The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Development Economics

الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــة التـجـــــــــارة
ماجستير اقتصاديـــــــــات التنـمية

تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية (2000-2014م)

Evaluation of Palestinian Commodity Exports Performance using Foreign Trade Indices (2000-2014)

إِعدَادُ البَاحِثَة
أماني طلعت حسن القيسي

إِشرَافُ الدُكتُور
خليل أحمد النمروطي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اقتصاديات التنمية بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

محرم/1438هـ – أكتوبر/2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية (2000-2014م)

Evaluation of Palestinian Commodity Exports Performance using Foreign Trade Indices (2000-2014)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	أماني طلعت القيسي	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وتقييم أداء الصادرات في الأراضي الفلسطينية، باستخدام عينة من المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية: (تركز الصادرات، التجارة داخل الصناعة، الميزة النسبية الظاهرة، كثافة التجارة، تخصص الصادرات)، كذلك هدفت الدراسة إلى رسم السياسات المناسبة التي تعزز دور الصادرات في الاقتصاد الفلسطيني وتزيد من قدرتها التنافسية، وبلورة سياسة تجارية تعمل على اندماج الاقتصاد الفلسطيني في المحيطين الإقليمي والعالمي، وتقليل تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ لكونه يتناسب مع الظاهرة وفرضياتها. وقامت بتحليل مجموعة من مؤشرات التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية للتأكد من صحة هذه الفرضيات باستخدام برنامج Microsoft Excel 2010، كما تم استخدام برنامج SPSS لإجراء اختبار One Sample T Test

وقد أظهرت نتائج تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية: أن الصادرات الفلسطينية تمتاز بالتنوع، وأن تجارة السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني، وتميز قطاعات (الأغذية والحيوانات الحية، المشروبات والتبغ، مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود، زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية، السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة، مواد مصنعة متنوعة) بميزة نسبية ظاهرة، ويوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك قسري رئيس وهو "إسرائيل"، كما يمكن للصادرات الفلسطينية التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة في القطاعات سابقة الذكر أن تتخصص في أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية، مثل السعودية، تركيا، الإمارات، الأردن، ومصر.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها: تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الدول العربية ودول العالم لتعظيم الاستفادة من هذه الاتفاقيات، ومحاولة دمج الاقتصاد الفلسطيني في المحيطين الإقليمي والعالمي، ومحاولة تصنيع وتطوير منتجات ذات صبغة فلسطينية "علامة تجارية فلسطينية" مثل تصنيع منتجات الزيتون والبلح، وصناعة الأحذية والملابس، مستفيدين من الدعم العربي والعالمي للقضية الفلسطينية في تسويق هذه المنتجات، وضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات خاصة في المنتجات التي تمتلك ميزة نسبية ظاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The study aimed at identifying and assessment of the Palestinian exports by using a sample of the quantitative foreign trade indices. (Concentration of exports, intra industry trade, the revealed comparative advantage, trade intensity, export specialization). It also aims at setting appropriate policies to enhance the contribution of exports into the Palestinian economy and increase its competitiveness, and to develop a commercial policy that can engage the Palestinian economy with the region and internationally, and to decrease its dependence on the Israeli economy.

The researcher used the descriptive analytical method that goes well with the phenomenon and its hypotheses. Moreover, the researcher analyzed a group of Palestinian foreign trade indices to insure the accuracy of these hypotheses using Microsoft Excel 2010, SPSS was also used to examine One Sample T Test.

The results of the analysis of the quantitative foreign trade indices have shown that the Palestinian exports are varied and the industrial goods have a great importance in the Palestinian economy. They have also shown distinction in the sectors of (food & live animals, beverages and tobacco, Crude materials, inedible, except fuels, Animal and vegetable oils, fats and waxes, and manufactured goods classified chiefly by material) with a revealed comparative advantage. There's also focus on a main partner "Israel" in the direction of the Palestinian trade. Furthermore, the Palestinian exports may have revealed comparative advantages in the aforementioned sectors that can specialize in markets other than the Israeli market, like Saudi Arabia, Turkey, UAE, Jordan, and Egypt.

The research provided a set of recommendations including: activation of economical agreements signed by Arab countries to maximize the benefit from these agreements, and to engage the Palestinian economy within the regional and global economy, and to manufacture goods with a "Palestinian trade mark" like olive products, dates, clothes, and shoes. In addition, taking the advantage from the Arab and International support to the Palestinian cause to market these products. It is highly important to adopt a policy to encourage exports that have revealed comparative advantage.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآية القرآنية

ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ
مِنۡ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِي
عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴿٥﴾

[العلق: 1-5]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهـــــــداء

إلى من أشعلا في حياتي شموع الأمل فأصبحت الحياة على ضيقها أفقاً لا ينتهي.

إلى من كانت عيونهما مظلتي الحانية، وغطاء قلبي السميك، فلا حرّ ولا زمهرير.

إليهما وأنا أرتشف العلم شهداً بأيديهما،

إليهما وهما يرتشفان البرّ من يديّ ما استطعتُ

إلى ذلك سبيلاً...

إلى أمي وأبي

الجميلين، الرقيقين، الحانيين

اللذين هما إهداء القدر في كتاب حياتي

إليهما... أهدي هذا العمل

إلى الحب كل الحب إخوتي وأخواتي: حسن، أسماء، آلاء، صابرين، محمد، عبدالرحمن

إلى من مهدوا الطريق أمامي للوصول إلى ذروة العلم

أهدي هذا الجهد المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله ملء السموات، الحمد لله ملء الأرض، الحمد لله ملء ما بينهما، الحمد لله ملء ما شاء.

أولاً وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل جزيل الشكر على أن وفقني وأمدني القوة والإرادة لإتمام هذا العمل.

ثم لا يفوتني أن أسجل شكري وتقديري إلى أستاذي الدكتور **خليل أحمد النمروطي** على حسن رعايته وتوجيهاته القيمة وفائق اهتمامه طيلة إشرافه على إعداد هذه الرسالة.

كذلك لا يفوتني التقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور **سمير صافي** والدكتور **سيف الدين عودة**

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الفاضل علام غباين لتحفيزه المتواصل.

الباحثة

أماني طلعت القيسي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... **ب**

الملخص ..... **ث**

Abstract ..... **ج**

الآية القرآنية ..... **ح**

إهـــــداء ..... **خ**

شكر وتقدير ..... **د**

فهرس المحتويات ..... **ذ**

فهرس الجداول ..... **س**

فهرس الأشكال ..... **ش**

الفصل الأول الإطار العام للدراسة **1**

1.1 مقدمة 2

2.1 مشكلة الدراسة 3

3.1 أهداف الدراسة 3

4.1 أهمية الدراسة 4

5.1 فرضيات الدراسة 4

6.1 منهجية الدراسة 7

7.1 الدراسات السابقة 8

8.1 التعقيب على الدراسات السابقة 22

الفصل الثاني الإطار النظري للتجارة الخارجية **23**

1.2 المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية **24**

مقدمة 24

1.1.2 مفهوم التجارة الخارجية 24

2.1.2 أسباب قيام التجارة الخارجية 25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1.2 أهمية التجارة الخارجية..... 26

2.2 المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية 28

1.2.2 الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى..... 28

2.2.2 الفكر التجاري The Mercantilist Thought..... 29

3.2.2 الفكر الطبيعي Physiocrat Thought..... 30

4.2.2 الفكر الكلاسيكي Classical Thought..... 31

5.2.2 الفكر النيوكلاسيكي Neoclassical Thought..... 34

6.2.2 الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية..... 36

3.2 المبحث الثالث: الإطار النظري للصادرات 39

1.3.2 مفهوم الصادرات..... 39

2.3.2 أهمية الصادرات..... 40

3.3.2 أنواع الصادرات..... 40

4.3.2 دوافع التصدير 41

5.3.2 مؤشرات الصادرات..... 41

6.3.2 الصادرات في الفكر الاقتصادي..... 42

7.3.2 الصادرات والنمو الاقتصادي..... 44

8.3.2 الإجراءات المطلوبة لتفعيل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي..... 46

ملخص الفصل الثاني..... 48

الفصل الثالث قطاع التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية 49

1.3 المبحث الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي 50

مقدمة..... 50

1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي..... 50

2.1.3 البطالة..... 54

2.3 المبحث الثاني: التجارة الخارجية الفلسطينية..... 56

مقدمة..... 56

1.2.3 واقع التجارة الخارجية..... 56

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

2.2.3 الميزان التجاري..... 59
3.2.3 التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الفلسطينية..... 61
4.2.3 التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية..... 62
5.2.3 التركيب السلعي للواردات الفلسطينية..... 64
3.3 المبحث الثالث: الاتفاقات التجارية الفلسطينية مع دول العالم 66
مقدمة..... 66
1.3.3 اتفاقية باريس الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي..... 66
2.3.3 الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية..... 68
3.3.3 العلاقات التجارية مع دول العالم..... 70
4.3.3 فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 70
5.3.3 فلسطين ومنظمة التجارة العالمية WTO..... 72
ملخص الفصل الثالث..... 74
الفصل الرابع تحليل مؤشرات التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية 75
مقدمة..... 76
1.4 التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية SITC..... 76
2.4 فرضيـــات الدراسة..... 78
ملخص الفصل الرابع..... 118
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 119
1.5 النتـــــــائج..... 120
1.1.5 نتائج الجانب النظري..... 120
2.1.5 نتائج الجانب التحليلي..... 121
2.5 التوصيـــــــــــات 123
1.2.5 توصيات خاصة بالحكومة الفلسطينية..... 123
2.2.5 خاصة بالقطاع الخاص والجهات غير الرسمية..... 124
3.5 آفاق البحث 125
المصادر والمراجع..... 126

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

جدول (3.1): الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة..... 51

جدول (3.2): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 52

جدول (3.3): إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان التجاري 59

جدول (3.4): متوسط قيمة الواردات والصادرات المرصودة للسلع في فلسطين..... 61

جدول (3.5): متوسط التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية 63

جدول (3.6): متوسط التركيب السلعي للواردات الفلسطينية..... 65

جدول(4.1): أبواب التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية SITC..... 77

جدول (4.2): نتائج مؤشر تركز الصادرات في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014م) 80

جدول (4.3): أقسام الباب 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة"..... 87

جدول (4.4): نتائج مؤشر التجارة داخل الصناعة IIT للأراضي الفلسطينية..... 91

جدول (4.5): أقسام الباب 8 "مواد مصنعة متنوعة"..... 93

جدول (4.6): قيمة صادرات أقسام الباب 8 "مواد مصنعة متنوعة" خلال عام 2014م..... 94

جدول (4.7): نتائج مؤشر الميزة النسبية الفلسطينية الظاهرة..... 97

جدول (4.8): قيمة الصادرات الفلسطينية خلال عام 2014م..... 104

جدول (4.9): نتائج مؤشر كثافة التجارة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014م) 106

جدول (4.10): نسبة الصادرات المرصودة للسلع في فلسطين حسب مجموعات الدول..... 111

جدول (4.11): نتائج مؤشر تخصص الصادرات..... 115

جدول (4.12): الأسواق التي ستتخصص بها الصادرات الفلسطينية..... 117

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

شكل (3.1): معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014م)..... 55

شكل (3.2): معدل نمو الصادرات في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2015م)..... 57

شكل (4.1): قيمة الصادرات الفلسطينية من البابين 6 و 8 خلال الفترة 2000-2014م 86

شكل (4.2): نتائج مؤشر الميزة النسبية الفلسطينية الظاهرة (مقارنة بالعالم) حسب تصنيف SITC 98

شكل (4.3): نسبة الصادرات المرصودة للسلع حسب مجموعات الدول 112

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.1 مقدمة

يعد التبادل التجاري بين دول العالم حقيقة واقعة، ولا يمكن أن نتصور العالم اليوم من دونها؛ وذلك لأنه لا يمكن لأي دولة مهما بلغ تقدمها أن تستغني عن بقية الدول، سواء من جانب قدرة هذه الدول في تلبية كافة احتياجاتها من مواردها المحلية وخاصة في ظل تزايد وسائل إشباع الحاجات الإنسانية، أو من جانب آخر وهو حاجة هذه الدول إلى تصريف الفائض من منتجاتها إلى الأسواق الأخرى.

ولقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى الدولي وخصوصاً بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO وما تفرضه من شروط والتزامات تنصب في مجملها على تشجيع عملية التبادل التجاري وإزالة القيود والعقبات أمام حركة السلع والخدمات. ولذلك أصبح قطاع التجارة الخارجية قطاعاً مهماً وحيوياً بسبب العديد من المزايا التي يحققها ومنها: يتيح للدولة إمكانية استيراد السلع التي تحتاجها وتصدير السلع التي تنتجها وما ينتج عن هذا التبادل من تقسيم للعمل وتخصيص أفضل للموارد، إضافة إلى إمكانية تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين الدول، وتعمل على تحسين أوضاع الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال تدفقات الصرف الأجنبي، وأيضاً تعمل على زيادة المنافسة وتحسين جودة السلع المقدمة للمستهلك، وتساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية في البلاد التي تقوم بعملية التبادل.

وتسعى العديد من دول العالم المتقدمة والنامية إلى تقييم أداء التجارة الخارجية فيها، ورسم السياسات التجارية، ودراسة طبيعة العلاقات مع باقي الدول، من خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية؛ وذلك في سبيل النهوض بالتجارة الخارجية وترقية أدائها.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني، يعتبر اقتصاداً ناشئاً، عمل تحت مجموعة من الظروف غير العادية والتي أثرت على أدائه؛ فقد عمل الاحتلال على مدى عقود طويلة خلت وما زال يعمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني الناشئ بالاقتصاد الإسرائيلي القوي وما يتبع ذلك الربط والتبعية من خلل وتشوهات في بنية الاقتصاد الفلسطيني. فالاحتلال يعتبر شريكاً إجبارياً للاقتصاد الفلسطيني، ويسيطر على تجارته الداخلية والخارجية، وبالتالي قلص التبادل التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني وبقية دول العالم. ولقد بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2015 حوالي 19.4%، بينما بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام 59.9%؛ وهذا يستدعي دراسة معمقة للصادرات الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 2015م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تحليل أداء الصادرات من خلال دراسة بعض مؤشرات التجارة الخارجية للتعرف على مواطن القوة والضعف، والعمل على تعزيز المكانة التنافسية للصادرات الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة

يحتل قطاع الصادرات دوراً هاماً في الاقتصاد؛ حيث يؤثر هذا القطاع على باقي الفروع الاقتصادية، وعلى سوق العمل ومستويات الأسعار، ويعمل على دعم الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات، كما يعمل على تسويق فائض الإنتاج المحلي للخارج وبالتالي جلب النقد الأجنبي اللازم لاستيراد متطلبات عملية التنمية، كما ويساهم في تمويل الموازنة العامة للدولة.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني، فلم يلعب قطاع الصادرات الدور المنوط به اقتصادياً لظروف عديدة أبرزها وأهمها الاحتلال الاسرائيلي وممارساته التي تحد من نمو وتطور هذا القطاع. ولقد بلغ معدل نمو الصادرات خلال عام 2015 حوالي 2.6%. فيما بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2015 حوالي 19.4%، بينما بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام 59.9% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 2015م). وبالتالي فإن الميزان التجاري الفلسطيني في عجز دائم ومستمر.

في ضوء ما سبق تتركز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هو تقييم أداء الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014م) باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية؟

3.1 أهداف الدراسة

1. التعرف على واقع الصادرات في الأراضي الفلسطينية.
2. تقييم أداء الصادرات الفلسطينية باستخدام المؤشرات التالية: تركز الصادرات، التجارة داخل الصناعة، الميزة النسبية الظاهرة، كثافة التجارة، تخصص الصادرات.
3. رسم السياسات المناسبة التي تعزز دور الصادرات في الاقتصاد الفلسطيني، وتزيد من قدرتها التنافسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. بلورة سياسة تجارية تعمل على اندماج الاقتصاد الفلسطيني في المحيطين الإقليمي والعالمي، وتقليل تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.
5. تقديم التوصيات التي يمكن من خلالها تفعيل دور الصادرات، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تستهدفه وهو قطاع الصادرات، حيث أنه قطاع حيوي وهام وأصبح يشكل عاملاً أساسياً في جهود التنمية الاقتصادية، وتزداد أهمية الدراسة بزيادة الاهتمام الإقليمي والدولي بموضوع التجارة الخارجية، والانفتاح الاقتصادي وإزالة القيود والعقبات أمام حركة السلع والخدمات. وتبرز أهمية الدراسة على المستوى المحلي في إمكانية استخدام نتائج وتوصيات الدراسة في علاج وتقويم أداء الصادرات الفلسطينية، وتعزيز مكانتها التنافسية بين الشركاء التجاريين. كما وتشكل الدراسة إضافة جديدة إلى عالم المعرفة والبحث العلمي في الأراضي الفلسطينية.

5.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: تمتاز الصادرات الفلسطينية بالتنوع.

تقاس الفرضية الأولى باستخدام **مؤشر تركيز الصادرات (ECI) Export Concentration Index**

يدل مؤشر تركيز الصادرات على درجة تركيز المنتجات، أي ما إذا كان عدد صغير من المنتجات يهيمن على صادرات بلد ما أم لا.

$$ECI = \sqrt{\sum \left(\frac{\chi\iota}{\chi\tau}\right)^2}$$

حيث Xi هي صادرات البلد من المنتج i وXt هي مجموع صادرات البلد. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و1، وكلما انخفضت قيمة المؤشر قل تركيز الصادرات (كانت أكثر تنوعاً)، وتشير القيمة 1 إلى أن البلد يقوم بتصدير سلعة واحدة فحسب، أي أن تركيز الصادرات مفرط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثانية: صادرات السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني، ولها قدرة على اقتحام أسواق جديدة.

تقاس الفرضية الثانية باستخدام **مؤشر التجارة داخل الصناعة** (IIT) Intra Industry Trade

يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص.

$$IIT = \frac{\{(x_i + M_i) - |x_i - M_i|\}}{(x_i + M_i)}$$

Xi: الصادرات من السلعة "الصناعة" i.

Mi : الواردات من السلعة "الصناعة" i.

$|x_i - M_i|$: القيمة المطلقة للميزان التجاري للسلعة i.

$(x_i + M_i)$: حاصل جمع التدفقات التجارية للسلعة i.

وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح يشير إلى ارتفاع التجارة داخل الصناعة، وإلى تنويع عال للصادرات، ويدل على تحقيق وفورات الحجم ومكاسب أخرى.

الفرضية الثالثة: تتمتع أبواب تصنيف SITC[1] بميزة نسبية ظاهرة في الأراضي الفلسطينية عدا الأبواب المتعلقة بالمواد الكيميائية، والخاصة بالآلات ومعدات النقل.

تقاس الفرضية الثالثة باستخدام **مؤشر الميزة النسبية الظاهرة** (RCA) Revealed Comparative Advantage

يفترض المؤشر أن المبادلات التجارية تقوم على فوارق في التكلفة ما بين البلدان، وهو ما يبين المزايا النسبية لها. وكلما كانت نتائج المؤشر لبلد ما كبيرة لصادرات منتج معين كلما كانت ميزته النسبية الظاهرة كبيرة.

$$RCA_B(i,w) = \frac{X_B(i) / TX(i)}{X_B(w) / TX(w)}$$

([1]) Standard International Trade Classification (SITC, Rev.3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(i) X_B: صادرات البلد i للعالم W من المنتج B.

(w) XB : صادرات العالم W من المنتج B.

(i) TX: الصادرات الكلية للبلد i نحو العالم.

(w) TX: الصادرات الكلية للعالم.

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و+ ∞، وانخفاض قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح يدل إلى الافتقار إلى ميزة نسبية في هذا المنتج، والعكس صحيح.

الفرضية الرابعة: يوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك رئيس.

تقاس الفرضية الرابعة باستخدام **مؤشر كثافة التجارة** Trade Intensity Index (TII)

يوفر مؤشر كثافة التجارة منهجاً مناسباً لوصف التوزيع الجغرافي لتجارة بلد ما، ولتحليل قوة العلاقات التجارية الثنائية بين الدول.

$$TII = \frac{x_i j / x_i t}{xwj/xwt}$$

$x_i j / x_i t$: حصة صادرات البلد i الموجهة نحو البلد j.

xwj/xwt: حصة الصادرات العالمية w الموجهة نحو البلد j.

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و + ∞، وإذا كان المؤشر أكثر من 1 فعندها تكون أهمية سوق التصدير j أعظم للبلد مما هي عليه بالنسبة للعالم، وإذا كانت القيمة صفر فإن كثافة التجارة هنا لا شيء.

الفرضية الخامسة: يمكن للصادرات الفلسطينية أن تتخصص في أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية

تقاس الفرضية الخامسة باستخدام **مؤشر تخصص الصادرات** Export Specialization (ESI) Index

يقيس مؤشر تخصص الصادرات نصيب السلعة j في مجموع صادرات البلد i بالمقارنة مع نصيب السلعة فيما تتلقاه السوق k من واردات. السوق k عبارة عن بلد أو مجموعة من البلدان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$ESI = \frac{x_i j / x_i t}{Mk_i / Mkt}$$

$x_i j / x_i t$: نصيب السلعة من صادرات البلد i.

Mk_i / Mkt: نصيب السلعة في الواردات في سوق معينة k.

القيمة التي تزيد عن 1 تمثل تخصصاً في هذا السوق، والقيمة التي تقل عن 1 فإنها تشير إلى مثبطات نسبية؛ حيث لا يستورد البلد أو مجموعة البلدان كميات ضخمة من مجموعة السلع للبلد قيد الدراسة.

6.1 منهجية الدراسة

منهجية جمع البيانات

تم الاعتماد على المصادر الثانوية في جمع البيانات المتعلقة بالأراضي الفلسطينية، والشركاء التجاريين، وذلك من قاعدة بيانات الأمم المتحدة (Comtrade). إضافة إلى إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كذلك تم الرجوع إلى: الكتب، والمجلات العلمية المحكمة، والأبحاث السابقة، وإصدارات الوزارات المعنية، ومراكز الأبحاث والدراسات.

منهجية تحليل البيانات

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**؛ لكونه يتناسب مع ظاهرة الدراسة وفرضياتها. وتحليل مجموعة من المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية للتأكد من صحة هذه الفرضيات باستخدام برنامج Microsoft Excel 2010، وهذه المؤشرات هي:

1. مؤشر تركيز الصادرات Export Concentration Index (ECI).
2. مؤشر التجارة داخل الصناعة Intra Industry Trade (IIT).
3. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA).
4. مؤشر كثافة التجارة Trade Intensity Index (TII).
5. مؤشر تخصص الصادرات Export Specialization Index (ESI).

وقد تم حساب وتحليل المؤشرات السابقة باستخدام التصنيف الدولي الموحد للتجارة الخارجية، التنقيح الثالث SITC Rev.3. كما تم إجراء اختبار One Sample T Test باستخدام برنامج SPSS لإثبات صحة الفرضيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7.1 الدراسات السابقة

لتحقيق أهداف الدراسة لجأت الباحثة إلى الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛ وذلك للتعرف على الأدبيات التي تناولت الموضوع والاستفادة منها. ولقد تنوعت هذه الدراسات بين: المحلية ثلاث عشرة دراسة، وكل من العربية والأجنبية ست دراسات.

أولاً: الدراسات المحلية

1. (العبادلة، 2015م): محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين "نموذج الجاذبية 1995-2013م"

هدفت الدراسة إلى اختبار محددات جاذبية التجارة الخارجية الفلسطينية تجاه عينة من الدول وهي: الاحتلال الإسرائيلي، الأردن، مصر، تركيا، الصين، وألمانيا، وهدفت أيضاً إلى تحديد العوامل التي تساعد في الوصول إلى صيغة للتبادل التجاري الخارجي والتي تمكن الاقتصاد الفلسطيني من زيادة حجم التجارة الخارجية وتقلص عجز الميزان التجاري.

استخدم الباحث نموذج الجاذبية لقياس تأثير المتغيرات المستقلة وهي: مؤشر أسعار المستهلك، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المسافة الجغرافية، الاتفاقيات الدولية، اغلاق المعابر، على المتغير التابع: الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية 1995-2013.

وأوصت الدراسة بضرورة تنويع الشركاء التجاريين، وعمل مراجعة شاملة للاتفاقيات الاقتصادية بما يتلاءم مع وضع الاقتصاد الفلسطيني، وإيجاد سياسات تجارية تعمل على تشجيع المنتج المحلي وتقليل الاستيراد.

2. (بال تريد ووزارة الاقتصاد الوطني والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2014م): التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية

هدفت الدراسات إلى تقييم أثر كل من اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتفاقيات التجارية الثنائية بين فلسطين وكلٍ من: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم استخدام منهجية تركز على المؤشرات الإحصائية الوصفية **(تركز الصادرات، وتماثل الصادرات، الميزة النسبية الظاهرة، والتجارة داخل الصناعة)**، بحيث يمكن استخلاص استنتاجات تحليلية يتم استخدامها لتقييم الآثار المحتملة لاتفاقيات التجارة الحرة.

وأظهرت نتائج تحليل المؤشرات الخاصة بالتبادل التجاري بين **فلسطين والأردن** التالي: إن صادرات كلا الدولتين مركزة ولكن هناك نسبة من التنوع إلى حد ما، حيث أن صادرات الأردن إلى فلسطين أكثر تنوعاً من الصادرات الفلسطينية إلى الأردن، وهذا مؤشر لضرورة التنويع في الإنتاج للسلع التصديرية. وفيما يتعلق بمؤشر تماثل الصادرات تبين أن هيكلية الصادرات لفلسطين والأردن ليست متشابهة إلا قليلاً، وهذا يدل على أنه ليس من المحتمل أن يكون هناك فرصة قوية لخلق التجارة على المستوى الإنتاجي إلا للسلع التي تتميز بميزة نسبية ظاهرة. واتضح من خلال تحليل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لكلا البلدين أن هناك اختلاف واضح في صادرات كلا البلدين؛ حيث تتميز منتجات الصادرات الفلسطينية عن السلع الأردنية بشكل ملحوظ، وهذا يعني أن هذه المنتجات تتمتع بقدرة تصديرية تنافسية ومن أهمها حجر البناء والصابون والسمنة النباتية والرخام، بالمقابل تتمتع الأردن بهذه الميزة لأكثر 15 منتج تصديراً الى الأسواق العالمية عن فلسطين وهذا يعكس مدى تخصصية كل دولة بإنتاج سلع معينة.

وفيما يتعلق بمؤشر التجارة داخل الصناعة، فهناك مجال لا بأس به لخلق تجارة داخل الصناعة بين البلدين للسلع التي يتم مبادلتها بين البلدين.

وأظهرت نتائج تحليل المؤشرات الخاصة بالتبادل التجاري بين **فلسطين والإمارات** التالي: إن صادرات فلسطين إلى الإمارات أقل تنوعاً من الصادرات الإماراتية إلى فلسطين، وفيما يتعلق بمؤشر تماثل الصادرات أظهرت النتائج أنه لا تشابه بين البلدين بهيكلية الإنتاج وهذا يدل على أنه ليس من المحتمل أن يكون هناك فرصة قوية لخلق التجارة على مستوى الهيكلية الإنتاجية، واتضح من خلال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أن هناك اختلاف واضح في هذه الميزة بين صادرات كل من البلدين، حيث تتميز فلسطين بمجموعة من المنتجات التي لا تتميز بها الإمارات، وهذا يعني أن هذه المنتجات تتمتع بقدرة تصديرية تنافسية، وبالمقابل تتمتع الإمارات بهذه الميزة لمجموعة مختلفة من المنتجات عن فلسطين، وهذا يعكس مدى تخصصية كل دولة بإنتاج سلع معينة. وفيما يخص مؤشر التجارة داخل الصناعة أظهرت النتائج أنه لا يوجد فرصة لخلق تجارة داخل الصناعة بين البلدين على هيكلية التبادل التجاري الحالي.

وأظهرت نتائج تحليل المؤشرات الخاصة بالتبادل التجاري بين **فلسطين والسعودية** التالي: إن صادرات كلا الدولتين في حالة تركيز ولكنها متنوعة نسبياً، وفيما يتعلق بهيكلية الصادرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكلا البلدين فهي ليست متشابهة إلا قليلاً، وبالتالي لا يوجد هناك فرصة لخلق التجارة على المستوى الإنتاجي، وفيما يتعلق بمؤشر الميزة النسبية الظاهرة تتميز الصادرات الفلسطينية لأهم المنتجات تصديراً عن السلع السعودية، وفيما يتعلق بمؤشر التجارة داخل الصناعة فهناك مجال لا بأس به لخلق تجارة داخل الصناعة للسلع التي يتم تبادلها بين البلدين.

3. (أبو عيدة، 2013م): أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي (1994-2011م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وتحديد العلاقة بين التطور الهيكلي للصناعة التحويلية وأثرها الصادرات والنمو الاقتصادي الفلسطيني.

استخدم الباحث النموذج القياسي لتحديد هذه العلاقات وأثرها، حيث استخدم النموذج الذي اعتمدت عليه دراسات عدة لإثبات أن للصادرات أثراً هاماً في النمو الاقتصادي، وهذا النموذج هو دالة الإنتاج مع إدخال متغير الصادرات كأحد عناصر الإنتاج لإثبات أثر الصادرات على النمو الاقتصادي: **Y = f (K, L, X)**

وأظهرت النتائج أن هناك أثر إيجابي لنمو الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن نمو الصادرات بمعدل 1% يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.40%، وأوصى بضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات.

4. (سرداح، 2012م): الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول الجوار للانطلاق بهذه العلاقات نحو تطبيق علاقة اقتصادية متوازنة، من شأنها النهوض بواقع الاقتصاد الفلسطيني والاستفادة من العمق العربي في تطبيق خيار تكامل اقتصادي مناسب للوضع الفلسطيني القائم بهدف تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الاقتصادية مع إسرائيل.

ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، معتمداً على أرقام وإحصائيات التجارة الخارجية الفلسطينية مع دول مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى وجود خلل في الهياكل الاقتصادية الفلسطينية نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، وارتفاع نسب الفقر والبطالة نتيجة للانقسام، والتقصير والعجز من صانعي القرار في إصلاح الخلل في الهياكل الاقتصادية الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن أية علاقة اقتصادية مستقبلية مع دول الجوار من خلال تطبيق شكل من أشكال التكامل كمنطقة تجارة حرة لن يكون فعالاً ومكتمل بشكله النهائي إلا في حال تغير موازين القوى في المنطقة وانتهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية.

5. (شعبان، 2012م): فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى التعرض إلى أدوات السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية) التي تستخدمها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني؛ وذلك لما تحتله السياسات الاقتصادية من بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: استمرار إسرائيل في مصادرة السياسات الاقتصادية الفلسطينية، وانشغال الحكومات المتعاقبة في سد الفجوة بين النفقات والإيرادات للموازنة الفلسطينية وإهمال دعم تنافسية المنتجات الفلسطينية، وضعف القطاع الخاص، وصغر حجم المؤسسات الإنتاجية الفلسطينية، وضعف الإنتاجية والتدريب لدى العاملين، وتأخر التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الفلسطيني؛ مما يضعف إنتاجيتها وبالتالي تنافسيتها.

6. (الجعفري وداوود، 2011م): إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة

هدفت الدراسة إلى توفير وصف تفصيلي للأنماط التجارية الفلسطينية، وصياغة علاقات تجارية سليمة ومتوازنة تهدف إلى التعجيل بوتيرة النمو وخلق فرص العمل. وتسعى الدراسة إلى تحديد بعض الصادرات، والسلع التي يمكن إنتاجها محليًا بميزة تنافسية، والتي يمكن أن تحصل على دعم موجه وتدخل على صعيد السياسة العامة، وبالتالي احتواء العجز التجاري الشديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمتواصل وتصحيح مساره، ومن ثم التقليل من الحاجة إلى تصدير اليد العاملة الفلسطينية بإنشاء وظائف في الاقتصاد المحلي بطرق تعزز النمو وتحد من الفقر.

استخدم الباحث لتحليل التجارة وهيكلها وأنماطها في الأراضي الفلسطينية 12 مؤشراً من مؤشرات التجارة الخارجية القابلة للقياس الكمي، وبالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وذلك للفترة (1996- 2005م).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الجانب الأعظم من التجارة الفلسطينية يتم مع إسرائيل، حيث بلغت نسبة الواردات من إسرائيل 80%، ونسبة الصادرات إلى إسرائيل تتراوح بين 70-90%، وأظهرت نتائج التحليل أنه بالإمكان إنتاج بعض الواردات محلياً وبشكل كفؤ مثل الأغذية والحيوانات الحية، والمشروبات الخفيفة والتبغ، المواد الخام، والخضراوات، والمنتجات المصنعة، وأيضاً بإمكان الاقتصاد الفلسطيني أن يتخصص في إنتاج وتصدير منتجات معينة من الأغذية والحيوانات الحية، والمواد الخام (الحجر والرخام)، والزيوت الحيوانية والنباتية (زيت الزيتون)، والمنتجات المصنعة.

7. (الجعفري ولافي، 2005م): المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لمساعدة المصدرين والمستوردين الفلسطينيين في تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي قامت بتوقيعها مع العديد من الدول العربية والإسلامية وإسرائيل.

تم استخدام أسلوب المسح الميداني لعينة من المصدرين والمستوردين، واعتمد المسح على أسلوب المقابلات الجماعية والفردية المهيكلة وغير المهيكلة، وعلى استبانة صممت لهذا الغرض.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة غياب الدور الحكومي الرسمي في تقديم الخدمات المساندة لعمليات الاستيراد والتصدير، وأكد معظم المصدرين والمستوردين أن الجهات الرسمية لا تقدم التسهيلات اللازمة لحفزهم نحو التصدير إلى الأسواق الخارجية؛ مما أدى إلى الاعتماد على السوق الإسرائيلية كوسيط للوصول إلى الأسواق الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. (سليمان، 2002م): فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

هدفت الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة لصانعي القرار الفلسطيني حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والفرص التجارية والمكاسب الاقتصادية التي تحققها للاقتصاد الفلسطيني عند الانضمام، والنتائج والانعكاسات السلبية التي يمكن أن تنجم عنها.

استخدم الباحث أسلوب التحلل الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية انضمام فلسطين إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ لما توفره للاقتصاد الفلسطيني من فرص إعادة التكيف الهيكلي والتطوير النوعي، فقد بينت أنه يمكن لفلسطين أن تستفيد من المعاملة الخاصة التي توفرها المنطقة للدول العربية الأقل نمواً، كما يمكنها تحقيق استقرار اقتصادي، وتقليص عنصر المخاطرة أمام الاستثمارات مما يشجع زيادة الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني.

كما بينت أن انضمام فلسطين إلى هذه المنطقة يرتب عليها التزامات مادية واقتصادية وسياسية وتنظيمية وإدارية قد تؤدي إلى حدوث انعكاسات سيئة على اقتصادها خاصة في الأجل القصير والمتوسط، إلا أن مكاسبها السياسية والاقتصادية بالغة الأهمية.

9. (مسيف، 2000م): التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية: واقعها وآفاقها المستقبلية

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع وآفاق التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر، وتقدير حجم التبادل التجاري، وتحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التدفق السلعي بين البلدين، وتحديد المعوقات التي تحول دون تطور التبادل التجاري الفلسطيني المصري، واستشراف البدائل الممكنة لنمو العلاقات بين البلدين.

ولإنجاز أهداف الدراسة اتبع الباحث أسلوب التحليل الكمي الذي يتكون من شقين: مؤشرات الترابط والتوافق[2] بين هياكل عرض الصادرات والطلب على الواردات في كلا البلدين؛ وذلك

([2]) يستخدم هذا المؤشر لاختبار العلاقة التجارية بين بلدين لم تقم بينهما تجارة من قبل، ويشتمل على متغيرين أساسيين هما: الأهمية النسبية للسلعة من الصادرات الكلية، والأهمية النسبية للسلعة من الواردات الكلية. وتتراوح قيمة المؤشر بين (0-1)، فعندما تكون قيمته مساوية للواحد تكون الصادرات الفلسطينية تتوافق وتتطابق مع الواردات المصرية، وهذا مؤشر على الحجم الأمثل لإمكانات التبادل التجاري بين فلسطين ومصر، وكلما انخفضت قيمة المؤشر عن الواحد قلت إمكانية التبادل، وإذا كانت صفراً انعدمت إمكانية التبادل التجاري بين فلسطين ومصر. $T_{pet} = 1 - \sum \frac{(E_{ipt} - M_{iet})}{2}$

حيث يمثل: T_{pet} مؤشر التطابق والتوافق.

E_{ipt} حصة الصادرات الفلسطينية من السلعة i، M_{iet} حصة الواردات المصرية من السلعة i.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاستكشاف الآفاق الممكنة للتدفق السلعي بين البلدين. واستخدام نموذج الجاذبية كأسلوب مكمل لتحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التدفق السلعي بين البلدين.

وأظهرت نتائج المؤشرات أنه يمكن لمصر أن تستورد من فلسطين ما بين (20%-52%) من قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية، كما يمكن لفلسطين أن تستورد بين 12%-35% من قيمة الواردات الفلسطينية السلعية وذلك في ظل حرية التبادل التجاري. كما بينت النتائج أيضاً أن هناك إمكانية لزيادة فرص التصدير من فلسطين إلى مصر في ثلاث مجموعات سلعية من أصل عشر مجموعات، وهذه المجموعات هي: مجموعة السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة مثل المنسوجات، والقطن، والأحذية، ومجموعة المواد الكيماوية مثل الأدوية، ومواد التنظيف، والصباغة، ومجموعة الوقود والطاقة.

10. (العارضة، 2000م): التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية: واقعها وآفاقها المستقبلية

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع العلاقات التجارية الفلسطينية الأردنية، وتحليل العوامل المؤثرة عليها، والتعرف على الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات، وذلك من خلال تحليل تطور كل من التجارة الخارجية الفلسطينية والتجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة 1968-1998م، ورصد التغير والتطور الذي جرى عليها.

استخدم الباحث أسلوب التحليل الكمي، واعتمد على حساب مؤشرات التوافق والترابط بين هياكل عرض الصادرات والطلب على الواردات في كلا الاقتصادين؛ وذلك لتحديد أوجه التماثل والتشابه في أداء التجارة الخارجية الفلسطينية والأردنية، ولاستكشاف الآفاق الممكنة للعلاقة التجارية بين البلدين، واستخدم أيضاً نموذج الجاذبية؛ لتفسير العوامل التي تحكم تدفق السلع بين البلدين.

وأظهرت نتائج التحليل إمكانية تخصص فلسطين في صناعة الأحذية والأثاث والمفروشات والألبسة وحجر البناء والزيوت النباتية، كما يمكن أن تتخصص الأردن في الصناعات الكيماوية والدوائية والإسمنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. (الجعفري، 2000م): التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية

هدفت الدراسة إلى بلورة سياسة تجارية خارجية فلسطينية تجاه إسرائيل بعد انتهاء الفترة الانتقالية تقود إلى رفع درجة كفاءة الاقتصاد الفلسطيني بأقل قدر من التكلفة من جهة، وتؤدي إلى اندماج الاقتصاد الفلسطيني في المحيطين الإقليمي والعالمي من جهة أخرى.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب التحليل الكمي من خلال حساب معدلات التوافق والترابط، وصياغة وتقدير معادلات الجاذبية لتحليل العوامل التي تؤثر على تدفق السلع والخدمات بين الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية.

وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين مازالت بالغة التشابك والتعقيد والتداخل بسبب حجم التجارة الخارجية وحجم التدفقات المالية بينهما. وأيضاً أدى حصر التجارة الخارجية الفلسطينية في إسرائيل إلى تقييد حجم ومكونات الصادرات السلعية الفلسطينية، وزيادة الاعتماد على إسرائيل لتصريف تلك السلع، في المقابل فقد ازدادت الواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل حجماً وتنوعاً، وقد انعكس تأثير هذه المؤشرات بشكل بالغ على أداء الاقتصاد الفلسطيني.

ثانياً: الدراسات العربية

1. (عبد القادر وعلي، 2013م): إمكانيات التكامل بين دول مجموعة D8[3] على أساس المزايا النسبية الظاهرة

هدفت الدراسة إلى تحليل التجارة البينية لدول D8 وهي (بنغلاديش، مصر، اندونيسيا، إيران، ماليزيا، نيجيريا، باكستان، تركيا) عن طرق استعمال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA، وتحديد القطاعات أو المنتوجات التي تظهر قدرات كامنة لتطوير التجارة البينية بين دول D8.

تم الاعتماد على البيانات التي يوفرها مركز التجارة العالمي ITC، وأظهرت النتائج أن هناك مجموعة من العقبات الموضوعية التي تواجه مجموعة D8 كقلة تنوع الصادرات (حالة

([3]) D8: هي مجموعة الدول النامية الثمانية تأسست عام 1997 وتضم: بنغلاديش، مصر، اندونيسيا، إيران، ماليزيا، نيجيريا، باكستان، تركيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيران ونيجيريا)، وتباعد المسافات (البلدان الآسيوية والأفريقية في المجموعة)، وتشابه الاقتصاديات (نيجيريا وإيران)، وضعف الجانب المؤسسي في بعض الدول (مصر ونيجيريا وإيران). ومن ناحية المنتوجات فإن بلدان المجموعة لا يمكن أن تغطي احتياجاتها في التعاملات بينها إلا في عدد محدود من المنتوجات كالمحروقات والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية والسجاد والقطن.

2. (رهبان، 2013م): الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية السورية، وتحليل واقع التجارة الخارجية السورية، وتحديد الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية من خلال تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية.

استخدم الباحث المنهج الكمي لتحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية السورية، وأظهر تحليل مؤشر التركيب السلعي التركز الشديد في كل من الصادرات والواردات حيث تزيد نسبة المواد الخام في الصادرات وترتفع نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة في الواردات، وظهر أيضاً التركز الجغرافي للتجارة الخارجية السورية في الصادرات والواردات حيث تتوجه الصادرات بشكل أساسي إلى الدول العربية، والواردات تأتي من الدول الأوربية.

3. (عوض وباكير، 2008م): التجارة العربية البينية: الواقع والآفاق المستقبلية

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التجارة العربية البينية، وسبل تطويرها، وتحليل مدى تأثرها باتفاقيات التكامل الإقليمية والدولية واتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى.

اعتمدت منهجية الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي، وجاءت معظم بيانات الدراسة حول التجارة العربية البينية من صندوق النقد العربي.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تدني نسبة التجارة البينية مقارنة بالتجارة الخارجية، وتميز التجارة العربية البينية بظاهرة التركيز الجغرافي واقتصارها في بعض الأحيان على شريك أو شريكين تجاريين، وتشكل الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي أعلى نسبة بين دول العالم، تليها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب شرق آسيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. (أحمد، 2007م): دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980-2005م

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع التجارة الخارجية السورية، ودورها في خلق الروابط الإيجابية بين قطاعات الاقتصاد السوري، وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والسكاني في سورية، وتحديد أهم المعوقات التي يواجهها قطاع التجارة الخارجية السورية.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتاريخي وأسلوب التحليل الإحصائي لتحقيق أهداف الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن التجارة الخارجية السورية تميزت بتركز سلعي في جانب الصادرات "سلع أولية زراعية أو استخراجية"، يناظره تركز سلعي في جانب المستوردات "الاستهلاكية والاستثمارية"، وهذا جعل الاقتصاد الداخلي تابعاً للمؤثرات والمتغيرات العالمية المتعلقة بالطلب والعرض من هذه السلع. كما أن النمو السكاني المرتفع لعب دوراً هاماً في التأثير على الصادرات والمستوردات في سورية.

5. (غزالة، 2005م): تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار

هدفت الدراسة إلى بيان الأهمية الاقتصادية لدول الجوار بالنسبة لسورية، وبيان الاتفاقيات التجارية التي عقدت بين سورية ودول الجوار، ومدى تأثيرها على الاقتصاد السوري.

قامت الباحثة باستخدام بعض مؤشرات التجارة الخارجية مثل مؤشر كثافة التجارة، ومؤشر تركز الصادرات والواردات، ومؤشر تنوع الصادرات.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أهمية دول الجوار كشركاء تجاريين مقارنة بباقي الشركاء العرب، وأقل أهمية مع باقي الشركاء التجاريين من دول العالم، وهذا ما بينه مقياس كثافة التجارة الذي أظهر تركيز سورية في تجارتها مع دول الجوار على التصدير. وأظهر مقياس التركز الجغرافي للصادرات والواردات إلى دول الجوار تركزاً في الصادرات السورية إلى تركيا وبشكل أقل بالنسبة للواردات والتي تتركز جغرافياً حسب نوع السلعة، وأظهر المؤشر في العامين الأخيرين تنوعاً جغرافياً في وجهات الصادرات والواردات من دول الجوار، الأمر الذي يبين ارتفاع أهمية جميع الشركاء من دول الجوار مع رجاحة كفة الميزان قليلاً باتجاه تركيا. وأظهر مقياس تنوع الصادرات السورية حسب المجموعات السلعية إلى دول الجوار تركزًا بالنسبة للمواد الحية في لبنان، وفي الوقود الخام والخيوط والمنسوجات في تركيا بينما كان هناك تنوعًا بالنسبة لباقي السلع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. **(العبدلي، 2005م): تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية**

هدفت الدراسة إلى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاثة متغيرات: متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي، ومتغيرين مستقلين وهما: الصادرات والاستثمار.

وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، واتضح أن هناك فروق جوهرية بين مجموعات الدول الإسلامية: ففي مجموعة الدول البترولية ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي، بينما في مجموعة الدول الأقل دخلاً ومتوسطة الدخل ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

1. **(Karaalp and Yilmaz, 2013): Comparative Advantage of Textiles and Clothing: Evidence for Bangladesh, China, Germany and Turkey**

هدفت الدراسة إلى تحليل الميزة النسبية لصناعة النسيج والملابس التركية في الأسواق العالمية والرئيسية مثل الولايات المتحدة وأسواق الاتحاد الأوروبي، ومقارنة ذلك بكل من بنغلاديش والصين وألمانيا، وتم اختيار هذه الدول؛ لأنها من ضمن المراكز العشرة الأولى المصدرة للمنسوجات والملابس في العالم، ولأنها تمثل اقتصادات من أربعة مستويات مختلفة للدخل.

استخدم الباحث مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) واستند على بيانات سلاسل زمنية سنوية لصادرات المنسوجات والملابس خلال الفترة 2000-2010، تم الحصول عليها من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة وفق تصنيف SITC.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأظهرت النتائج أن بنغلاديش والصين وتركيا لديها ميزة نسبية قوية في صناعة المنسوجات والملابس في أسواق العالم والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في حين أن ألمانيا لا تمتلك أي ميزة نسبية في أي من هذه الأسواق.

2. (Kim, 2012): South Korea's Trade Intensity with ASEAN Countries and Its Changes Over Time

هدفت الدراسة إلى تحليل كثافة التجارة بين كوريا الجنوبية ودول الآسيان الخمس الرئيسية وهي (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند).

لجأ الباحث إلى تحليل مؤشر كثافة التجارة بين كوريا والدول الخمس وذلك خلال الفترة (2003-2008) مستخدماً عينة تتكون من 35 صناعة من قطاع الصناعات التحويلية مصنفة حسب نظام SITC.

أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مؤشر كثافة التجارة بين كوريا وإندونيسيا، في حين ارتفع المؤشر "بمعنى أن العلاقات التجارية فيما بينهم أقوى" بين كوريا وباقي دول الآسيان (ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند).

3. (Khan, 2012): India Pakistan Trade Relation

هدفت الدراسة إلى قياس أهمية وقوة وطبيعة العلاقات التجارية الثنائية بين الهند وباكستان، حيث أن التجارة بين البلدين قديمة قدم البلدين، ولكن حجم التبادل التجاري بينهما ضئيل بالنسبة لحجم اقتصاداتها.

استخدم الباحث لتحليل طبيعة العلاقة بين البلدين مؤشر كثافة التجارة وذلك للفترة الزمنية (1994-2008). أظهرت النتائج أن صادرات الهند إلى باكستان متزايدة في حين تنخفض وارداتها من الأخيرة، وأما الباكستان فهي تستورد أكثر وتصدر أقل.

وأشارت الدراسة إلى أن الباكستان يمكن أن تكون السوق الأكثر أهمية بالنسبة للهند وذلك عن طريق منح الهند الدولة الأولى بالرعاية، وأيضاً يجب على الهند أن تعمل على تحسين وصول السلع الباكستانية إلى الهند وفتح جميع الطرق أمامها مع أدنى درجات الحماية؛ حيث أن هناك العديد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقاط التي ستؤدي إلى زيادة الفوائد التجارية بين البلدين كالحدود المشتركة، وتشابه الأذواق، وانخفاض تكاليف النقل، والتسليم في الوقت المحدد.

4. (Serin & Civan, 2008): Revealed Comparative Advantage and Competitiveness: A Case Study for Turkey towards the EU

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى امتلاك تركيا ميزة نسبية في الصناعات التالية: الطماطم، زيت الزيتون، عصير الفواكه)، وكيف تغيرت هذه الميزة خلال الفترة (1995-2005) في سوق الاتحاد الأوروبي. ولدراسة القدرة التنافسية لتركيا استخدم الباحث مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA.

وأظهرت نتائج الدراسة التالي: تمتع تركيا بميزة نسبية مقارنة بمنافسيها من الاتحاد الأوربي (إسبانيا، إيطاليا، اليونان) وذلك في صناعة عصير الفواكه، وزيت الزيتون، ولكن ليس في قطاع الطماطم. وأظهرت أيضاً أن مزايا تركيا تتناقص من عام 2000، وإن التوسع في الاتحاد الأوروبي وظهور المنافسين الجدد لصناعة الأغذية الزراعية التركية قد تزيد من انخفاض القدرة التنافسية لتركيا في هذه الصناعات.

5. (Meilak,2008): Measuring Export Concentration: The implication for small states

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة تركز الصادرات، واختبار ما إذا كان حدوث هذه الظاهرة يرتبط بحجم البلد، ومرحلة التنمية الاقتصادية فيها.

استخدم الباحث ثمانية مؤشرات لقياس تركز الصادرات، وذلك لمعظم الدول المستقلة والتي تتوافر عنها بيانات خلال الفترة 1980- 2004، واستخدم أيضاً تحليل الانحدار؛ لدراسة ما إذا كان تركز الصادرات يتأثر بحجم البلد (تقاس من خلال عدد السكان)، والتنمية الاقتصادية (تقاس من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

أظهرت نتائج التحليل تركز الصادرات في كل من البلدان الصغيرة، والبلدان الأقل نمواً، أي أن حجم البلد، ومرحلة التنمية الاقتصادية من العوامل ذات الصلة في تحديد تركيز الصادرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. (Shourbagui, 2007): The Relationship between Human Capital, Exports and Economic Growth in Taiwan

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة السببية بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في تايوان خلال الفترة 1986–2005.

ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث اختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، واختبار السببية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: في الأجل القصير اتضح أن الصادرات السلعية الإجمالية الحقيقية تتسبب في زيادة رأس المال البشري، ولا توجد علاقة سببية تسير من رأس المال البشري إلى النمو الاقتصادي، وأن هناك علاقة تبادلية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، أما في الأجل الطويل توجد علاقة سببية تسير من كل من رأس المال البشري والصادرات إلى النمو الاقتصادي، وتوجد علاقة سببية تسير من كل من رأس المال البشري والنمو الاقتصادي إلى الصادرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8.1 التعقيب على الدراسات السابقة

- **الاستفادة من الدراسات السابقة**

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة، وكذلك في اختيار الدالة المناسبة لكل مؤشر من مؤشرات التجارة الخارجية والتي تم استخدامها في تقييم أداء الصادرات الفلسطينية.

- **أوجه التشابه مع الدراسة الحالية**

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في دراسة الإطار النظري للتجارة الخارجية المتمثل بنظرياتها وأهميتها وأسباب قيامها، وتشابهت مع (دراسات مركز التجارة الفلسطيني Paltrade 2014م، عبد القادر وعلي 2013م، الجعفري وداوود 2011م، وأحمد 2007م، وغزالة 2005م) والدراسات الأجنبية التالية (Karaalp & Yilmaz 2013, Kim 2012, Khan2012, Serin & Civan 2008, Meilak 2008) في المؤشرات الكمية المستخدمة في تقييم أداء التجارة الخارجية حيث استخدمت بعض الدراسات أحد أو جميع المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة، وتشابهت مع دراسة الجعفري وداوود 2011م في أنها درست العلاقات التجارية بين فلسطين ومجموعة من الشركاء التجاريين.

- **أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية**

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وبخاصة الأجنبية أنها استخدمت خمس مؤشرات في تحليل وتقييم واقع الصادرات في الأراضي الفلسطينية، في حين أن الدراسات الأجنبية استخدمت مؤشر واحد في تقييم التجارة بين الدول (Karaalp & Yilmaz 2013, Kim 2012, Khan2012, Serin & Civan 2008, Meilak 2008).

واختلفت الدراسة الحالية مع مجموعة الدراسات التي أجراها مركز التجارة الفلسطيني Paltrade ومعهد ماس (مسيف 2000م، العارضة 2000م، الجعفري 2000م) بأنها درست العلاقة التجارية بين فلسطين ومجموعة مختارة من الشركاء التجاريين، أما دراسات Paltrade ومعهد ماس درست العلاقة التجارية بين فلسطين وكل دولة على حدا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري للتجارة الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2 المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

مقدمة

تعتبر التجارة ذات أهمية كبيرة، وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، وتبرز أهميتها في أنها ملتقى للنشاطات الاقتصادية والممارسات البشرية؛ فهي مسؤولة عن تأمين مستلزمات القطاعات الإنتاجية المختلفة في الدولة، كما أنها مسؤولة عن تصريف فائض إنتاج هذه القطاعات. ولا يختلف الاقتصاديون حول الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات نمو الناتج القومي في جميع دول العالم، وقد ازداد هذا الدور أهمية خاصة بعد التوجه العالمي نحو تحرير الأسواق وفتحها أمام السلع العالمية نتيجة للاتفاقيات الدولية والإقليمية. لذا فإن التجارة الخارجية هي المرآة التي تعكس الحالة الصحية في جسم الاقتصاد الوطني.

سنتطرق في هذا المبحث للتعريف بمفهوم التجارة الخارجية، وأسباب قيامها، وأهميتها.

1.1.2 مفهوم التجارة الخارجية

مفهوم التجارة لغةً

التجارة مصدر تَجَرَ، وهي ما يتجر فيه، أي تحريك المال بالبيع والشراء بغرض الربح. (المعجم الوسيط)

تعريف التجارة الخارجية

تُعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي في صور ثلاث متمثلة بانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد (الوادي والعيساوي، 2007م).

وتعرف أيضاً بأنها مجموع التبادلات الاقتصادية الدولية من سلع وخدمات ورأس المال، إذ يظهر الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي والتبادل بينهما وبين مختلف دول العالم (الصقار، 1997م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما عرف جونز (Jones, 1961) التجارة الدولية بأنها تبادل رؤوس الأموال والبضائع والخدمات عبر الحدود أو الأقاليم الدولية.

وهناك من يفرق بين مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الضيق ومفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الواسع، حيث يغطي مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الواسع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، الهجرة الدولية أي انتقالات الأفراد، والحركات الدولية أي انتقالات السلع ورؤوس الأموال. وأمام هذا الاختلاف اتجه البعض إلى استخدام مفهوم التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، ومفهوم التجارة الدولية للدلالة على النطاق الواسع لها (حاتم، 1993م).

وبناءً على التفرقة بين مفهومي التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فإن أي تغير سيحدث في التجارة الخارجية ستظهر آثاره واضحةً في الميزان التجاري للدولة، في حين أن التغيرات التي ستحدث في التجارة الدولية ستظهر آثارها جليةً في ميزان المدفوعات.

2.1.2 أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية. وتتمثل أهم هذه الأسباب في التالي:

1. **التفاوت في الموارد الطبيعية والقوة البشرية ورؤوس الأموال:** حيث تختلف دول العالم اختلافاً شاسعاً فيما تملكه من موارد طبيعية وقوة بشرية ورؤوس أموال، وهذا التفاوت بدوره يؤدي إلى أن تتخصص كل دولة في إنتاج ما تتميز به عن باقي الدول (إبراهيم، 2009م).
2. **انخفاض تكاليف الإنتاج:** حيث تحقق بعض الدول وفورات الحجم الكبير في إنتاج بعض السلع؛ وهذا يؤدي إلى انخفاض متوسط تكاليف الإنتاج، مما يعزز مشاركة الدولة في التجارة الخارجية. (مقداد وقفة، 2010م)
3. **نفقات النقل:** تلعب نفقات النقل دوراً هاماً في التجارة الدولية؛ فهي أحد العوامل التي تؤثر في التوطن الدولي للصناعات، فالتوطن يتم إما بالقرب من المواد الخام أو بالقرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الأسواق (حشيش، 1998م)، حيث أن بعض الدول بإمكانها أن تتخصص في إنتاج سلع معينة، ولكن ارتفاع تكاليف نقلها للعالم الخارجي يفقدها ميزة هذا التخصص.

4. **رفع مستوى المعيشة:** حيث يتمتع كل من البلد المصدر والبلد المستورد من مزايا التبادل التجاري، فالبلد المصدر يستفيد بتصريف الفائض بأسعار أعلى، والبلد المستورد يستفيد بالحصول على المنتج الذي يريد بأفضل الأسعار في السوق الدولي (عبد العظيم، 1996م).
5. **اختلاف الميول والأذواق:** حيث يرغب البعض في شراء السلع المستوردة من باب التغيير أو التفاخر، وتزداد أهمية هذا العامل بارتفاع مستوى الدخل الفردي في الدولة. (مقداد وقفة، 2010م)، كما أن بعض السلع المحلية قد لا تحقق درجة إشباع عالية للمستهلك.
6. **توافر التكنولوجيا الحديثة:** حيث أن الدولة التي تستحدث تكنولوجيا حديثة، تمتلك القدرة على أن إنتاج سلع ومعدات عالية الثمن، وذات إنتاجية معقدة (جويد، 2013م).

3.1.2 أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد سواء أكان متقدماً أو نامياً؛ لما تحققه من استغلال أمثل للموارد المتاحة، ومن خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، وتتجلى أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:

1. التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص والتقسيم الدولي للعمل (عبد العظيم، 1996م).
2. توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من خلال "الاستيراد"، وتعمل على تصريف الفائض لديه من خلال "التصدير" (عوض، 2004م).
3. الارتقاء بالأذواق، وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات، وإشباع الحاجات.
4. تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزز عملية التنمية الشاملة.
6. تساعد في زيادة القدرة التنافسية والتسويقية من خلال فتح أسواق جديدة أمام الدول.
7. تعمل التجارة الخارجية على تحسين أوضاع الموازين التجارية، وبالتالي تحسين موازين المدفوعات للدول.
8. تلعب دوراً هاماً في عملية التخصص وتقسيم العمل، وما ينتج عن ذلك من انخفاض للتكاليف وتحسين للجودة (الوادي والعيساوي، 2009م).

أما على الصعيد السياسي، تبرز أهمية التجارة الخارجية في إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى، مما يعزز التشابك والتداخل بين الدول؛ وهذا يؤدي إلى الحد من الصراعات والنزاعات الإقليمية والدولية، وسيادة الأمن والاستقرار في العالم.

ومن جانب آخر فإن التجارة الخارجية تعزز البنية الدفاعية للدولة من خلال استيراد أفضل ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا في مجال الصناعات الحربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2 المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

في المراحل الأولى للتنظير لقيام التجارة بين الدول، كانت المعاملات التجارية بين الدول تتصف بصفتين: صغر حجم الصفقات التجارية واقتصار التعامل على السلع دون الخدمات أو تدفقات رؤوس الأموال، وأطلق على التعامل بين الدول آنذاك مصطلح التجارة الخارجية، ومع اتساع نطاق التجارة واشتمالها على تدفقات الخدمات ورؤوس الأموال ظهر مصطلح التجارة الدولية (عبد القادر، 2011م).

تكونت نظرية التجارة الخارجية التي تحاول تفسير مبادئ التجارة الخارجية وآلياتها من تراكم تاريخي امتد قرابة قرنين من الزمن، ولقد تعددت النظريات التي وضعت لتفسير التجارة الخارجية، وانقسمت إلى اتجاهات متعددة منها ما اتفق مع ما جاء قبله ومنها ما تناقض واختلف وجاء بجديد. ويهدف هذا المبحث لعرض التسلسل التاريخي لأهم الأفكار والنظريات التي تحدثت عن التجارة الخارجية.

1.2.2 الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

تطلق العصور الوسطى Middle Ages على الفترة التي بدأت منذ سقوط الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي واستمرت حتى منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، وتتميز هذه الفترة بسيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي، وطريقة الإنتاج تعتمد على النظام الاقطاعي Feudal System الذي كان سائداً في تلك الفترة في جميع بلدان أوروبا. ومن مظاهر الحياة في العصور الوسطى سيطرة الكنيسة على الأفراد سواء من الناحية الروحية أو المادية، حيث أنها كانت تملك سلطة دنيوية كبيرة إضافة إلى سلطتها الدينية، وتتدخل في تنظيم علاقات الناس وسلوكهم، وتنظيم الشرائع الروحية، ولهذا فقد كان الفكر والتعليم من احتكار الكنيسة (القريشي، 2008م).

ولقد عرفت هذه الحقبة بعصور الظلام؛ نظراً لما غلب عليها من ركود فكري، فالتطورات الاقتصادية والاجتماعية لم تشهد خلال هذه الفترة إلا تغيراً شديد البطء (حاتم، 1992م).

وفي أواخر العصور الوسطى خفت حدة سيطرة الكنيسة على المفكرين تدريجياً، حيث تمكن البعض من إظهار اعتراضه على أفكار الكنيسة أو رفضها. والجدير ذكره أنه لم يكن لدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفكري العصور الوسطى تحليل اقتصادي عميق، ولكن كانت لديهم بعض الأفكار الاقتصادية التي تأثرت بالأفكار الدينية، ويعتبر سان توماس الأكويني St. Thomas Aquinas من أبرز مفكري هذه الحقبة (القريشي، 2008م).

2.2.2 الفكر التجاري The Mercantilist Thought

ساد الفكر التجاري خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومن أهم أسباب ظهور هذا المذهب الاكتشافات الجغرافية واكتشاف العالم الجديد بما ينطوي عليه من ثروات أدهشت العالم الغربي، حيث حلم كل فرد في أوروبا بأن يصل إلى هذا العالم حيث الكنز الذهبي المكشوف، ولقد كان هذا دافعاً لازدهار التجارة الدولية. ولقد قال كريستوفر كولومبوس عن الذهب: "إن الذهب شيء سحري من حازه فقد حاز على كل عزيز بما في ذلك الجنة" (داودي، 2010م).

ويميل بعض الكتاب إلى إطلاق مصطلح المعدنيين على كتابات المفكرين الأوائل من التجاريين؛ وذلك بسبب الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرياتهم لتكوين الثروة. وتم استخدام مصطلح التجاريين أيضاً؛ ليغطي الكتابات التي دافعت عن فكرة الفائض في الميزان التجاري. ومن أهم أعلام الفكر التجاري كل من: توماس مان Thomas Mun، دي مونكرتيان Antoine de Montchretien، كولبير Colbert، فون يوستي Von Justi (حاتم، 1992م).

ومن أهم أفكار المذهب التجاري ما يلي:

- اقتناء الذهب والفضة؛ حيث أنه مصدر ثروة الأمة، ويتم تحقيق ذلك من خلال التجارة الخارجية أو الاستعمار.
- الدعوة لزيادة حجم السكان، وبالتالي زيادة القوة العاملة ورخصها.
- ضرورة تحقيق الفائض في الميزان التجاري؛ ولذلك تم اتباع سياسات تجارية تقييدية للحد من الواردات، وتشجيع الصادرات على النمو، وبالتالي زيادة ثروة الأمة من المعادن النفيسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تأتي التجارة الخارجية في مقدمة الأنشطة الاقتصادية لأنها مصدر المعادن الثمينة، وتأتي بعدها الصناعة لأنها في رأيهم أساس الصادرات، في حين كانت الزراعة في المرتبة الأخيرة (Reynolds, 2000)

يتضح مما سبق أن الفكر التجاري اهتم بالمقام الأول بإرساء القواعد التي من شأنها زيادة ثروة الأمة من المعادن النفيسة، وابتعد عن التحليل العميق للظواهر الاقتصادية، إضافة إلى أن هذا الفكر صادر عن أصحاب مصلحة مكتسبة يهدفون إلى حمايتها والدفاع عنها، لذلك كانت سياسات الفكر التجاري مرحلية ووليدة ظروف معينة نشأت فيها، وانتهت بمجرد تغير هذه الظروف (حاتم، 1992م).

3.2.2 الفكر الطبيعي Physiocrat Thought

ظهرت مدرسة الطبيعيين "الفيزيوقراط" في فرنسا في القرن الثامن عشر، وهي أول مدرسة حديثة في الفكر الاقتصادي، وتعتبر أفكارها ردة فعل لأفكار مدرسة التجاريين، وقد عُرف أنصار هذا الفكر باسم أنصار المذهب الطبيعي، وعلى رأسهم الدكتور فرانسوا كيناي Francois Quesnay (القريشي، 2008م).

ولقد توصل الطبيعيون إلى فلسفة اقتصادية تناقض الفلسفة التجارية في كل شيء ومن أهم الأفكار التي توصلوا إليها ما يلي:

- تعتبر الزراعة هي مصدر الثروة عند الطبيعيين، بخلاف الحال عند التجاريين الذين كانوا ينظرون إلى التجارة الخارجية على أنها أساس الثروة.
- تعتبر الزراعة عند الطبيعيين النشاط الاقتصادي الوحيد الخلاق من بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وما تبقى من هذه الأنشطة ليس إلا عالة عليها.
- تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الطبقة المنتجة "الزراع"، والطبقة العقيمة "المشتغلين بالصناعة والتجارة"، وطبقة ملاك الأراضي.
- آمن الطبيعيون بوجود نظام طبيعي، وهو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحكم النشاط الإنساني ولكنها في نفس الوقت خارجة عن إرادة البشر وهي ملزمة للأفراد. ويقوم هذا النظام الطبيعي على فكرة الملكية بكافة صورها والتي ينبغي احترامها، ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هنا يجب ألا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأن يقتصر دورها دائماً على ضمان حقوق الأفراد بكافة الوسائل ومن هنا جاءت فكرة دعه يعمل Laisser Faire (حاتم، 1992م).

ونادت مدرسة الطبيعيين بحرية النشاط الاقتصادي، وكان شعارهم "دعه يعمل دعه يمر Laisser passer laisser faire"، ومهدت هذه الآراء لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية (أبو شرار، 2007م).

يرى البعض أن معظم آراء الطبيعيين غير صحيحة، وخاصة المتعلقة بعقم النشاط الصناعي والتجاري، وجعل النشاط الزراعي نشاطاً منتجاً؛ إذ أن الصناعة والتجارة هي أعمال منتجة أيضاً وذلك حسب المفهوم الحقيقي لمصطلح الإنتاج والذي يعني خلق منفعة جديدة أو إضافتها (البراوي، 1976م).

4.2.2 الفكر الكلاسيكي Classical Thought

يجمع أغلب الاقتصاديين على أن النظرية الكلاسيكية هي نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، والتي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لآراء التجاريين والتي تلخصت في ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية بغية الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة التي اعتبرت مقياس لقوة الدولة؛ وفي سبيل تحقيق ذلك كان لابد من تحقيق فائض في الصادرات (عوض الله، 2003م).

ولقد دافع هؤلاء الاقتصاديين عن حرية التجارة، وعملوا على بناء نظرياتهم في التجارة الخارجية بالاعتماد على عدد من الفروض ومنها:

- أن العالم يتكون من دولتين فقط، وكل منهما تنتج سلعتين فقط.
- أن العمل أساس القيمة.
- سيادة المنافسة الكاملة في كلا الدولتين.
- حرية انتقال عنصر الإنتاج "العمل" داخل الدولة الواحدة، بينما لا يمكن انتقاله بين دولتين.
- عدم وجود تكلفة نقل بين الدولتين (Husted & Melvin, 2010)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي عرض لأهم النظريات الكلاسيكية:

1. نظرية التكاليف المطلقة "Adam Smith" Absolute Costs Theory

تفسر نظرية التكاليف المطلقة التي قدمها آدم سميث أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول استناداً إلى اختلاف التكاليف المطلقة لإنتاج السلع (عبد القادر، 2011م، ص 19)

وأكد سميث على فكرة تقسيم العمل؛ حيث أنه سيؤدي إلى تحسين الإنتاج كماً ونوعاً، ومن ثم تحفيز التطور التكنولوجي، وزيادة مهارات العاملين وإنتاجيتهم، وكنتيجة لذلك سيزداد النمو الاقتصادي وستزيد الثروة القومية، وبالتالي يمكن القول بأن مزيد من التخصص سيقود لمزيد من النمو. وانتقد آدم سميث في نظريته كل ما يعيق تقسيم العمل، فتقسيم العمل يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل فائض هذه السلع بسلع أخرى مع دول أخرى تتمتع بميزات مطلقة. وحسب آراء سميث، فإن نفقة إنتاج السلعة هي كمية العمل اللازمة لإنتاجها، مما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد (Schumacher, 2012).

لم يعرف آدم سميث ثروة الأمة بقدرتها على تراكم المعادن النفسية كما التجاريين، بل عرفها بقدرتها على إنتاج السلع، وبالتالي يجب أن تبحث عن الوسائل التي تمكنها من زيادة قدرتها الإنتاجية ولا يتم ذلك إلا بالحرية الاقتصادية ومحدودية دور الدولة (إبراهيم، 2009م).

ويرى سميث أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفتين هامتين هما:

- خلق مجال لتصريف الإنتاج الفائض وبذلك تتغلب على ضيق السوق المحلي، واستبدال الفائض بشيء آخر ذي نفع أكبر.
- زيادة التخصص وتقسيم العمل؛ لأن اتساع السوق سيؤدي إلى زيادة قدرة العاملين وبالتالي زيادة إنتاجية العمل وتحسين طرق الإنتاج ومن ثم زيادة الناتج القومي (الصعيدي، 1996م).

وجهت عدة انتقادات لأفكار آدم سميث، حيث أنها نادت بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة مطلقة، ولكنها لم توضح السبيل إلى هذا التخصص في حالة الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة. وأيضاً اعتقاد سميث في أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، وهذا لا يتفق مع الوقائع الاقتصادية حيث من الممكن أن يكون التفوق النسبي هو أساس التخصص الدولي (عوض الله، 2003م).

هذه الانتقادات لا تنقص من قدر الأفكار التي نادى بها سميث؛ لأن الحكم على الأفكار والنظريات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي جاءت بهذه النظريات.

2. نظرية التكاليف النسبية "David Ricardo" Comparative Costs Theory

بعد تأييد آدم سميث لحرية التجارة والمنافسة، حاول ديفيد ريكاردو تعزيز نظرية سميث من خلال التغلب على الضعف الموجود بها؛ حيث أنها تستبعد من التجارة الدولية البلدان التي لا تمتلك مزايا أكثر من الآخرين، فأدخل ريكاردو إلى أدبيات الاقتصاد نظرية التكاليف النسبية والتي تسمح للدول التي لا تملك مزايا مطلقة المشاركة في التجارة الدولية (Bouare, 2009).

وطبقاً لهذه النظرية، فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبياً أي التي تتمتع بميزة نسبية فيها، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها. يتضح من ذلك أن أساس التبادل وفقاً للنظرية هو الاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة (Kilic, 2002).

إن أهم ما خلفته نظرية ريكاردو هو دفاعها عن حرية التجارة، والتخصص الدولي، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات أهمها: تعتمد النظرية على أن العمل أساس القيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة، افترضت النظرية حرية التجارة وهذا أمر مغاير للواقع؛ لأن معظم الدول تفرض قيوداً على حركة الصادرات والواردات، بينما تمثل القصور الرئيس في النظرية في الطابع السكوني الذي تتميز به، فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يكون كذلك في المستقبل (Bouare, 2009).

كما لم تعالج هذه النظرية كيفية تحديد معدل التبادل الدولي، ويرجع الفضل في ذلك إلى جون ستيوارت ميل في نظريته القيم الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. نظرية القيم الدولية "John Stuart Mill" International Values Theory

قام ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو، وكان له دور في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية.

ووفقاً لهذه النظرية فإن شروط التبادل الدولي تتحدد طبقاً لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، أو بتعبير متكافئ "الطلب المتبادل"، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى وهذا أسماه ميل "قانون الطلب المتبادل"، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية (Husted & Melvin, 2010).

ويرى ميل أن معدل التبادل الدولي يتحدد بحدين: الحد الأول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، والثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، وكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيراً من معدل التبادل المحلي لدولة ما فإن نصيب هذه الدولة يكون ضئيلاً من المكاسب التجارية والعكس صحيح (الويزة، 2014).

وكغيرها من النظريات، تعرضت نظرية ميل للانتقاد؛ حيث أنها ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا كان التبادل يتم بين دول غير متكافئة فلا يكون للطلب المتبادل أي دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، فتقوم الدول الكبرى بإملاء شروطها على الدول الأقل قوة (إبراهيم، 2009م).

5.2.2 الفكر النيوكلاسيكي Neoclassical Thought

استمرت النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية حتى الحرب العالمية الأولى، كما أنها اقتصرت في تحليلها لظاهرة التبادل الدولي على الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج بين البلاد، ولكنها عجزت عن توضيح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلاد (مسغوني، 2005م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظهرت النظرية النيوكلاسيكية بمرحلتها الأولى وهي إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية وإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، والمرحلة الثانية تمثلت في إعطاء أسباب وجود التجارة (نجية، 2012م).

1. نظرية نفقة الاختيار "Harbler" Expense Choice Theory

انتقد هاربلر الأساس الذي تقوم عليه نظرية القيمة في العمل، واعتمد على فكرة نفقة الاختيار بدلاً من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي، مستعيناً بأداة منحنى إمكانيات الإنتاج (رزق، 2010م).

ووفقاً لنظرية هاربلر فإن تكلفة إنتاج السلعة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها، وإنما يتكون من جميع السلع الأخرى التي كان بإمكان المجتمع أن ينتجها بنفس المواد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة، وعلى هذا فإن تكلفة الفرصة البديلة "تكلفة الاختيار" ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح، وإنما النفقة التي ضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع (نجية، 2012م).

ويرى هاربلر أن نفقة الاختيار تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى، وبذلك يمكن مقارنة نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية يتم إنتاجها. على الرغم من إسهامات هاربلر إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول (عوض الله، 2003م).

2. النظرية السويدية "هكشر – أولين" Swedish Theory "Heckscher – Ohlin"

جاءت مساهمة هكشر ومن بعدها مساهمة تلميذه أولين لتكون أولى المحاولات الهامة لتفسير الاختلافات في المزايا النسبية.

أسقطت نظرية هكشر– أولين فرض الكلاسيك المتمثل في أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول لإنتاجها، وأضافت بعض الفروض على الفروض الكلاسيكية نذكر منها:

- أضافت عنصر رأس المال إلى العمل كعنصر من عناصر الإنتاج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن إحدى السلعتين كثيفة عنصر العمل Labour intensive والأخرى كثيفة رأس المال Capital intensive (Husted & Melvin, 2010).

وتبين هذه النظرية أن سبب قيام التجارة الخارجية هو التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، وهذا التفاوت يؤدي إلى اختلاف أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي أثمان المنتجات. بناءً على ذلك ستتجه كل دولة إلى تصدير السلع التي يمكنها أن تنتجها في داخلها برخص نسبي، إذن التبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول (Leamer, 1995).

6.2.2 الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية

فشلت النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية "نظرية التكاليف المطلقة والنسبية" في تفسير أسباب قيام التبادل التجاري بين الدول. كما تميزت النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالسكون والثبات في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، في حين تميزت الاتجاهات الحديثة في تفسيرها بالديناميكية والابتكار.

1. نظرية ليندر Leander Theory

يفرق ليندر في تفسيره لقيام التجارة الخارجية بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فيرى أن المنتجات الأولية يتم تبادلها طبقاً للميزة النسبية، أما السلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيداً (المرزوك، 2013م).

ووفقاً لنظريته يرى أن السلع المصنوعة والتي تكون الجزء الأكبر من التجارة تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسواق المحلية، فالعامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج (عوض الله، 2003م، ص70).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. نظرية اقتصاديات الحجم Economies of Scale Theory

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية شرطاً ضرورياً لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نعيمة، 2011م).

وهناك نوعين من اقتصاديات الحجم: الأول اقتصاديات الحجم الداخلية وتعود إلى الانخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج عندما تتوسع المنشأة في الإنتاج، أما اقتصاديات الحجم الخارجية فتتحقق نتيجة نمو الصناعة التي تنتمي إليها تلك المؤسسات (عفيفي، 1993م).

3. نموذج الفجوة التكنولوجية Technological Gap Theory

وضع بوسنر هذا النموذج عام 1961، حيث يرجع التغيير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، ويبين تحليل النموذج أن الدولة صاحبة الاختراع أو التفوق التكنولوجي تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التفوق التكنولوجي، وبزوال هذا الاحتكار يزول التفوق التكنولوجي لهذه الدولة (إبراهيم، 2009م).

من جانب آخر، لا يوضح نموذج الفجوة التكنولوجية حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول المختلفة، ولا يقوم بفحص واختبار الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها، ولا يبين كيف يتم التخلص من هذه الفجوات مع مرور الزمن (أبو شرار، 2007م).

4. نظرية دورة حياة المنتج Product Life Cycle Theory

جاءت نظرية دورة حياة المنتج سنة 1966 للاقتصادي فرنون Vernon كنظرية مكملة لتحليل بوسنر، حيث تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فافترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ينتقل في مرحلة لاحقة إلى الدول الأخرى، وهذا يعطي دوراً ريادياً للولايات المتحدة في تصنيع وتطوير منتجات جديدة. وافترض بأن البداية تكون كالتالي: تبتكر الولايات المتحدة منتجاً جديداً فيزداد طلب الدول الأخرى عليه، فيحفز هذا الطلب الشركات الأجنبية على إنتاجه وتسويقه محلياً، ثم تلجأ هذه الشركات إلى تسويق المنتج في الدول الأخرى وبذلك تنخفض صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المنتج، وفي مرحلة لاحقة تبدأ الولايات المتحدة باستيراد نفس المنتج من الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخرى لتمكنها من إنتاجه بتكاليف أقل، وتكون في هذا الوقت عملت على تصنيع وتطوير منتجات جديدة وتمر بنفس الدورة (Husted & Melvin, 2010).

5. ***نظرية مهارات الموارد البشرية Human Skills Theory***

جاءت نظرية المهارات البشرية عام 1966 على يد Donald Kessing، أكدت هذه النظرية على أن سبب قيام التجارة الخارجية هو الاختلاف في المهارات البشرية "العمال المهرة وغير المهرة"، وجاء بمثال أن عمال الولايات المتحدة الأمريكية يتلقون تعليماً وتدريباً عالياً لذلك نجد أن صادرات الولايات المتحدة تميل إلى أن تكون ذات كثافة عمالية ماهرة (Sawyer & Sprinkle, 2009).

نجد بأن الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية قدمت تفسير وتحليل للظواهر الاقتصادية، وبذلك تكون عالجت النقص في النظريات الكلاسيكية، حيث أن الاتجاهات الحديثة اعتمدت في تفسير الظواهر على العناصر الديناميكية وهذا ما يناسب الواقع الذي يتميز بالتجدد والابتكار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2 المبحث الثالث: الإطار النظري للصادرات

أولى الفكر الاقتصادي أهمية كبيرة لنشاط الصادرات؛ حيث تلعب الصادرات دوراً مهماً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولها وظيفة مزدوجة: الأولى تتمثل في مدى ما توفره من نقد أجنبي لازم لتمويل متطلبات التنمية الاقتصادية في هذه الدول، إضافة لتغطية قيمة الواردات، والثانية تتمثل في تصريف فائض الإنتاج المحلي وما يترتب على ذلك من فوائد اقتصادية.

سنتناول في هذا المبحث الإطار النظري للصادرات من حيث (مفهوم، أهمية، أنواع، دوافع، ومؤشرات الصادرات) إضافة لدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

1.3.2 مفهوم الصادرات

تعددت التعاريف المرتبطة بالصادرات، ومن هذه التعاريف ما يلي:

- انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية (خليل، 1997م، ص66).
- قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة (النجار، 2002م، ص15).
- السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول الأخرى، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولاً عاماً في التبادل الخارجي، أو في مقابل دين سابق، أو في مقابل تعويضات ومنح معينة (هيكل، 1986م، ص313).

وبحسب التعريف المعتمد لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن الصادرات هي إجمالي السلع والخدمات التي يتم تصديرها أو إعادة تصديرها خارج البلاد، ويتم نقل ملكيتها إلى اقتصاد آخر من العالم، أو إلى المناطق الجمركية الحرة، وتشمل الصادرات وطنية المنشأ والمعاد تصديرها من السلع والخدمات وتعتمد كل خصم من الاقتصاد الوطني نتيجة للتعاملات مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاديات الأخرى أو الاقتصاد غير المقيم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز، 2013م).

2.3.2 أهمية الصادرات

تبرز أهمية الصادرات لأي اقتصاد من خلال قدرتها على:

- خلق فرص عمل جديدة.
- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، فالصادرات تلعب دوراً أساسياً ومباشراً في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.
- جلب النقد الأجنبي، وتغطية قيمة الواردات.
- تحقيق معدلات نمو مطردة (قريبي، 2014م).

3.3.2 أنواع الصادرات

تقسم الصادرات إلى أربعة أنواع كالتالي:

1. الصادرات المنظورة: وهي صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، وتنتقل من المقيمين من دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها مثل: السيارات، السكر، والقمح (بكري، 2003م).
2. الصادرات غير المنظورة: وهي صادرات الخدمات وتشمل: المواصلات والاتصالات، السياحة والسفر والإقامة خارج الدولة وإيرادات استثمارية، ويلاحظ أن جمع بيانات صادرات الخدمات أصعب بكثير من جمع بيانات صادرات السلع (أحمد، 1996م).
3. الصادرات المؤقتة: وتتمثل في البضائع أو الأموال التي تصدر للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن أمثلتها:
   - المنتجات التي تقدم في المعارض والمؤتمرات والصالونات الدولية.
   - آلات وأجهزة للقيام بمهمات عمل في الخارج.
   - إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. الصادرات النهائية: وهي السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تنقطع علاقتها بالجهة المصدرة بمجرد وفائها بالتزاماتها التعاقدية مع المستورد (ابراهيم، 2009م).

4.3.2 دوافع التصدير

تتمثل أهم دوافع نشاط التصدير في النقاط التالية:

- الاستفادة من وفورات الحجم الكبير في التسويق، وتحقيق الأرباح من خلال بيع المنتجات في الأسواق الخارجية.
- تصريف المنتجات ذات الإنتاج والاستخدام الموسمي.
- ضيق السوق المحلية.
- انخفاض الطلب على المنتج في السوق المحلي (قدو، 2009م).
- التخلص من العجز التجاري والذي تعاني منه معظم الدول النامية.
- إن نشاط الصادرات يتضمن أكثر من تنمية موارد العملات الأجنبية وتحقيق التوازن الخارجي بل إن تنمية الصادرات أصبحت أساسية لتنمية الدخل القومي (أحمد، 2000م).

5.3.2 مؤشرات الصادرات

تعكس الصادرات طبيعة البنية الاقتصادية للدولة من جهة، ومدى قدرة الدولة على الاستيراد من جهة أخرى، وهناك العديد من المؤشرات التي تعكس وضع الصادرات ومنها (العيسوي، 1989م):

1. **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** حيث كلما خصصت الدولة جزءاً كبيراً من إنتاجها للتصدير دل ذلك على اعتماد كبير للدولة على الخارج وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية. غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج فقد ترتفع عندما تريد الدولة الحصول على النقد الأجنبي لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهد لاستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا بنمط استخدام حصيلة الصادرات. وهناك احتياط آخر يتعلق بنوعية الصادرات فيما إذا كانت سلعاً أولية أم صناعية.

2. نسبة تغطية الصادرات للواردات: فالعبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات أو نسبة الواردات وإنما يجب أن يضاف لهذا عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة الواردات حتى لا تضطر الدولة للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الأجنبية.

3. درجة التركيز السلعي للصادرات: ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة التركز تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة وتزداد احتمالات تبعيتها للخارج. ويجب أن نميز في درجة التركز السلعي بين السلع الأولية والصناعية فالخطر يزداد في حالة السلع الأولية والعكس في حالة السلع الصناعية.

4. النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية: بمعنى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج والاستهلاك، فالأصل ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون امتداداً طبيعياً له.

5. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: يهدف هذا المؤشر إلى التعرف على مدى اعتماد بلد ما على بلد آخر أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته.

6.3.2 الصادرات في الفكر الاقتصادي

أولاً: الصادرات في الفكر التجاري

يعد الفكر التجاري أول من اهتم بقطاع التصدير تاريخياً والذي ساد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث اعتبر قطاع التصدير في ذلك الوقت قطاعاً ريادياً محفزاً للاقتصاد (هوشيار، 2006م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد رأى التجاريون بأن التجارة الخارجية هي الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة، وعملوا على تسخير كل النشاطات الاقتصادية لتكون في خدمة التجارة الخارجية، وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتمثلت السياسة التجارية لديهم في انتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج، ولا بد من الحفاظ على فائض مستمر في الصادرات (سعيدي، 2002م).

وتمحورت سياسة التصدير عند التجاريين في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة، والعمل على اكتساب أسواق خارجية جديدة، وتحققت هذه السياسة في فرنسا وانجلترا، فعملت فرنسا على تشجيع الصناعة فزاد الإنتاج وانتشر البيع في الأسواق الخارجية عن طريق سياسة الوزير كولبير الذي اتبع نظام الحماية الجمركية وتشجيع الصناعة الوطنية. أما انجلترا فلقد اعتمدت على التوسع الاقتصادي في التجارة الخارجية واتخذت إجراءات أخري كقوانين الملاحة، إعفاء البضائع المصدرة من الضرائب، وزيادة الضرائب على السلع المستوردة من الخارج (بيضور، 1994م).

ثانياً: الصادرات في الفكر الكلاسيكي

انتقد الكلاسيك الفكر التجاري في فرضه القيود على التجارة الخارجية من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للاقتصاد. لذا نادى الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وبالتالي يرون عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية. وأبرز مفكري هذه المدرسة آدم سميث الذي جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل، فهو ينظر للتجارة الخارجية على أنها الأداة التي يتم بموجبها توزيع الفائض من الإنتاج، وأضاف ريكاردو أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس النفقة النسبية وليس المطلقة (ساحة، 2011م).

ثالثاً: الصادرات في الفكر الحديث

برز عدد من الاقتصاديين يحملون وجهة نظر مغايرة تجاه دور الصادرات ومنهم ماركس حيث أشار إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية. وأضاف ميردال أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والمتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى أيضاً بأن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالباً يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية.

أما نوركس فهو يرى أن التجارة الخارجية أداة لزيادة النمو الاقتصادي فضلاً عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعاً أكثر كفاءة (سعيدي، 2002م).

7.3.2 الصادرات والنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى كافة الدول إلى تحقيقه، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي[4].

وتعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد، فهي تعمل على تأمين مستلزمات التنمية الاقتصادية من المواد الأولية والرأسمالية، كما أنها تعمل على تصريف فائض الإنتاج إلى الخارج، إضافة إلى أنها تؤثر بشكل إيجابي في الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات (أبو عيدة، 2013م)، وتساهم التجارة الخارجية أيضاً في نقل التكنولوجيا التي تفيد في بناء الاقتصاد وتعزز التنمية، كما تساهم في زيادة رصيد الدولة من العملات الأجنبية من خلال عملية التصدير، كل الفوائد آنفة الذكر التي تحققها التجارة الخارجية تساعد في تحقيق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

تعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيك الجدد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي؛ حيث أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد إلى قطاعات الصادرات التي

([4]) النمو الاقتصادي يعني زيادة الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي عادة بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي، ويفضل البعض قياسه بمعدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.
أما التنمية الاقتصادية فتشمل التغيرات الهيكلية في المجتمع بأبعاده المختلفة من تنظيمية وثقافية واقتصادية وسياسية وفكرية لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. (Campbell R, 1993)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية، وبالتالي يصبح دور الصادرات بمثابة آلة النمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية (Krueger, 1980).

كما وتناولت الأدبيات الاقتصادية دور الصادرات في النمو الاقتصادي، واعتبرت أن أداء الصادرات هو المحدد الرئيس للنمو الاقتصادي للأسباب التالية:

- نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الناتج المحلي.
- الصادرات يمكن أن تمول مستوردات السلع المصنعة والرأسمالية.
- مواجهة المنافسة العالمية يؤدي إلى اقتصاديات الحجم والتقدم الفني.
- الإنتاج بقصد التصدير يزيد الكفاءة الإنتاجية والإدارية (السواعي، 2008م).

من جانب آخر تطرقت النظرية الاقتصادية إلى العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وهناك فرضيتين أساسيتين ناقشتا علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي:

الفرضية الأولى: النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات Growth – led Export Hypothesis وتعرف اختصاراً بـ GLEH

هناك أسباب عدة تدفع إلى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي أداة مهمة لزيادة الصادرات حيث أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى دعم المهارات والتكنولوجيا، وهذا يؤدي لزيادة الكفاءة وخلق ميزة نسبية في سلع معينة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات.

ووفقاً لنظريات التجارة الخارجية الحديثة، فإن اقتصاديات الحجم تكون متسقة أكثر مع النمو المسبب لزيادة الصادرات (الشوربجي، 2007م).

الفرضية الثانية: زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي Export – Led Growth Hypothesis وتعرف اختصاراً بـ ELGH

وهناك عدة أسباب لتفسير هذه الفرضية تتمثل بما يلي:

- أن زيادة الصادرات يترتب عليها زيادة الطلب المحلي داخل الاقتصاد وبالتالي زيادة الناتج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن التوسع في الصادرات يساهم في تمكين الدول من التخصص في السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، وهذا يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد ومن ثم زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج.
- إن زيادة الصادرات ينتج عنها تحقيق زيادة في حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي؛ مما يسهل استيراد مستلزمات التنمية.
- سياسية التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الدول النامية في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات (الشوربجي، م2007).
- سياسة التوسع في الصادرات تزيد حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب؛ مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- سياسة التوسع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، واستكشاف فرص استثمارية جديدة وهذا يؤدي إلى تحسين قدرات الدولة الإنتاجية (مختار، 2009م).

من خلال الفرضيات السابقة يتبين أهمية دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي.

8.3.2 الإجراءات المطلوبة لتفعيل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

من أجل تحقيق نتائج إيجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وجب على الدول وخاصة النامية منها القيام بمجموعة من الإجراءات، نذكر منها:

- الحد من الواردات من السلع غير الضرورية والتي ينحصر استهلاكها في الفئات ذات الدخل المرتفع جداً، والتي لا تعمل على انكماش الأنشطة الاقتصادية.
- وضع خطط واستراتيجيات تصنيعية تعمل على التقليل من التوجه نحو الاستيراد باستغلال الامكانيات المتاحة محلياً؛ لتفادي استنزاف النقد الأجنبي.
- وضع خطط تهدف إلى تشجيع الصادرات المحلية بكافة الوسائل، من خلال الدعم وتقديم الإعانات وعقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى، واستغلال المزايا التي تحوزها الدولة في بعض الصناعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمل على بناء قدرات تكنولوجية ذاتية؛ كي تتمكن من تقليص التبعية للبلدان المتقدمة.

إن أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي قد يكون سلاحاً ذو حدين، وقد يحد منه أكثر مما يسهم في رفعه؛ فالنمو الاقتصادي وما يترافق معه من تحسن نسبي في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالتالي تحسن مستويات المعيشة في مختلف جوانبها الثقافية والاجتماعية قد تؤدي إلى ظهور أنماط ذات نزعة استهلاكية أكثر من تلك السائدة من قبل، وأمام هذا التوجه نحو الاستهلاك تسعى الدول المتقدمة لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها. وهنا تبرز أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه التجارة الخارجية في التعامل بكامل الحيطة والحذر مع هذا النهج من قبل الدول المتقدمة؛ لأن اغراق أسواق الدول النامية بالسلع المختلفة تضعف من الأرصدة النقدية المتاحة للادخار والاستثمار في الدول النامية، وبالتالي تتراجع معدلات النمو (خلف، 2004م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الفصل الثاني

تناول الفصل الثاني العديد من الموضوعات (ماهية التجارة الخارجية، نظريات التجارة الخارجية، والإطار النظري للصادرات) وتبين من خلال استعراض هذه الموضوعات النقاط التالية:

- تزايد الاهتمام الدولي بالتجارة الخارجية؛ لما لها من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية للدول حيث تعمل على توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل متطلبات التنمية، كما تعمل على تصريف الفائض من خلال التصدير، كما أن لها دور في نقل المعلومات والتكنولوجيا الحديثة بين الدول، وتساعد في زيادة لقدرة التنافسية والتسويقية للمنتجات، وتعمل على تحسين أوضاع الموازين التجارية وبالتالي تحسين موازين المدفوعات للدول.
- أهمية نظريات التجارة الخارجية ابتداءً من الفكر المركنتالي والطبيعي مروراً بالفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي وحتى الاتجاهات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية، في فهم وتفسير ماهية التجارة الخارجية، وأسس ومبادئ التبادل التجاري بين الدول.
- دور الصادرات في النمو الاقتصادي، حيث ظهرت العديد من الفرضيات التي تناقش علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي ومنها أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات، وأخرى تقول بأن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

قطاع التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3 المبحث الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي

مقدمة

منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو 1967، وهي تستعمل الموضوع الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية، ولقد دأبت باستمرار على تحقيق هدفين أساسيين، الأول: خلق ظروف اقتصادية في الأراضي المحتلة تساعد في إضعاف حوافز مقاومة الاحتلال، واعتمد هذا الهدف على مقولة أن الإنسان الفلسطيني الذي يعمل ويكسب دخلاً معقولاً سيكون مشغولاً عن موضوع المقاومة. والثاني: العمل بكافة الطرق والوسائل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، بحيث يصبح تكوين اقتصاد مستقل لدولة فلسطينية مستقلة أمر مستحيل (النقيب، 1997م).

ومنذ ذاك التاريخ اتبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة ممنهجة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى سوق استهلاكي للسلع والبضائع الإسرائيلية، وتمكنت بهذه السياسة من إحداث تغييرات بنيوية في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي بدرجة كبيرة.

وللتعرف على الوضع الاقتصادي الفلسطيني القائم كان لابد من إلقاء الضوء على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني.

1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محددة باستخدام عناصر الإنتاج التي تقع داخل بلد محدد (Case, Fair, and Oster, 2009).

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات التي تقيس النمو والتطور الاقتصادي، حيث أنه يمثل مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، وهناك ثلاث طرق لتقدير الناتج المحلي وهي: طريقة الإنتاج، وطريقة الإنفاق، وطريقة الدخل (الحرازين، 2015م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3.1): الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2000-2014م) "القيمة بالمليون دولار أمريكي"

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %
2000	4,335.9	8.6-	2008	5,212.1	6.1
2001	3,932.2	9.3-	2009	5,663.6	8.7
2002	3,441.1	12.5-	2010	6,122.3	8.1
2003	3,923.4	14	2011	6,882.3	12.4
2004	4,329.2	10.3	2012	7,314.8	6.3
2005	4,796.7	10.8	2013	7,477.0	2.2
2006	4,609.6	3.9-	2014	7,463.4	0.2-
2007	4,913.4	6.6	2015	7,719.3	3.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، الموقع الالكتروني www.pcbs.gov.ps

- يلاحظ من خلال الجدول أن قيم الناتج المحلي الإجمالي تراجعت خلال الفترة (2001-2004) ويرجع هذا الانخفاض إلى اندلاع انتفاضة الأقصى وما تبعها من هدم وتدمير للبنية التحتية، وإغلاق للمعابر وبالتالي منع وصول العمال إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، كما توقفت المنح والمساعدات من الدول الأجنبية.
- كما يلاحظ تراجع قيمة الناتج المحلي في العام 2006 مقارنة بالعام 2005، جاء هذا التراجع بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وما تبع هذا الفوز من فرض حصار شامل على الأراضي الفلسطينية سواء من جانب الجهات المانحة التي أوقفت دعمها للاقتصاد الفلسطيني، أو من جانب الاحتلال الإسرائيلي الذي أوقف تحويل العوائد الجمركية للسلطة الفلسطينية وبناء عليها تم وقف صرف رواتب الموظفين لمدة عام كامل.
- في حين استمر الناتج المحلي بالارتفاع منذ العام 2007 وحتى العام 2014؛ هذا الارتفاع نتج عن نمو قطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة قطاع الإنشاءات والذي تم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمويله عبر المنح والمساعدات عقب الحروب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الأعوام 2008 و 2012 و 2014م، وأيضاً نتج هذا الارتفاع نتيجة تخفيف بعض القيود على المعابر.

جدول (3.2): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

السنة / القطاع الاقتصادي	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة	5.4	5.9	4.6	4.2	3.8
الصناعة	15.6	14	14.9	15.5	14.8
الإنشاءات	8.7	10.6	9.8	10.2	7.3
التجارة	**15.5**	**17.8**	**17.8**	**17.3**	**17.7**
النقل	1.7	1.6	1.6	1.7	1.7
الخدمات	**17.6**	**17.8**	**19.4**	**19.7**	**20.8**

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية 2010-2014)

- **الزراعة:** تشير الإحصائيات إلى انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ؛ وهذا الانخفاض عائد إلى أسباب عديدة نذكر منها: تجريف الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية سواء في الضفة الغربية أو على حدود قطاع غزة، وأيضاً الحصار المفروض على الاقتصاد الفلسطيني واستمرار إغلاق المعابر الذي ألحق بالغ الضرر بالمزارعين، كما أثرت الحروب الثلاث الأخيرة التي تم شنها على قطاع غزة تأثيراً كبيراً على القطاع الزراعي، وإضافة إلى ذلك المنخفضات الجوية القاسية لتي ضربت المنطقة مؤخراً خلفت آثاراً سلبية كبيرة على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
- **الصناعة:** يحتل القطاع الصناعي المرتبة الثالثة بعد قطاعي الخدمات والتجارة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه المساهمة تظل منخفضة وأقل من المستوى المطلوب؛ حيث أن القطاع الصناعي يمثل حجر الزاوية لأي بلد وأساس بناء القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية للأمم، إلا أن القطاع الصناعي الفلسطيني عانى كبقية قطاعات الاقتصاد الفلسطيني من ممارسات الاحتلال الممنهجة والتي تهدف لتدميره، فعمل على قصف المنشآت الصناعية، والتحكم في المعابر والذي يؤثر على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إدخال المواد الخام والآلات والمعدات المطلوبة لتطوير القطاع الصناعي، وما نتج عن ذلك من إغلاق للمصانع، وتسريح آلاف العاملين في القطاع الصناعي.

- **الإنشاءات:** يشكل نشاط الإنشاءات بعداً هاماً في دراسة بنية وتطور الاقتصاد الفلسطيني، فهو يشكل بنداً أساسياً في التكوين الرأسمالي الثابت الذي يدخل ضمن احتساب الناتج المحلي الإجمالي. يلاحظ من الجدول رقم (3.2) أن نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي تزداد عادة بعد فترات الحروب؛ حيث يتم غالباً بعد الحرب عملية إعادة بناء وإعمار المباني والمنشآت التي تم هدمها خلال الحروب، كما يُلاحظ أيضاً أنها منخفضة بشكل عام وذلك بسبب تحكم الاحتلال الإسرائيلي في عملية إدخال كميات مواد البناء كالإسمنت، والحديد، والأخشاب.
- **التجارة:** يحتل قطاع التجارة المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع الخدمات، ويشمل قطاع التجارة حسب تصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية، ويصنف نشاط التجارة من الأنشطة الهامة التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني، ويلاحظ من خلال البيانات أن قطاع التجارة حقق ارتفاعاً ملحوظاً من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. (سيتم الحديث بشكل مفصل عن قطاع التجارة في المبحث الثاني من هذا الفصل)
- **النقل:** يعد قطاع النقل من أهم الأنشطة التي تعمل على تطور ونمو القطاعات الأخرى، حيث يمثل حلقة ترابط وتكامل ووصل بين القطاعات المختلفة. ويلاحظ من خلال الجدول رقم (3.2) أن مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي محدودة خلال الفترة 2010 – 2014؛ وذلك عائد إلى تضرر حركة المواصلات وتدمير الطرق الذي نتج عن الحروب المتكررة على قطاع غزة، وأيضاً بسبب الاغلاق المستمر للمعابر والذي يعطل حركة وسائل النقل التي تعمل على نقل البضائع.
- **الخدمات:** يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وأصبح الاقتصاد الفلسطيني يوصف مؤخراً بأنه اقتصاد خدماتي. ويشمل قطاع الخدمات الأنشطة التالية: (أنشطة خدمات الإقامة والطعام، الأنشطة العقارية والإيجارية، الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي، الفنون والترفيه والتسلية، أنشطة الخدمات الأخرى).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.3 البطالة

البطالة مشكلة اقتصادية كما أنها مشكلة نفسية واجتماعية وأمنية وسياسية، كما قد تكون أحد الأسباب الأساسية في الإطاحة ببعض الحكومات؛ حيث يرى الشباب العاطلون عن العمل والفئات المهمشة في المجتمع بأن الحكومات هي المسؤولة عن مشكلة البطالة؛ لذا تعتبر البطالة من أهم تحديات التنمية الاقتصادية لأي بلد.

ولقد استحوذت البطالة على جزء كبير من الدراسة من الباحثين، وتعددت الأبحاث والدراسات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، والتعرف على أسبابها؛ بهدف المساهمة في خفض نسبتها، وزيادة حجم العمالة وبالتالي التقليل من آثارها السلبية.

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل: مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز، 2013م)

وبحسب تعريف منظمة العمل الدولية فإن الإنسان العاطل عن العمل كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر لسائد ولكن دون جدوى (زكي، 1998م، ص15). وبحسب التعريفات السابقة تخرج الفئات التالية من تعداد العاطلين عن العمل بسبب عدم انطباق الشروط السابقة عليهم وهم: العمال المحبطين الذين يئسوا من البحث عن العمل، الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل "وقت جزئي"، العمال الذين يتعطلون موسمياً ولكن خلال فترة إعداد المسح كانوا يعملون، والعمال الذين يعملون في أنشطة هامشية وغير مضمونة ودخولهم منخفضة جداً (زكي، 1998م).

ويقاس معدل البطالة من خلال المعادلة التالية: (Case et al., 2009)

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة * 100%

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / (عدد العاطلين + عدد العاملين) * 100%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

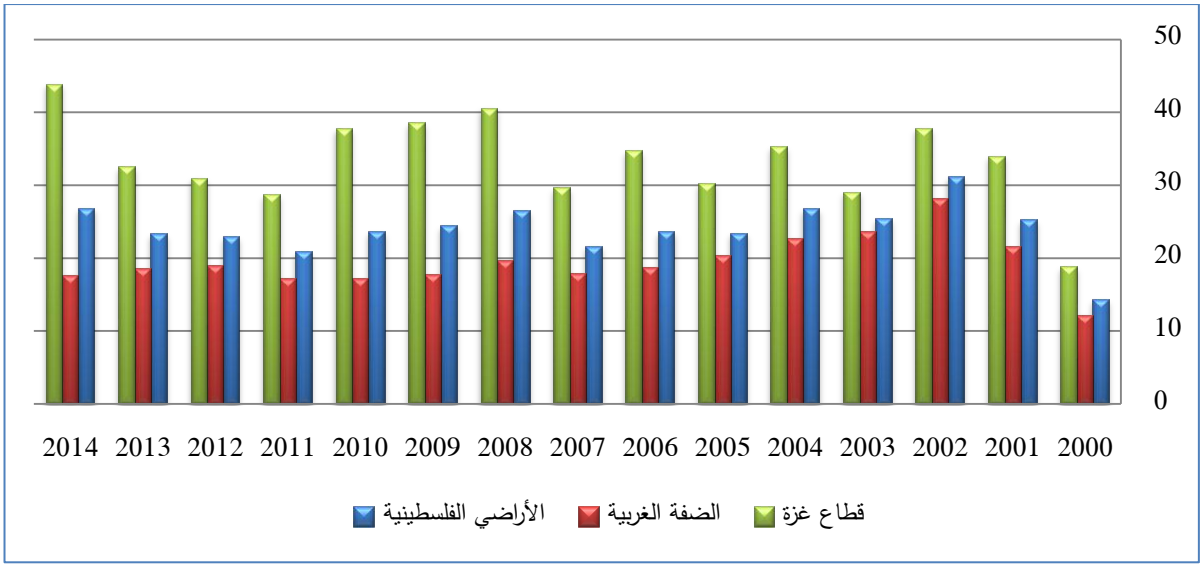

شكل (3.1): معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014م)

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2014)

يلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

- ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية طوال فترة الدراسة.
- أعلى نسبة بطالة في قطاع غزة كانت عام 2014 وبلغت 43.9%، أما أعلى نسبة في الضفة الغربية كانت عام 2002 وبلغت 28.2%.
- أقل نسبة بطالة في قطاع غزة كانت عام 2000 وبلغت 18.9%، وفي الضفة الغربية كانت في نفس العام وبلغت 12.2%. ثم ازدادت الأوضاع سوءاً بعد العام 2000 بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى، وما تلاها من أحداث كعدم السماح للعمالة الفلسطينية بالعمل داخل إسرائيل، وإغلاق العديد من المصانع العاملة داخل الأراضي الفلسطينية وتسريح آلاف العمال، أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة (الأسطل، 2014م).

هناك عدة أسباب تقف وراء ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية ومن أهمها: ارتفاع الكثافة السكانية في قطاع غزة عنها في الضفة، محدودية الموارد الطبيعية في قطاع غزة، ضعف الانفتاح على العالم الخارجي، الاغلاقات المتكررة والحصار المفروض على قطاع غزة، محدودية الدعم المقدم من الدول المانحة لقطاع غزة (بهلول، 2015م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3 المبحث الثاني: التجارة الخارجية الفلسطينية

مقدمة

تعتبر التجارة الدولية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث كانت تعتبر في الماضي سبباً من أسباب الحروب، أما الآن فهي من أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح للدول أن تستهلك أكثر مما تنتج إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لتصريف إنتاجها (نعيمة، 2011م).

كما تعد التجارة الدولية معيار تطور وتوازن للدول من خلال تأمين احتياجاتها من الاستيراد وتصدير إنتاجها للعالم الخارجي، فالتجارة تحكم بالأرقام على اتجاه تأثير فعاليات السياسات الداخلية والخارجية؛ فهي تعكس البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني وتطور ذلك الاقتصاد، كما تعكس موقع هذا البلد في مجال التبادل التجاري بين بلدان العالم (أحمد، 2007م).

1.2.3 واقع التجارة الخارجية

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني؛ وذلك لتأثير هذا القطاع على باقي الفروع الاقتصادية، وسوق العمل، وميزان المدفوعات، ومستويات الأسعار، وكذلك دوره في توفير احتياجات السوق المحلي من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية، وتسويق المنتجات الفلسطينية بالأسواق الخارجية (نصر الله، 2003م).

وتعتبر التجارة من المقومات الاقتصادية الأساسية التي لا تقل أهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ كونها تساعد في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتعمل على تأمين السلع الأساسية والوسيطة والرأسمالية، كما تعمل على توفير العملة الصعبة اللازمة لاستيراد مستلزمات التنمية، كما تستوعب جزء كبير من العمالة (سمور، 2013م).

ومما لا شك فيه أن التجارة الخارجية الفلسطينية تتأثر وفق الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تؤثر على طبيعة التبادل التجاري، وحيث أن الاقتصاد الفلسطيني مرتبط ارتباطاً قسرياً بالاقتصاد الإسرائيلي فإن 70% من إجمالي قيمة الواردات التي تدخل للأراضي الفلسطينية تسيطر عليها إسرائيل، كما أن 83% من إجمالي قيمة الصادرات تذهب إليها حسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحصائيات عام 2014م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين السنوي، 2015م).

يوضح الشكل التالي معدل نمو الصادرات في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2000-2015م

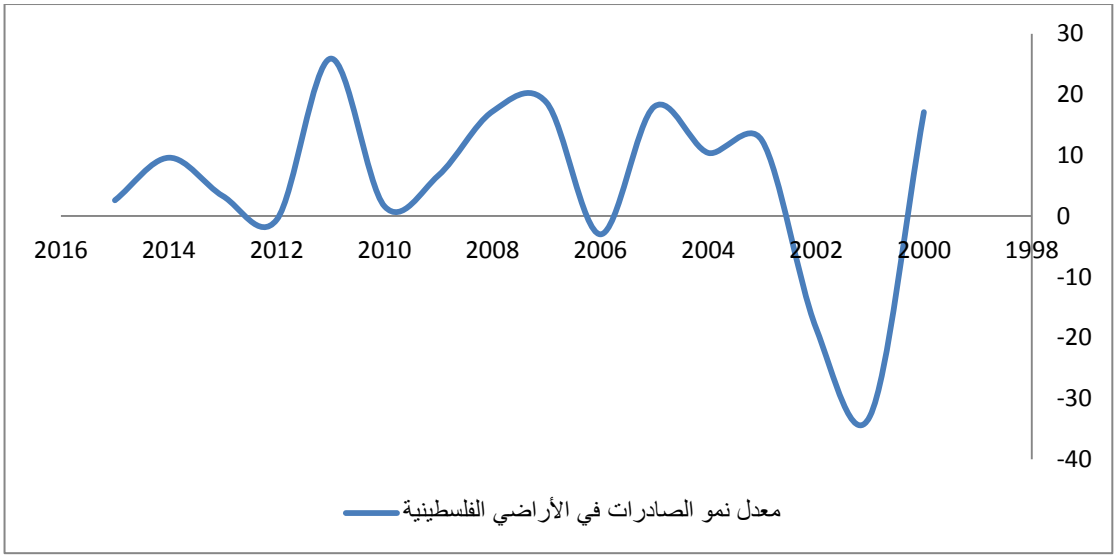

شكل (3.2): معدل نمو الصادرات في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2015م)

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 2015)

يظهر التذبذب في معدل نمو الصادرات تبعاً للظروف والأحوال التي تمر بها البلاد، فلقد انخفض معدل النمو انخفاضاً كبيراً في العامين 2001 و 2002 وذلك جراء تبعات انتفاضة الأقصى التي بدأت عام 2000 من تدمير للبنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني واستهداف المنشآت الحيوية والاقتصادية، وإغلاق المعابر المتكرر والذي أثر على حركة التجارة والأفراد.

وفيما يتعلق بأهم الشركاء التجاريين للأراضي الفلسطينية وذلك خلال فترة الدراسة (2000 – 2014) فهم كالتالي:

- الشركاء التجاريين في جانب الصادرات: إسرائيل، الأردن، السعودية، الإمارات، هولندا، تركيا، بلجيكا، بريطانيا، مصر، أمريكا.
- الشركاء التجاريين في جانب الواردات: إسرائيل، تركيا، الأردن، الصين، ايطاليا، فرنسا، مصر، ألمانيا، أمريكا، اسبانيا.(قاعدة بيانات الأمم المتحدة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع التجارة في الأراضي الفلسطينية

- بقاء المعابر تحت السيطرة الإسرائيلية، وبخاصة التي تربط قطاع غزة بالعالم الخارجي، حيث الحصار الاقتصادي على قطاع غزة منذ انتفاضة الأقصى عام 2000 واشتداده عام 2006، وما نتج عن هذا الحصار من إغلاق كافة المعابر التجارية لقطاع غزة ما عدا معبر كرم أبو سالم كما هو موضح:
  - معبر بيت حانون وهو مفتوح للحالات الإنسانية والطلاب ورجال الأعمال والعاملين في المنظمات الدولية ووسائل الإعلام.
  - معبر ناحل عوز ويستخدم لإدخال الوقود والغاز وهو مغلق منذ عام 2010.
  - معبر المنطار وكان يستخدم لإدخال وخروج البضائع وهو مغلق منذ يونيو 2007.
  - معبر صوفا وكان يستخدم لنقل مواد البناء وهو مغلق منذ سبتمبر 2008.
  - معبر كرم أبو سالم وهو معبر تجاري يستخدم لدخول وخروج البضائع ويعمل 5 أيام في الأسبوع، ودخول البضائع يتطلب إذن وتنسيق من إسرائيل.

إضافة إلى معبر رفح البري: وهو معبر لدخول وخروج الأفراد من وإلى قطاع غزة عبر مصر، وعبور الأفراد منه محدود جداً وخاصة بعد يونيو 2013 حيث أصبح للحالات الإنسانية والطلبة.

- منع إدخال الكثير من السلع تحت مبررات أنها منتجات ثنائية الاستخدام مثل الأسمدة الكيماوية والآلات والأخشاب ومستلزماتها كالطلاء والسيلكون.
- تكاليف النقل والشحن المرتفعة.
- تقييد حركة انتقال الأموال والأفراد (الداية وتنيرة، 2016م).
- اتفاق باريس الذي لم يخول الفلسطينيين حق إدارة تجارتهم الخارجية تبعاً للمصلحة الوطنية.
- استيلاء إسرائيل على الموارد الطبيعية والإنتاجية خاصة بالضفة الغربية.
- ندرة التمويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين في قطاع غزة.
- التشوهات التي أصابت العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي والعربي وحصرها بإسرائيل أو عبرها (زعرب، 2005م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.3 الميزان التجاري

إن الميزان التجاري له أهمية في قياس الأداء الاقتصادي للدولة، فهو يمثل الفرق بين حصيلة الصادرات والواردات، وإذا كان الميزان التجاري في حالة عجز فهذا يشير إلى مدى التدهور الحاصل في الاقتصاد، أما إذا كان في حالة فائض فهذا يدل على النمو وقدرة هذا الاقتصاد على التطور (ابراهيم، 2008م).

جدول (3.3): إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان التجاري الفلسطيني خلال المدة (2000-2014م) **(القيمة بالألف دولار أمريكي)**

السنة	الواردات	الصادرات	صافي الميزان	نسبة الصادرات إلى الواردات
2000	2,382,807	400,857	-1,981,950	16.82
2001	2,033,647	290,349	-1,743,298	14.28
2002	1,515,608	240,867	-1,274,741	15.89
2003	1,800,268	279,680	-1,520,588	15.54
2004	2,373,248	312,688	-2,060,560	13.18
2005	2,667,592	335,443	-2,332,149	12.57
2006	2,758,726	366,709	-2,392,017	13.29
2007	3,284,035	512,979	-2,771,056	15.62
2008	3,466,168	558,446	-2,907,722	16.11
2009	3,600,785	518,355	-3,082,430	14.40
2010	3,958,512	575,513	-3,382,999	14.54
2011	4,373,647	745,661	-3,627,986	17.05
2012	4,697,356	782,369	-3,914,987	16.66
2013	5,163,897	900,618	-4,263,280	17.44
2014	5,683,199	943,717	-4,739,482	16.61

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات، 2015)

يلاحظ من خلال الجدول أن الأراضي الفلسطينية تعاني وباستمرار من العجز الكبير في الميزان التجاري؛ وذلك بسبب الاعتماد الكبير على الواردات، كما ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير ومقيد بقيود متعددة الأوجه فهو يمتلك قاعدة تصنيع صغيرة وغير متطورة، ويعتمد إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حد كبير على الواردات من أجل البقاء، وأيضاً يعتبر العجز نتيجة للبيئة السياسية والاقتصادية التي تمتاز بالغموض وعدم اليقين، ونتيجة لذلك تراجعت الاستثمارات والصناعات. ولقد أخذ العجز في الميزان التجاري بالاتساع بسبب النمو في الواردات الذي فاق النمو في الصادرات خلال فترة الدراسة، وهذا العجز طويل الأمد يمكن أن يكون له أثراً سلبياً على قدرة الاقتصاد على حشد رأس المال اللازم للاستثمار في تنمية التجارة، ويظهر مدى التآكل في القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني (الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014-2018).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3.3) أن هناك عجزاً مستمراً في الميزان التجاري وذلك طول فترة الدراسة 2000- 2014، ويلاحظ أيضاً بأن هذا العجز قد انخفض عام 2001 وحتى عام 2003 ولكن هذا الانخفاض لم ينتج عن تحول المجتمع وتقليل استهلاك السلع، وإنما بسبب قيام انتفاضة الأقصى عام 2000، وتشديد الحصار على الأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وإغلاق المعابر لفترات طويلة.

واستمر العجز في الميزان التجاري بالارتفاع بعد عام 2004، هذا العجز المزمن بسبب الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية من جانب، وكذلك ضعف تغطية الصادرات للواردات بصفة عامة، كما يدل هذا العجز على الاعتماد المفرط في تغطية الطلب المحلي من الخارج، وضعف هيكل الإنتاج المحلي، وفي ظل غياب سياسات واضحة من صانعي السياسات لخفض هذا العجز المستمر (زعرب، 2005م).

ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من اختلال هيكلي، وهذا يظهر جلياً في العجز المستمر في الميزان التجاري؛ حيث ارتفاع قيمة الواردات ويمكن تفسير زيادة فاتورة الواردات بسبب ارتفاع قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية وليس السلع الوسيطة والرأسمالية التي تدعم الاستثمار والإنتاج وتنمي الصادرات وتحد من الواردات. كما أن 90% من نسبة هذا العجز مع الجانب الإسرائيلي مما يعمق درجة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي (حسين وحرز، 2005م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2.3 التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الفلسطينية

تعتبر التجارة الخارجية الفلسطينية أحد أهم قنوات التشبيك والتداخل بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، حيث ركزت إسرائيل منذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967 على قناة التجارة الخارجية لإخضاع الاقتصاد الفلسطيني للمصالح الإسرائيلية؛ فقامت بقطع الروابط الاقتصادية للأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي وحصرتها بإسرائيل وعبرها (العارضة، والجعفري، والزاغة، 2002م).

ولقد عانى قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني من تشوهات هيكلية عميقة ناجمة عن سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، تتلخص ملامحها الرئيسة في ضيق قاعدة الصادرات ومحدودية تنوعها وضآلتها مقارنة بالواردات، ومحدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات، وارتفاع درجة تركز المبادلات التجارية حيث شكلت نسبة التبادل التجاري مع إسرائيل أو عبرها نحو 90 % من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية (الجعفري، 2000م).

ويوضح الجدول رقم (3.4) التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الفلسطينية، ونسبة مساهمة إسرائيل ومجموعات الدول في هذه التجارة.

جدول (3.4): متوسط قيمة الواردات والصادرات المرصودة للسلع في فلسطين حسب مجموعات الدول خلال الفترة (2010-2014) (القيمة بالألف دولار أمريكي)

مجموعة الدول	الواردات	النسبة %	الصادرات	النسبة %
إسرائيل	**3,393,649**	**71.07**	**669,865**	**84.83**
الدول العربية	193,765	4.06	89,138	11.29
الدول الأوروبية	487,233	10.20	15,096	1.91
الدول الآسيوية	592,634	12.41	2,804	0.36
الدول الأمريكية	81,511	1.71	12,290	1.56
باقي دول العالم	26,530	0.56	441	0.06
الإجمالي	**4,775,322**	**100**	**789,634**	**100**

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2010-2015)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3.4) أن إسرائيل تسيطر على حوالي 71 % من إجمالي قيمة الواردات التي تدخل للأراضي الفلسطينية، كما أن 84.8 % من إجمالي قيمة الصادرات تذهب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إليها. وهذا بسبب أن إسرائيل عملت على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وكان هناك عدة ركائز أساسية في تنفيذ هذه السياسة من أهمها:

- فتح أسواق الضفة والقطاع على مصراعيها للمنتجات الإسرائيلية حيث أصبحت ثالث أكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.
- الإهمال المتعمد والتدمير المبرمج للبنى التحتية للأراضي الفلسطينية (العبادلة، 2015م).

ويلاحظ أن الدول الآسيوية تأتي في المرتبة الثانية بعد إسرائيل بنسبة 12.4%، تأتي بعدها الدول الأوربية بنسبة 10.2%. أما فيما يتعلق بالصادرات فما تزال إسرائيل تسيطر على المرتبة الأولى، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة 11.29%، ومن أهم الدول العربية التي تذهب إليها الصادرات الفلسطينية: الأردن والسعودية والإمارات ومصر.

4.2.3 التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية

التركيب السلعي هو مؤشر يوضح طبيعة الصادرات للدولة هل هي مواد مصنعة نهائية أو مواد أولية (خام) أو زراعية؛ لأن هذا التركيب يعطي مؤشر على قوة ومكانة الدولة، حيث إذا كانت السلع المصنعة نهائية فهذا يدل على وجود قاعدة إنتاجية ضخمة تسهم بالنمو الاقتصادي بشكل كبير، ولها ترابطاتها الأمامية والخلفية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، أما إذا كانت السلع ذات طبيعة أولية أو مواد خام فهذا مؤشر على تخلف الدولة بسبب تخلف قطاعها الصناعي (سمور، 2013م).

ويوضح الجدول رقم (3.5) التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية بالاعتماد على نظام التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC وذلك خلال المدة 2000- 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3.5): متوسط التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية حسب أبواب التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية SITC خلال الفترة 2000- 2014م (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الكود	الباب	متوسط القيمة خلال الفترة 2000-2014	النسبة(%)
0	**الأغذية والحيوانات الحية**	**71.32**	**13.78**
1	المشروبات والتبغ	22.53	4.35
2	مواد خام غير صالحة للأكل، باستثناء الوقود	47.96	9.27
3	وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	3.62	0.70
4	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	14.61	2.82
5	المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	38.11	7.36
6	**السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة**	**184.38**	**35.62**
7	الآلات ومعدات النقل	25.72	4.97
8	**مواد مصنعة متنوعة**	106.24	20.52
9	سلع ومعاملات غير مصنفة	3.12	0.60
الإجمالي		**517.62**	**100**

(إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3.5) بأن السلع المصنعة احتلت المرتبة الأولى في الصادرات الفلسطينية حيث استحوذت على نسبة 35.62% من إجمالي قيمة الصادرات وذلك خلال فترة الدراسة، واحتلت المواد المصنعة المتنوعة على نسبة 20.52% من إجمالي قيمة الصادرات، وتأتي الأغذية والحيوانات الحية في المرتبة الثالثة بنسبة 13.78%.

وتتمثل أهم السلع التي تصدرها فلسطين إلى الخارج سنوياً في السلع التالية: حجر البناء، الرخام، الأثاث الخشبي، الأحذية، الخضار الصالحة للأكل، السجائر، زيت الزيتون، الحاويات والحزم من البلاستيك، المراتب والفرشات، الأدوية (بال تريد، التقرير السنوي 2014).

وفيما يتعلق بصادرات قطاع غزة، فإن إسرائيل تضع العراقيل أمام حركة الصادرات من قطاع غزة منذ منتصف عام 2007، وهذا الأمر أثر بشكل سلبي على واقع الإنتاج الزراعي والصناعي وكبد المزارعين وأصحاب الصناعات خسائر فادحة وأفقدهم أسواقهم الخارجية، وبالمجمل فإن معدلات التصدير الحالية تمثل أقل من 3% من الكميات التي كان يسمح بتصديرها قبل عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2007 إلى إسرائيل وإلى أسواق الضفة الغربية. كما أن إسرائيل لا تزال تمنع بشكل مطلق تصدير منتجات الصناعات الغذائية والمنظفات ومستحضرات التجميل والدهانات وتضع شروطاً قاسية على تصدير الملابس والأثاث. ومن أهم الأصناف التي تم تصديرها من قطاع غزة إلى الخارج خلال عام 2015: توت أرضي، بندورة شيري، فلفل حار، بطاطا، بندورة عادية، خيار، ملفوف، كوسا، زهرة، بطاطا حلوة، باذنجان، أثاث منزلي، ملابس، بلح، سمك، ألواح خشب، سجاد، قماش، قرطاسية، خردة، نعنع، ثومة (وزارة الاقتصاد الوطني، التقرير السنوي 2015).

خلاصة الجدول رقم (3.5) بأن هناك تركز للسلع المصنعة في صادرات الأراضي الفلسطينية، ولكن هذه الصناعات سريعة التأثر بالهزات الاقتصادية والاضطرابات السياسية؛ ففي أي فترة عدم استقرار تصاب هذه الصناعات بالشلل التام وذلك لارتباطها الوثيق بالسوق الخارجية سواء من جانب الاعتماد على المواد الخام، أو من جانب حاجتها لتصدير منتجاتها للخارج (سمور، 2013م).

ولكن الجانب الإيجابي في هذا التحليل بأن صادرات السلع المصنعة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة 2000 – 2014 استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وهي في تزايد مستمر، وهذه تعتبر إشارات مبدئية للسير قدماً في مجال الاهتمام بالقطاع الصناعي، وتهيئة الأجواء الملائمة لتحقيق مزيداً من الاستقرار لهذا القطاع.

5.2.3 التركيب السلعي للواردات الفلسطينية

يحتوى تركيب الواردات السلعية على مجموعة متنوعة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والوقود والسلع الاستهلاكية، وتعتبر الواردات أحد الأدوات الهامة للتنمية الاقتصادية كونها توفر السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام. ويحدد التركيب السلعي طبيعة واتجاه الاقتصاد هل يتجه نحو النمو والتقدم الاقتصادي أم نحو التخلف والتبعية (Hesse, 2008).

ويوضح الجدول رقم (3.6) التركيب السلعي للواردات الفلسطينية حسب أبواب التصنيف الموحد للتجارة الدولية وذلك خلال الفترة 2000– 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3.6): متوسط التركيب السلعي للواردات الفلسطينية حسب أبواب التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية SITC خلال الفترة 2000- 2014م (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الكود	الباب	متوسط القيمة خلال الفترة 2000-2014	النسبة(%)
0	**الأغذية والحيوانات الحية**	**606.82**	**18.17**
1	المشروبات والتبغ	135.08	4.05
2	مواد خام غير صالحة للأكل، باستثناء الوقود	55.75	1.67
3	**وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة**	**1,027.43**	**30.77**
4	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	20.60	0.62
5	المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	274.22	8.21
6	**السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة**	576.20	**17.26**
7	**الآلات ومعدات النقل**	440.30	**13.19**
8	مواد مصنعة متنوعة	188.07	5.63
9	سلع ومعاملات غير مصنفة	14.35	0.43
الإجمالي		**3,338.83**	**100**

(إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE)

يظهر من خلال الجدول أن الباب 3 "وقود معدني" ويشمل على (فحم بأنواعه، نفط ومنتجات نفطية، غاز طبيعي ومصنوع، التيار الكهربائي) يحتل المرتبة الأولى بنسبة 30.77%، في حين يحتل الباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" المرتبة الثانية بمعدل 18.17%، والباب 6 "السلع المصنعة" المرتبة الثالثة بمعدل 17.26%، هذا يعكس أن الواردات الفلسطينية تتركز في مجملها على واردات أساسية "ضروريات".

وبشكل عام فإن الأبواب صفر و 3 و6 تشكل نحو 65% من الواردات الفلسطينية، وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية للباب 3 نجد أن الجانب الأعظم يتم استيراده من إسرائيل أو عبرها، وهذا يتطلب من واضعي السياسات الفلسطينية إعادة تقييم بروتوكول باريس وأن ينظروا في إمكانية استيراد أنواع الوقود المختلفة من مصادر إمداد مستقرة وموثوقة كالدول العربية المصدرة للنفط حيث إمكانية الحصول على شروط ملائمة عبر المفاوضات (الجعفري وداوود، 2011م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3 المبحث الثالث: الاتفاقات التجارية الفلسطينية مع دول العالم

مقدمة

إن التعاون الاقتصادي بين الأفراد والشعوب المختلفة، أصبح سمة أساسية من سمات العصر الحديث، حيث تحتل العلاقات التجارية الدولية أهمية بالغة على صعيد كافة دول العالم؛ فقد أصبحت المحرك الأساسي لكل مناحي الحياة. وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية؛ وذلك مع ارتفاع نسبة مشاركة التجارة الخارجية في الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، وبظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها، وبعقد الاتفاقيات التجارية بين العديد من الدول.

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية الفلسطينية، فمنذ أن تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية الصلاحيات الاقتصادية في العام 1994م وقعت العديد من الاتفاقيات مع عدد من دول العالم العربية والأجنبية. وسيتم استعرض الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الوطنية الفلسطينية.

1.3.3 اتفاقية باريس الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي

تم توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي في 29 نيسان 1994م بين منظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة الاحتلال الإسرائيلي في باريس.

حددت هذه الاتفاقية من الناحية النظرية الإجراءات والأنظمة التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل خلال الفترة الانتقالية على المبدأ الأساسي للتجارة الحرة ضمن نظام تجاري يمثل مزيجاً ما بين نظامي منطقة التجارة الحرة[5] والاتحاد الجمركي[6] بينهما (عورتاني وآخرون، 1994م).

([5]) هي كل تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة؛ وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة (عمر، 1998م).

([6]) عبارة عن تجارة حرة بين الدول الأعضاء، بمعنى إزالة الرسوم الجمركية وكافة القيود على حركة السلع بين دول الاتحاد، مع وجود تعرفة مشتركة بين جميع دول الاتحاد اتجاه دول العالم. وهذا يعني أن جميع الدول الأعضاء تحتفظ بنفس الضرائب على مستوراتها من الدول غير الأعضاء (عبد الرحمن ودراغمة، 2003م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن البنود الواردة في الاتفاقية هي إجرائية تتعلق في تسيير التبادل التجاري الذي توافق عليه إسرائيل ولا يضر بالمصلحة الاقتصادية الإسرائيلية، وهذا يعتبر تكريساً للتبعية الاقتصادية التي بدأتها إسرائيل منذ عام 1967م، ولا تقوم على أساس المعاملة بالمثل، ويدلل على ذلك:

1. لم يتحدث الاتفاق عن موضوع السيادة على الأرض ومصادر المياه والموارد الطبيعية باعتبار ذلك مؤجلاً إلى المرحلة النهائية للمفاوضات، وكان هذا عقبة كبيرة في طريق نمو وتقدم الاقتصاد الفلسطيني.
2. حدد الاتفاق طبيعة النظام المالي الفلسطيني وذلك بإنشاء سلطة النقد والتي تقوم ببعض مهام البنك المركزي، وبهذا تم مصادرة حق السلطة في إصدار عملة وطنية، واشترط استمرار التداول بالشيكل الإسرائيلي، وهذا لا يعني فقط الانتقاص من السيادة الفلسطينية، بل يعني أنه سيتم وبشكل مستمر استيراد التضخم الإسرائيلي للسوق وللمستهلك الفلسطيني، وما لهذا من آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
3. لا يحق للسلطة الفلسطينية التدخل في تحديد كمية ونوعية السلع المستوردة لإسرائيل من جهة، وتحديد السياسة الضريبية أو الجمركية بل الأخذ بتلك المحددة في إسرائيل، والالتزام بأي تغيير في إسرائيل من جهة أخرى.
4. مراقبة إسرائيل للمعابر، وهذا يحد من حرية التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي، وأيضاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال وضع القيود الأمنية المتعددة على التجارة الخارجية والداخلية الفلسطينية حسب المصلحة الإسرائيلية.
5. يجب حصول المنتجات الفلسطينية المصدرة إلى السوق الإسرائيلية على موافقة من معهد المواصفات الإسرائيلي، وهي عقبة في وجه الصادرات غير المرغوب فيها وخصوصاً الزراعية.
6. عدم التزام الجانب الإسرائيلي بكل النصوص المتفق عليها، ولم يسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم في صنع القرار الاقتصادي بما يتلاءم مع الخطط والبرامج وأولويات التطوير (سرداح، 2012م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان مفترضاً أن يكون بروتوكول باريس أداة مؤقتة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، ولكن في الواقع أن بروتوكول باريس ما زال ساري المفعول منذ توقيعه وحتى هذه اللحظة.

2.3.3 الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية

أبرمت السلطة الفلسطينية بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي بعض الاتفاقيات الاقتصادية مع كل من الأردن ومصر والسعودية، ومذكرات تفاهم وتعاون مع كل من تونس والمغرب والسودان والإمارات. وسنتطرق بشيء من التفصيل حول الاتفاقيات مع الأردن ومصر نظراً للقرب الجغرافي وأهميتهما بالنسبة للأراضي الفلسطينية.

1. الاتفاقية التجارية الأردنية

تعتبر الأردن الشريك التجاري الإقليمي للسلطة الفلسطينية بحكم أنها المنفذ الوحيد للضفة الغربية بعد إسرائيل والبوابة الرئيسية لباقي العالم العربي، إضافة لطبيعة الاستثمارات المتبادلة بين الاقتصاديين وخصوصاً المصرفية.

ركزت الاتفاقية التي تم توقيعها بين البلدين عام 1995 على الالتزام بمبدأ التجارة الحرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ونصت على ضرورة تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير والنقل وحركة الترانزيت ودخول رجال الأعمال الفلسطينيين والأردنيين، وتشجيع إقامة المعارض والندوات في كلا البلدين. واعتمدت مبدأ القوائم السلعية المعفاة من الرسوم الجمركية والضرائب وذلك ضمن فئات محددة على أن يتم مراجعة هذه القوائم من قبل لجان مشتركة، والتحرر التدريجي لتبادل السلع والخدمات لتنشيط التبادل السلعي، إلا أنه لم تعتمد آلية للتنفيذ، ولا زالت معاملة الأردن مع بعض السلع الفلسطينية كمعاملة أي دولة. وبالتالي لم تحقق الاتفاقية أهدافها في التعاون والتبادل التجاري (الصوراني، 2006م).

ونظراً للتشابه الكبير بين الاقتصادين الفلسطيني والأردني من حيث الحجم والهياكل الاقتصادية فقد أثر هذا على الحد من توسيع التبادلات التجارية بين الطرفين، وبالتالي لم يحقق الاتفاق الأهداف المرجوة (سرداح، 2012م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. الاتفاقية التجارية المصرية

وقعت اتفاقية للتعاون التجاري بين البلدين في فبراير عام 1998، ولم تختلف في جوهرها عن الاتفاقية الأردنية، فقد نصت على مبدأ التبادل الحر بين البلدين، إضافة لتسهيل عبور السلع بدون أي عوائق خاصة في المنافذ الجمركية، وتكون أفضلية النقل والشحن البري والبحري والجوي للسلع المتبادلة بين الطرفين، وأيضاً تبادل الخبرات والزيارات الهادفة لتنشيط التبادل التجاري (الصوراني، 2006م).

وتعتبر مصر المنفذ البري الوحيد لفلسطين من الجنوب، وأهمية السوق المصري للاقتصاد الفلسطيني أكبر من أهمية السوق الفلسطيني بالنسبة للاقتصاد المصري، وللعمق التاريخي والجغرافي الذي يربط كلا البلدين، يعتبر تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما ضرورة ملحة مع إمكانية الحصول على امتيازات حقيقية من أجل دعم الاقتصاد الفلسطيني، وتقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. رغم كل ذلك إلا أن العلاقات التجارية بين البلدين لم تتطور؛ سواء بسبب المعوقات الإدارية والقيود غير الجمركية، أو بسبب ضعف الإرادة الحقيقية في التبادل التجاري (نصر الله، 2003م).

3. العلاقات التجارية مع الدول العربية

وقعت السلطة الفلسطينية العديد من التفاهمات للتعاون الاقتصادي مع كثير من الدول العربية، وخصوصاً مع السعودية والمغرب وتونس والإمارات والسودان وسوريا، ورغم ذلك فإن العلاقات التجارية الفلسطينية– العربية شبه معدومة باستثناء الأردن نسبياً، وبشكل عام يرجع السبب وراء تدني حجم التبادل التجاري مع الدول العربية رغم الاتفاقيات الثنائية بينها إلى:

- معوقات اتفاقية باريس الاقتصادية سواء من حيث الإجراءات المفروضة أو تحديد القوائم السلعية.
- انخفاض القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية وبشكل أساسي من حيث التكلفة والجودة.
- تشابه الأنماط الإنتاجية لحد كبير في فلسطين والدول العربية.
- معاملة السلع الفلسطينية المتدفقة إلى الدول العربية على أنها سلع دولة مستقلة، وتتمتع باقتصاد مستقل وهذا يفقدها أي معاملة تفضيلية يمكن أن تمنح لدولة محتلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التزام كثير من الدول العربية بالإجراءات والمتطلبات اللازمة لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مما يزيد من درجة المنافسة، ويقلل من الامتيازات الممنوحة لفلسطين (الصوراني، 2006م).

3.3.3 العلاقات التجارية مع دول العالم

وقعت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية؛ لتوفير الامتيازات الممكنة لدخول الأسواق الدولية من أجل دعم التبادل التجاري مع هذه الدول. ومن هذه الاتفاقيات: اتفاقية الشراكة الأوروبية– المتوسطة، والتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التجارة الحرة مع منطقة الإفتا، اتفاقية التجارة مع كندا، اتفاقية التعاون التجاري مع روسيا، مذكرة تفاهم لتعزيز التجارة مع الصين الشعبية، واتفاقيات مع اليونان وجنوب أفريقيا وتركيا وألمانيا.

إن هذه الاتفاقيات مهمة لتأكيد أهمية تنويع الشركاء التجاريين للاقتصاد الفلسطيني؛ لتمكينه من الحد من التبعية لإسرائيل، وزيادة حجم التبادل التجاري ضمن الامتيازات الممنوحة من خلال هذه الاتفاقيات، إلا أنها لم تحقق الحد الأدنى بدليل عدم زيادة حجم التبادل التجاري بشكل ملحوظ مع هذه الدول؛ ويرجع ذلك لعوائق اتفاقية باريس الاقتصادية من جهة، وعدم معرفة المنتج الفلسطيني بالأسواق الأجنبية واحتياجاتها وضعف القدرة التنافسية له من جهة أخرى (نصر الله، 2003م).

4.3.3 فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن التغير في طبيعة النظام التجاري الدولي، وازدياد الاهتمام بالاندماج الإقليمي؛ لتلافي الانعكاسات السلبية للعولمة نتيجة الحرية العالمية للتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، وما يتبعها من التزامات يصعب التأقلم معها في ظل السوق الصغير، شجع الدول العربية على تطوير الأسواق الإقليمية لتتلاءم ما بين المصالح البينية للدول العربية والعالم الخارجي، حيث أن معظم البلدان العربية أصغر من أن تتمكن بمفردها من تحقيق التصنيع السريع أو التنمية الشاملة. لذا عملت الدول العربية على عقد ترتيبات اقتصادية وتجارية من شأنها تحقيق منافع متبادلة سواء من خلال اقتصاديات الحجم الكبير، أو قوة التفاوض المتزايدة للمجموعة العربية في المحافل الدولية، والتخصص الأمثل في ظل حرية انتقال عناصر الإنتاج وفق الميزة النسبية بما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحقق القدرة التنافسية والعوائد المرجوة، لذا فإن فكرة منطقة التجارة الحرة العربية تحقق ما تصبو إليه الدول العربية.

وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ تطبيقها بشكل تدريجي في العام 1998 من مراحل التكامل الاقتصادي، والتي طال انتظارها منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 (سليمان، 2002م).

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف يرمي إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة (10 سنوات)، وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10% سنوياً على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة.

تضم منطقة التجارة الحرة العربية 17 دولة بما فيها فلسطين، وهناك أربع دول لم تنضم إليها بعد وهي الصومال وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر (وهيب، 2009م).

المكاسب الاقتصادية المحتملة نتيجة انضمام الاقتصاد الفلسطيني لمنطقة التجارة الحرة العربية:

- إن تصنيف فلسطين ضمن مجموعة الدول العربية الأقل نمواً، سيجعلها تحظى بمعاملة خاصة في دخول سلعها إلى أسواق الدول العربية.
- كبر حجم السوق العربية من حيث المستهلكين ومستويات الدخول سيوفر فرص تسويقية للمنتج الفلسطيني.
- امكانية الحصول على المدخلات الصناعية بأسعار منخفضة.
- تنويع الشركاء التجاريين بهدف تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
- الاستفادة من مزايا التكامل الإنتاجي مع الاقتصاديات العربية من حيث انخفاض التكاليف، تحسين المواصفات، زيادة التشغيل، والقدرة على التطوير العلمي والتكنولوجي، وبالتالي زيادة المنافسة في الأسواق العالمية (الجعفري ولافي، 2005م).
- خفض الأسعار مما يساعد على الإنتاج بتكلفة أقل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحقيق استقرار اقتصادي، وتقليص عنصر المخاطرة أمام الاستثمارات مما يشجع على زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الفلسطيني.
- التشغيل وخلق فرص عمل جيدة (سليمان، 2002م).

رغم أن هناك سلبيات عدة للانضمام، كتراجع الموارد المالية للسلطة من الإيرادات الجمركية، وامكانية تراجع المنح والمساعدات الدولية، إلا أنه يمكن تعويض ذلك من خلال تحسن أداء الاقتصاد الفلسطيني، والحصول على المعاملة الخاصة باعتبار فلسطين من الدول الأقل نمواً، كما أن التركيز على اتفاقية متعددة الأطراف توفر سوقاً واسعة ومستقرة أفضل من الاتفاقيات الثنائية (نصر الله، 2003م).

5.3.3 فلسطين ومنظمة التجارة العالمية WTO

تعتبر منظمة التجارة العالمية WTO من أحدث المنظمات العالمية التي تم إنشاؤها سنة 1995 خلفاً للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات"، والتي كانت تحكم الأعمال التجارية بين أعضائها، وكان لقيام هذه المنظمة آثاراً مهمة على الاقتصاد العالمي من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين الدول وخاصة دول الشمال. كان الهدف الرئيسي المعلن لتأسيس هذه المنظمة هو إنشاء سوق عالمي مزدهر من خلال تخفيض الحواجز التجارية بين الدول، وتوفير الحماية المناسبة في الأسواق الدولية، وخلق الظروف التنافسية للتجارة. ولقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي الحصول على عضوية مراقبة في منظمة التجارة العالمية (الخالدي، 2015م).

وبالنسبة لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية فلقد أوصت دراسة حديثة صادرة عن مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية "المرصد" بضرورة وقف مساعي الانضمام للمنظمة إلى حين وجود استقلال سياسي واقتصادي؛ حيث أن انضمامها الآن إلى المنظمة سيؤثر على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة، الدواء، الصناعة، التعليم، ومجالات النشر والطباعة والنسخ، وهذا سيؤدي إلى إضعاف عدد كبير من الصناعات الإنتاجية الفلسطينية، وتقليص الموارد المالية المتاحة الآن ومستقبلاً من خلال الجمارك والمكوس المختلفة، والتأثير على قدرة الفلسطينيين على وضع القوانين (مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2016م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن كافة الاتفاقيات التجارية التي تم عقدها مع دول الجوار والعالم الخارجي لم تعمل على تصحيح الخلل الهيكلي في البنى الاقتصادية الفلسطينية، ولم تحد من التشوهات في الميزان التجاري الفلسطيني والذي مازال مختلاً بشكل مروع لصالح إسرائيل (سرداح، 2012م).

ختاماً، إن توسيع وتنويع اتجاهات ومصادر التجارة الخارجية فعلياً لفلسطين من التحديات الاقتصادية الرئيسية التي ستظل على رأس الأجندة التنموية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني بعيداً عن التبعية المميتة للاقتصاد الإسرائيلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الفصل الثالث

تناول الفصل الثالث العديد من الموضوعات (واقع الاقتصاد الفلسطيني، التجارة الخارجية الفلسطينية، والاتفاقات التجارية الفلسطينية مع دول العالم) وتبين من خلال استعراض هذه الموضوعات النقاط التالية:

- قيام إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967م بالعمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.
- يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، يليه قطاع التجارة ومن ثم قطاع الصناعة.
- ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية.
- العجز المستمر في الميزان التجاري الفلسطيني.
- الاحتلال الإسرائيلي الشريك التجاري الرئيس للأراضي الفلسطينية، حيث أنه يسيطر على 70% من إجمالي قيمة الواردات التي تدخل للأراضي الفلسطينية، كما أن 83% من الصادرات تذهب إليه.
- تحتل السلع المصنعة المرتبة الأولى في الصادرات الفلسطينية بنسبة 35.62% من إجمالي قيمة الصادرات.
- الاتفاقيات التجارية الفلسطينية التي تم عقدها مع دول الجوار والعالم الخارجي لم تؤتِ ثمارها، ولم تصحح الخلل الهيكلي في البنى الاقتصادية الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل مؤشرات التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

تسعى العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تقييم أداء التجارة الخارجية فيها، ورسم السياسات التجارية، ودراسة طبيعة العلاقات مع باقي الدول، ووضع تصورات لاستشراف المستقبل مع الشركاء التجاريين من خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية؛ وذلك في سبيل النهوض بالتجارة الخارجية وترقية أدائها وتحقيق معدلات النمو المطلوبة.

يعتمد تحليل مؤشرات التجارة الخارجية في هذه الدراسة على التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية التنقيح الثالث " SITC Rev. 3 Standard International Trade Classification". وذلك خلال الفترة (2000-2014م) حسب توفر البيانات ومتطلبات الدراسة، والمؤشرات هي:

1. مؤشر تركيز الصادرات **(ECI)** Export Concentration Index
2. مؤشر التجارة داخل الصناعة **(IIT)** Intra Industry Trade
3. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة **(RCA)** Revealed Comparative Advantage
4. مؤشر كثافة التجارة **(TII)** Trade Intensity Index
5. مؤشر تخصص الصادرات **(ESI)** Export Specialization Index

1.4 التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية SITC " Standard International Trade Classification".

أصدرت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة أربعة إصدارات للتصنيف الدولي للتجارة الدولية كان أولها عام 1950 أطلق عليه التصنيف الموحد الأصلي للتجارة الدولية، ومع التطورات في هيكل التجارة الدولية والحاجة إلى إجراء المقارنات على الصعيد الدولي قامت الأمم المتحدة بإجراء تعديلات على التصنيف الموحد الأصلي وطورته وأصدرت التصنيف الموحد للتجارة الدولية "التنقيح الثاني" عام 1974. وفي العام 1981 شرعت الأمم المتحدة بإعداد التنقيح الثالث للتصنيف الموحد للتجارة الدولية، وذلك بالتشاور مع خبراء من الحكومات والمنظمات الدولية المعنية وبمساعدة فرق الخبراء المختصين؛ وذلك للارتقاء بجودة البيانات التي تقدمها وتم إصداره رسمياً عام 1985. وكان آخرها التنقيح الرابع عام 2012 ويكتب اختصاراً SITC Rev.4، واحتفظ التنقيح الرابع بالهيكل العام للتنقيح الثالث، وهو يتألف من نفس العدد من الأبواب والأقسام والمجموعات، وأدخلت عليه بعض التغييرات على مستوى البنود الأساسية وبعض المجموعات الفرعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على التصنيف الدولي الموحد للتجارة التنقيح الثالث SITC Rev.3؛ وذلك لتوفر البيانات اللازمة كاملة وفق التنقيح الثالث، حيث أن التنقيح الرابع لم يشمل كافة البيانات المطلوبة لتحليل مؤشرات الدراسة.

مكونات التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية SITC

يحتوي الدليل كما التنقيح الرابع على عشرة أبواب تبدأ من الباب رقم "0" ويختص بالمواد الغذائية والحيوانات الحية وينتهي بالباب رقم 9 الخاص بالمعاملات غير مصنفة، ويتضمن "67" قسم موزعة على الأبواب العشرة، وكل قسم من هذه الأقسام موزعاً إلى عدد من المجموعات وعددها "262" مجموعة، وكل مجموعة مقسمة إلى عدد من المجموعات الفرعية وعددها 1023 وبالتالي يحتوي الدليل على "2970" بند إحصائي تقريباً. (الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة)

والأبواب العشرة موضحة في الجدول التالي:

جدول(4.1): أبواب التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية *SITC*

الرقم	الوصف بالعربية	الوصف بالإنجليزية
0	الأغذية والحيوانات الحية	Food & Live animals
1	المشروبات والتبغ	Beverages and tobacco
2	مواد خام غير صالحة للأكل، باستثناء الوقود	Crude materials, inedible, except fuels
3	وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	Mineral fuels, lubricants and related materials
4	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	Animal and vegetable oils, fats and waxes
5	المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	Chemicals and related products, n.e.s
6	السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة	Manufactured goods classified chiefly by material
7	الآلات ومعدات النقل	Machinery and transport equipment
8	مواد مصنعة متنوعة	Miscellaneous manufactured articles
9	سلع ومعاملات غير مصنفة	Commodities and transactions not classified elsewhere in the SITC

المصدر: الموقع الرسمي للشعبة الإحصائية للأمم المتحدة http://unstats.un.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.4 فرضيـــــات الدراسة

✓ **الفرضية الأولى: تمتاز الصادرات الفلسطينية بالتنوع.**

الأداة المســـتخدمة لاختبـــار الفرضـــية الأولـــى: مؤشـــر تركيـــز الصـــادرات (ECI) Export Concentration Index + اختبار One Sample T Test

مفهـــوم المؤشـــر: يـــدل مؤشـــر تركـــز الصـــادرات علـــى درجـــة تركيـــز المنتجـــات، أي إذا ما كان عدد صغير من المنتجات يهيمن على صادرات بلد ما أو لا.

دالة المؤشر: $ECI = \sqrt{\sum \left(\frac{\chi\iota}{\chi\tau}\right)^2}$

حيث: Xi هي صادرات البلد من المنتج i، و Xt هي مجموع صادرات البلد.

قيمة المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر زاد تركز الصادرات، والعكس صحيح، وتشير قيمة 1 إلى أن البلد يقوم بتصدير سلعة واحدة فقط، بمعنى أن تركيز الصادرات مفرط (الجعفري وداوود، 2011م).

مقياس آخر للمؤشر: يقاس تركز الصادرات بعدة مؤشرات، أهمها مؤشر هيرشمان[7] H Hirschman Index، والذي يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدد من السلع، ويقاس كالتالي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/\mathrm{k}}}{1 - \sqrt{1/\mathrm{k}}}$$

(7) ألبرت أوتو هيرشمان (1915–2012) خبير اقتصادي ألماني، له العديد من المؤلفات حول الاقتصاد السياسي والفكر السياسي، كانت المساهمة الأكبر له في مجال اقتصاديات التنمية عندما طرح استراتيجية النمو غير المتوازن، وفي العام 1945 أصدر مؤشر تركز الصادرات وهو من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس تركز الصادرات. "Wikipedia.org"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث: Xi هي قيمة الصادرات من السلعة i، وX هي إجمالي الصادرات، و k هي إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر "تنوع كبير" والواحد "تركز كبير" (خضر، 2005م).

شرح المؤشر: كلما كانت صادرات البلد أكثر تنوعاً، وتوزعت الأهمية النسبية للصادرات على عدد أكبر من السلع المصدرة دل ذلك على تطور الهيكل الإنتاجي للبلد، ويكون لهذا التنوع عظيم الفائدة من حيث تعزيز استقرار إيرادات التصدير والنمو والعمالة، كما يكون هناك فرصة أكبر لخلق التجارة. أما في حال تركزت صادرات بلد ما في سلعة محددة دل ذلك على ضعف الهيكل الإنتاجي، وزادت هشاشة البلد إزاء صدمات الطلب والأسعار، واشتد تقلب إيرادات التصدير (Paltrade, 2014).

العلاقة بين تركز الصادرات والنمو الاقتصادي:

يعود الجدل حول العلاقة بين تركز الصادرات والنمو الاقتصادي إلى العام 1950م حينما فسر كل من Raul Prebisch and Hans Singer أن التركز العالي لصادرات البلدان النامية في السلع الأولية يمنع النمو، وفسرا هذه العلاقة من خلال النقاط التالية:

- يتعين على الدول النامية المنافسة في السوق الدولية مع العديد من البلدان الأخرى التي تصدر السلع الأولية، بحيث إذا ارتفعت الأسعار في بلد معين فإنها لن تجد مشترين في السوق الدولية وستحل منتجات المنافسين مكان منتجاتها، مما سيعيق عملية النمو داخلها (Dogruel and Tckce, 2011).
- وفرة الموارد الطبيعية في بعض البلدان سيضعف حافز التصنيع فيها؛ لأنها يمكن أن تكسب العملات الأجنبية اللازمة لتمويل وارداتها من دون اللجوء للتصنيع، وحتى عندما يأخذ التصنيع مكاناً في تلك البلدان فإنها ستتخصص في المنتجات كثيفة رأس المال المادية بدلاً من المنتجات كثيفة المعرفة، والتي من شأنها أن يكون لها عواقب أخرى وخيمة على تنمية رأس المال البشري (Bonaglia and Fukasku, 2003).
- ينتج بسبب التخصص في مجموعة ضيقة من الصادرات عدم استقرار إيرادات الصادرات؛ وذلك نتيجة صدمات الطلب والأسعار، في حين أن تنوع الصادرات يعمل على استقرار معدلات التصدير ويجعل البلد أقل عرضة لهذه الصدمات (Matthee and Naude, 2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أثبت (Ng,2006) وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو، ولكن هذا لا يعني أن وفرة الموارد هي التي تمنع النمو ولكن تركيز الصادرات على السلع الأولية هو الذي يمنعه وهذا يعرف بالمرض الهولندي في الأدبيات الاقتصادية، وتأكيداً لذلك فهناك العديد من الدول كأستراليا وكندا والدول الاسكندنافية بدأت كمصدر جيد للسلع الأولية، ولكنها استطاعت بنجاح تنويع صادراتها، وأن تكون دولاً متقدمة.

النتائج العملية لمؤشر تركيز الصادرات (ECI) في الأراضي الفلسطينية

تم حساب مؤشر تركز الصادرات ECI للصادرات السلعية الفلسطينية وفق تصنيف SITC وذلك للأبواب العشرة الأساسية ابتداءً من الباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" وانتهاءً بالباب 9 "السلع والمعاملات غير المصنفة" خلال الفترة (2000- 2014).

جدول (4.2): نتائج مؤشر تركز الصادرات في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014م)

السنة	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2000	0.211	0.034	0.039	0.009	0.014	0.074	**0.382**	0.060	**0.176**	0.000
2001	0.117	0.046	0.044	0.007	0.020	0.095	**0.415**	0.058	**0.195**	0.002
2002	0.112	0.057	0.060	0.010	0.024	0.084	**0.394**	0.050	**0.207**	0.002
2003	0.122	0.046	0.048	0.014	0.026	0.093	**0.395**	0.053	**0.182**	0.020
2004	0.115	0.055	0.036	0.034	0.032	0.094	**0.392**	0.047	**0.195**	0.000
2005	0.108	0.043	0.039	0.036	0.037	0.086	**0.387**	0.055	**0.199**	0.010
2006	0.106	0.027	0.050	0.009	0.037	0.096	**0.424**	0.060	**0.190**	0.000
2007	0.134	0.030	0.076	0.002	0.035	0.080	**0.373**	0.053	**0.187**	0.030
2008	0.113	0.034	0.114	0.005	0.038	0.084	**0.337**	0.055	**0.212**	0.008
2009	0.118	0.042	0.058	0.004	0.028	0.079	**0.369**	0.056	**0.240**	0.007
2010	0.139	0.042	0.125	0.003	0.026	0.080	**0.330**	0.055	**0.197**	0.004
2011	0.144	0.041	0.128	0.002	0.027	0.070	**0.342**	0.043	**0.199**	0.004
2012	0.145	0.051	0.124	0.003	0.038	0.065	**0.324**	0.044	**0.195**	0.011
2013	0.156	0.050	0.155	0.002	0.014	0.055	**0.311**	0.045	**0.212**	0.000
2014	0.154	0.050	0.088	0.002	0.030	0.050	**0.348**	0.040	**0.238**	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من خلال الجدول رقم (4.2) بأن الصادرات الفلسطينية تمتاز بالتنوع، ولا يوجد بها تركز لأي باب من الأبواب العشرة حسب التصنيف الدولي للتجارة الدولية وذلك خلال المدة (2000-2014). وكانت جميع قيم المؤشر دون 0.5 وهذا يدل على عدم وجود التركز بحسب النتائج العملية للمؤشر.

ولاختبار النتائج العملية لمؤشر تركز الصادرات سنقوم بإجراء **اختبار One Sample T Test** لجميع أبواب التصنيف كالتالي:

أولاً: اختبار T للباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu < 0.5$

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
f0	-51.968-	14	.000	-.367067-	-.38222-	-.35192-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 0.5 وهذا يدل على عدم وجود تركز للصادرات في الباب0.

ثانياً: اختبار T للباب 1 "المشروبات والتبغ"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu < 0.5$

-

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
b1	-198.475-	14	.000	-.456800-	-.46174-	-.45186-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 0.5 وهذا يدل على عدم وجود تركز للصادرات في الباب1.

ثالثاً: اختبار T للباب 2 "مواد خام غير صالحة للأكل"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu < 0.5$

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
c2	-40.669-	14	.000	-.421067-	-.44327-	-.39886-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 0.5 وهذا يدل على عدم وجود تركز للصادرات في الباب2.

رابعاً: اختبار T للباب 3 "وقود معدني"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu < 0.5$

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
m3	-172.930-	14	.000	-.490533-	-.49662-	-.48445-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 0.5 وهذا يدل على عدم وجود تركز للصادرات في الباب3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: اختبار T للباب 4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu < 0.5$

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
a4	-226.599-	14	.000	-.471600-	-.47606-	-.46714-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 0.5 وهذا يدل على عدم وجود تركز للصادرات في الباب4.

سادساً: اختبار T للباب 5 "المواد الكيميائية"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu < 0.5$

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
k5	-115.585-	14	.000	-.421000-	-.42881-	-.41319-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 0.5 وهذا يدل على عدم وجود تركز للصادرات في الباب5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: اختبار T للباب 6 "السلع المصنعة"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu < 0.5$

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
manuf6	-14.836-	14	.000	-.131800-	-.15085-	-.11275-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 0.5 وهذا يدل على عدم وجود تركز للصادرات في الباب6.

ثامناً: اختبار T للباب 7 "الآلات ومعدات النقل"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu < 0.5$

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
tran7	-271.313-	14	.000	-.448400-	-.45194-	-.44486-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 0.5 وهذا يدل على عدم وجود تركز للصادرات في الباب7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعاً: اختبار T للباب 8 "مواد مصنعة متنوعة"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu < 0.5$

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
mis8	-63.774-	14	.000	-.298400-	-.30844-	-.28836-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 0.5 وهذا يدل على عدم وجود تركز للصادرات في الباب8.

عاشراً: اختبار T للباب 9 "سلع ومعاملات غير مصنفة"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu < 0.5$

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
co9	-222.415-	14	.000	-.493467-	-.49823-	-.48871-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 0.5 وهذا يدل على عدم وجود تركز للصادرات في الباب9.

نستطيع من خلال نتائج اختبار T لجميع الأبواب أن نثبت صحة الفرضية القائلة بأن الصادرات الفلسطينية تمتاز بالتنوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونلاحظ من خلال الجدول (4.2)أن الباب 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة" سجل أعلى قيمة للمؤشر خلال المدة (2000-2014)، تلاه الباب 8 "مواد مصنعة متنوعة" ومن ثم الباب 0 "أغذية وحيوانات حية"، ويعتبر ارتفاع المؤشر في البابين 6 و8 إيجابياً لأنه يمثل تركزاً نسبياً في المواد المصنعة وليس تركزاً في المواد الأولية. وهذا التنوع سيكون له آثاراً إيجابية على زيادة الصادرات الفلسطينية من السلع المصنعة وبالتالي التأثير الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي GDP.

وكما أشرنا سابقاً، بأنه كلما كانت صادرات الدولة أكثر تنوعاً كان هناك فرصة أكبر لخلق التجارة، وهذا من الآثار الإيجابية لنتائج مؤشر تركز الصادرات في الأراضي الفلسطينية، حيث أثبتت نتائج المؤشر بأن الأراضي الفلسطينية أمامها فرصة لخلق التجارة في ظل عدم وجود تركز لأحد السلع التصديرية والذي قد يدفعها إلى التعرض إلى أزمات الأسعار وتقلب الإيرادات، فالتنوع يحميها من هذه الصدمات. كما أن تنوع الصادرات في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً بالسلع المصنعة "الباب6 والباب 8" له عظيم الفائدة للاقتصاد من حيث تعزيز استقرار الإيرادات والنمو والعمالة؛ كونه تركز في الصناعات. حيث احتلت المواد المصنعة في البابين 6 و8 حوالي 50-60% من إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية وذلك خلال الفترة 2000- 2014. ويوضح الشكل البياني رقم (4.1) قيمة الصادرات في البابين 6 و8 خلال الفترة 2000- 2014.

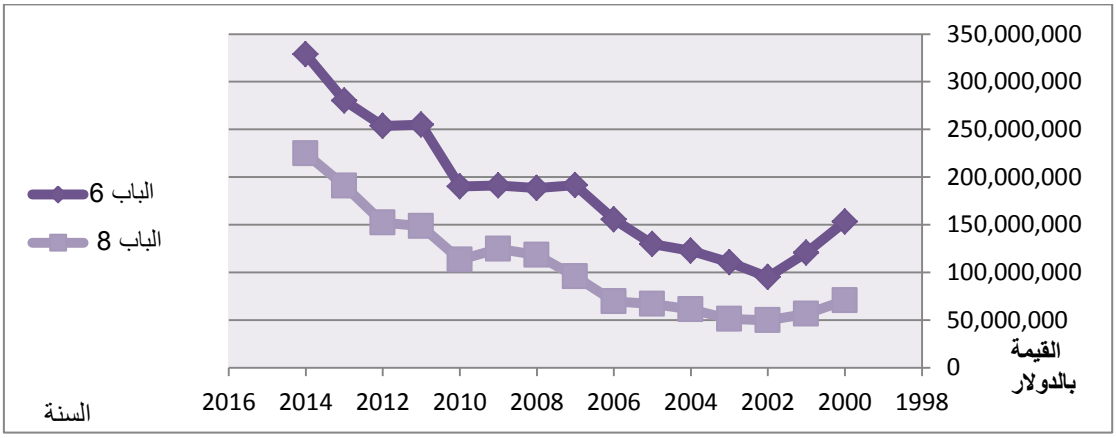

شكل (4.1): قيمة الصادرات الفلسطينية من البابين 6 و 8 خلال الفترة 2000-2014م

وسنلقي الضوء أكثر على الباب 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة" ومكوناته حيث أنه حقق أعلى قيمة للمؤشر، واحتل المركز الأول في الصادرات الفلسطينية. ويوضح الجدول رقم (4.3) أقسام الباب 6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.3): أقسام الباب 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة"

الرقم	الوصف بالعربية
61	جلود ومصنوعات جلدية غير مذكورة فى موضع آخر، وجلود فراء مجهزة
62	مصنوعات من المطاط غير مذكورة في موضع آخر
63	مصنوعات الفلين والخشب فيما عدا الأثاث
64	ورق، وورق مقوى "كرتون"، وأصناف مصنوعة من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى
65	خيوط نسيجية، ونسيج، وأصناف جاهزة غير مذكورة في موضع آخر، ومنتجات متصلو بها
66	مصنوعات معدنية لا فلزية، غير مذكورة في موضع آخر
67	الحديد والصلب
68	فلزات غير حديدية
69	مصنوعات فلزية غير مذكورة في موضع آخر

(المصدر: الشعبة الإحصائية، الأمم المتحدة، 2008)

وبحسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن صادرات القسم 66 "مصنوعات معدنية لا فلزية" تمثل النصف تقريباً من إجمالي صادرات الباب6.

ويتكون القسم 66 من المجموعات التالية:

- 661 جير واسمنت ومواد للأبنية مصنعة وتشتمل على سبيل المثال لا الحصر (جير حي ومائي ومطفأ، أسمنت مكتل غير مطحون، أحجار بناء مشغولة، بلاط ومكعبات من الحجر الطبيعي).
- 662 مواد طفلية وحرارية للأبنية وتشتمل على (طوب حراري، أصناف خزفية غير حرارية من الطوب والبلاط والمواسير والمنتجات المماثلة).
- 663 مصنوعات معدنية مثل (طواحين، وأحجار سن وعجلات سن، وأصناف من الجبس).
- 664 زجاج مثل (زجاج كتل أو كرات أو عيدان أو أنابيب، زجاج مسحوب ومنفوخ وألواح، ومرايا).
- 665 أوان زجاجية مثل (أوعية من زجاج المستعمل للمائدة والطبخ والتواليت والمكاتب).
- 666 منتجات فخارية مثل (أدوات مطبخ وأدوات مائدة).

وتسيطر المجموعة 661 على صادرات هذا القسم بحسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وبحسب قاعدة بيانات الأمم المتحدة، وتشتمل المجموعة 661 على: جير حي ومائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومطفأ، أسمنت مكتل غير مطحون، أحجار بناء مشغولة ورخام، بلاط ومكعبات من الحجر الطبيعي. وسبب ارتفاع مساهمة هذه المجموعة في الصادرات أن قطاع الحجر والرخام يعد أحد أكبر القطاعات الصناعية في فلسطين؛ ولقد ساعد وجود الحجر الجيري الطبيعي في فلسطين في جذب الطلب العالمي على منتجات الحجر والرخام والتي يتم إنتاجها محلياً لوفرة المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة، كما تمتاز فلسطين بتنوع طبقاتها الصخرية باختلاف موقع الصخور ومصدرها، وكان لهذا التنوع دور في قدرة هذه الصناعة على تقديم تشكيلة واسعة من منتجات الحجر والرخام بمختلف الألوان والأصناف ومنها القرميد والألواح والبلاط وحجر البناء ومنتجات الزينة والزخرفة (Paltrade, 2014).

وبحسب ما أورده اتحاد صناعات الحجر والرخام USM بوجود 1650 منشأة في هذا القطاع وتشمل مصانع القص والمحاجر والكسارات وورش التصنيع، وبوجود 658 منشأة منها في الخليل وبيت لحم وهما المصدرين الرئيسيين لصناعة الحجر والرخام في فلسطين. كما ويعتبر قطاع الحجر والرخام أحد أكبر القطاعات المشغلة للأيدي العاملة، فهو يشغل آلاف العمال بشكل مباشر في هذا القطاع وبشكل غير مباشر في القطاعات المساندة. كما تبلغ مساهمة هذا القطاع بحوالي 4.5% في الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل أرباح هذا القطاع 40% من إجمالي أرباح قطاع الصناعات، 65% من هذه العوائد مصدرها الصادرات إلى إسرائيل، ونسبة كبيرة من هذه الصادرات تقوم إسرائيل بإعادة تصديرها إلى الأسواق العالمية. وحوالي 6 % من العوائد نتيجة التصدير إلى الأردن والإمارات والسعودية وأوروبا وأمريكا والصين، والنسبة المتبقية مصدرها السوق المحلي. وعلى الرغم من تذبذب حجم الصادرات في هذا القطاع إلى الخارج إلا أن فلسطين تحتل المرتبة الثانية عشر عالمياً من حيث إنتاج الحجر وفق ما أورده اتحاد صناعات الحجر والرخام في فلسطين (www.paltrade.org).

نستطيع من خلال نتائج التحليل التي حصلنا عليها أن نثبت صحة الفرضية القائلة بأن الصادرات الفلسطينية تمتاز بالتنوع.

وبهذا تتفق نتائج اختبار الفرضية الأولى مع دراسة كل من: Paltrade, 2014 التبادل التجاري بين فلسطين وكل من الأردن والإمارات والسعودية، ودراسة الجعفري وداوود، 2011م، ودراسة مسيف 2000م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ **الفرضية الثانية: إن صادرات السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني، ولها قدرة على اقتحام أسواق جديدة.**

الأداة المستخدمة في اختبار الفرضية: مؤشر التجارة داخل الصناعة (IIT) Intra Industry Trade + اختبار One Sample T Test

تم صياغة المؤشر بواسطة Grubel & Lioyed عام 1975. كما يسمى المؤشر GL Index نسبة إلى واضعي المؤشر.

مفهوم المؤشر: يقيس هذا المؤشر مدى تداخل الصادرات والواردات لمجموعة معينة من السلع، أي عندما يتم تصدير واستيراد نفس الفئة من السلع (Paltrade, 2014).

كما ويعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص. (العباس، 2005)

دالة المؤشر: $$IIT = \frac{\{(x_i + M_i) - |x_i - M_i|\}}{(x_i + M_i)}$$

حيث:

Xi: الصادرات من السلعة "الصناعة" i.

Mi : الواردات من السلعة "الصناعة" i.

$|x_i - M_i|$: القيمة المطلقة للميزان التجاري للسلعة i.

$(x_i + M_i)$: حاصل جمع التدفقات التجارية للسلعة i (خضر، 2005م).

قيمة المؤشر: IIT = 0 فهذا يعني عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة.

IIT = 1 عندما تتساوى صادرات كل صناعة مع وارداتها.

وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح يشير إلى ارتفاع التجارة داخل الصناعة، وإلى تنويع عال للصادرات، ويدل على تحقيق وفورات الحجم ومكاسب أخرى (الجعفري وداوود، 2011م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$|x_i - M_i| = \begin{cases} x_i - M_i \ \ for\ x_i \geq M_i \\ M_i - x_i \ \ for\ x_i < M_i \end{cases}$$

$$IIT = \begin{cases} \frac{2\,M_i}{x_i + M_i} \ \ for\ x_i \geq M_i & \text{المعادلة 1} \\ \frac{2\,x_i}{x_i + M_i} \ \ for\ x_i < M_i & \text{المعادلة 2} \end{cases}$$

في المعادلة (1):

$M_i \longrightarrow 0 \quad IIT \longrightarrow 0$

$M_i \longrightarrow \infty \quad (X_i \longrightarrow \infty) \ , X_i = M_i \ , \ IIT \longrightarrow 1$

$0 \leq IIT \leq 1$ بذلك

في المعادلة (2):

$X_i \longrightarrow 0 \quad IIT \longrightarrow 0$

$X_i \longrightarrow \infty \quad (M_i \longrightarrow \infty) \ , X_i = M_i \ , \ IIT \longrightarrow 1$

$0 \leq IIT \leq 1$ بذلك

www.manaraa.com

أقسام المؤشر: مؤشر التجارة داخل الصناعة ينقسم إلى نوعين:

- التجارة داخل الصناعة العمودي Vertical Intra Industry Trade (VIIT): وهذا النوع مرتبط باختلاف مستويات جودة المنتج.
- التجارة داخل الصناعة الأفقي Horizontal Intra Industry Trade (HIIT): وهذا النوع مرتبط بأصناف أو سمات مختلفة من نفس السلعة (Caetano & Galego, 2007)

النتائج العملية لمؤشر التجارة داخل الصناعة (IIT) في الأراضي الفلسطينية

تم حساب مؤشر التجارة داخل الصناعة **IIT** للأراضي الفلسطينية للسلع المصنعة أي للباب 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة" والباب 8 "مواد مصنعة متنوعة"، حيث أن الباب6 و8 حققا أعلى مساهمة في الصادرات الفلسطينية وذلك خلال الفترة 2000- 2014، وهما يختصان بالسلع المصنعة، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (4.4).

جدول (4.4): نتائج مؤشر التجارة داخل الصناعة *IIT* للأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2000-2014م

السنة	الباب 6	الباب 8
2000	0.454	0.523
2001	0.389	0.476
2002	0.491	0.715
2003	0.479	0.610
2004	0.429	0.632
2005	0.418	0.623
2006	0.546	0.625
2007	0.592	0.768
2008	0.537	0.717
2009	0.513	0.801
2010	0.434	0.697
2011	0.489	0.742
2012	0.462	0.749
2013	0.477	0.885
2014	0.540	0.870

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من خلال الجدول بأن الباب 8 حقق قيماً أعلى للمؤشر مقارنة مع الباب 6 خلال فترة الدراسة (2000 – 2014)، وهذا يدل على الأهمية النسبية للسلع المكونة للباب 8 وبالتالي قدرة هذا القطاع على تحقيق وفورات عالية من خلال التجارة في مكوناته، وأيضاً يعطيه قدرة على اقتحام أسواق جديدة وفتح منافذ جديدة للتجارة.

ولاختبار النتائج العملية لمؤشر التجارة داخل الصناعة سنقوم بإجراء **اختبار One Sample T Test** للبابين 6 و 8 كالتالي:

أولاً: اختبار T للباب 6 "السلع المصنعة"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu > 0.5$

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
intra6	-1.168-	14	.262	-.016667-	-.04726-	.01393

- القرار: بما أن قيمة sig أكبر من 0.05 فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يعني أن المتوسط يساوي 0.5، وهذا يدل على أن الباب 6 السلع المصنعة لا يتمتع بأهمية نسبية كبيرة، كما يدل على عدم ارتفاع التجارة داخل الصناعة في هذا الباب.

ثانياً: اختبار T للباب 8 "مواد مصنعة متنوعة"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 0.5$
- الفرضية البديلة: $\mu > 0.5$

One-Sample Test

	Test Value = 0.5					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
intra8	6.533	14	.000	.195533	.13134	.25973

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t موجبة فهذا يعني أن المتوسط أكبر من 0.5 وهذا يدل على الأهمية النسبية لصادرات الباب 8 في الاقتصاد الفلسطيني، كما يعني ارتفاع التجارة داخل الصناعة في هذا الباب.

نستطيع من خلال نتائج اختبار T للبابين 6 و8 أن نثبت صحة الفرضية القائلة بأن السلع المصنعة "الخاصة بالباب 8" لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني، ولها القدرة على اقتحام أسواق جديدة.

وللتعرف أكثر على الباب 8 سنتوسع في الحديث عن مكوناته.

جدول (4.5): أقسام الباب 8 "مواد مصنعة متنوعة"

الكود	الوصف
81	مبان سابقة التجهيز، وتجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسمكرة والتدفئة والإضاءة
82	الأثاث وأجزاؤه، الأسرة والمراتب وحوامل المراتب والوسائد وما يماثلها من المفروشات المحشوة
83	لوازم السفر والحقائب اليدوية والأوعية المماثلة
84	أصناف من الأردية والألبسة وملحقاتها "الملابس بأنواعها"
85	أحذية
87	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة تحكم
88	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف بصرية
89	أدوات مصنعة متنوعة غير مذكورة في موضع آخر مثل: أسلحة وذخائر، مطبوعات، عربات أطفال ودمى وألعاب وأدوات رياضية، لوازم مكتبية وقرطاسية، تحف فنية وأثرية، مجوهرات، آلات موسيقية وأجزاؤها

(المصدر: الشعبة الإحصائية، الأمم المتحدة، 2008)

وبحسب بيانات العام 2014 كما هو موضح بالجدول رقم (4.6)، فقد استحوذ القسم 82 " الأثاث وأجزاؤه" على صادرات الباب 8 فقد بلغت صادرات الأراضي الفلسطينية من هذا القسم حوالي 101 مليون دولار، تلاه القسم 89 " أدوات مصنعة متنوعة" بحوالي 57 مليون دولار، تلاه القسم 85 "الأحذية" بحوالي 42 مليون دولار، وهذا يظهر تخصص الصادرات الفلسطينية في هذه الأقسام الثلاثة وبالتالي قدرتها على المنافسة واقتحام أسواق جديدة بحسب بيانات مؤشر IIT.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.6): قيمة صادرات أقسام الباب 8 "مواد مصنعة متنوعة"

خلال عام 2014م

الكود	قيمة الصادرات	النسبة %
81	12,372,757	5.51
82	**101,659,464**	**45.25**
83	1,066,200	0.47
84	5,794,115	2.58
85	**42,638,470**	**18.98**
87	3,235,274	1.44
88	214,190	0.10
89	**57,703,794**	**25.68**
الإجمالي	**224,684,264**	**100**

(تم إعداده بواسطة الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة)

يندرج القسم 82 "الأثاث"، والقسم 85 "الأحذية"، والقسم 89 "أدوات مصنعة متنوعة" تحت بند الصناعات التحويلية، وتعرف الصناعات التحويلية بأنها الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة، والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه (الراعي، 2003م).

وتعتبر الصناعات التحويلية أهم قسم في أنشطة القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية؛ حيث بلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2014 حوالي 16,466 مؤسسة من إجمالي 17,057 مؤسسة عاملة في القطاع الصناعي، وبلغ عدد العاملين في هذا القطاع 79,524 عامل من إجمالي 86,253 عامل في القطاع الصناعي، وهذا يظهر مدى أهمية قطاع الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي، 2015م).

وفيما يتعلق بصناعة الأثاث فقد بلغ عدد المؤسسات العاملة في هذا المجال 2,769 مؤسسة، وبلغ عدد العامين حوالي 10,111 عامل، كما بلغ حجم إنتاج هذا القطاع 302,224,500 دولار، وبلغ حجم التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لهذه الصناعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4,936,600 دولار خلال عام 2013 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، 2014م).

أما صناعة الأحذية في فلسطين فهي تعود إلى عدة عقود ماضية، وهي إحدى أهم الصناعات التأسيسية، ولقد كانت صناعة الأحذية مزدهرة قبل العام 2000، ولكنها تراجعت مع نهاية عام 2000 بسبب الواردات العالمية وخصوصاً القادمة من الصين والتي أدت إلى تراجع هذا القطاع الرائد.

وتتركز صناعة الأحذية في مدينة الخليل ولكنها حاضرة في مدينتي بيت لحم ونابلس، ويوجد ما يقارب 200 منشأة تشغل حوالي 3000 عامل في هذا القطاع، وتُصدر منتجات هذا القطاع إلى الإمارات والسعودية وقطر والأردن وتركيا وألمانيا وبلجيكا، وبطريقة غير مباشرة عن طريق إسرائيل إلى كندا والاتحاد الأوروبي. (www.paltrade.org)

ومن خلال النتائج التي حصلنا عليها نستطيع أن تثبت صحة الفرضية القائلة بأن **صادرات السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني، ولها قدرة على اقتحام أسواق جديدة.**

واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الجعفري وداوود 2011م، ودراسات Paltrade, 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ **الفرضية الثالثة: تتمتع أبواب تصنيف SITC بميزة نسبية ظاهرة في الأراضي الفلسطينية عدا الأبواب المتعلقة بالمواد الكيميائية، والخاصة بالآلات ومعدات النقل.**

الأداة المستخدمة لاختبار الفرضية: الميزة النسبية الظاهرة (RCA) Revealed Comparative Advantage + اختبار One Sample T Test

واضع المؤشر: B, Balassa[8] عام 1965م.

مفهوم المؤشر: يفترض المؤشر أن المبادلات التجارية تقوم على اختلاف تكاليف الإنتاج ما بين البلدان، وهو ما يبين المزايا النسبية لها. وكلما كانت نتائج المؤشر لبلد ما كبيرة كلما كانت ميزته النسبية الظاهرة كبيرة.

دالة المؤشر: هناك عدة طرق لحساب الميزة النسبية الظاهرة أكثرها استخداماً تتمثل في مقارنة هيكل الصادرات لبلد ما مع منطقة مرجعية "العالم مثلا"، وفق الصيغة التالية: (عبد القادر وعلي، 2013م).

$$RCA_B(i,w) = \frac{X_B(i) / TX(i)}{X_B(w) / TX(w)}$$

X_B (i): صادرات البلد i للعالم W من المنتج B.

XB (w) : صادرات العالم W من المنتج B.

TX (i): الصادرات الكلية للبلد i نحو العالم.

TX (w): الصادرات الكلية للعالم.

قيمة المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و+ ∞، وانخفاض قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح يدل إلى الافتقار إلى ميزة نسبية في هذا المنتج، أما القيمة المرتفعة للمؤشر فتدل على أن البلد يتمتع بميزة في تصدير السلعة إلى المنطقة المرجعية التي تم اعتمادها عند حساب المؤشر أكبر مما لو قام بتصدير سلعة ذات قيمة أدنى للمؤشر (الجعفري وداوود، 2011م) .

([8]) Bela Alexander Balassa: (1928–1991) اقتصادي هنغاري، حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، عمل أستاذاً في جامعة جونز هوبكنز، كما عمل مستشاراً للبنك الدولي، واشتهر بعمله على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة. "Wikipedia.org"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شرح المؤشر: يقيس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة مدى تنافسية منتج ما في صادرات دولة معينة بالمقارنة مع حصة هذا المنتج في التجارة الدولية، والمنتج الذي يحقق قيمة عالية في المؤشر هو منتج منافس ويمكن تصديره إلى الدول التي تحقق قيمة أدنى للمؤشر. في حين أن الدول التي تمتلك قيماً متشابهة لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة فمن غير المرجح أن يكون بينهم تجارة بينية ناجحة. ولتحقيق تجارة ناجحة يتم احتساب المؤشر على مستوى عال من التفصيل للمنتجات، وتركيز الاهتمام على المنتجات غير التقليدية والتي من الممكن أن تمتلك مزايا تنافسية، وتكون قادرة على المنافسة في السوق الدولية وتحقق نجاحاً كبيراً في حال تصديرها (Chandran, 2010).

النتائج العملية لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) في الأراضي الفلسطينية

تم استخدام صيغة B, Balassa في احتساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للأراضي الفلسطينية، وذلك لجميع أبواب التصنيف SITC وتم اعتماد العالم كمنطقة مرجعية، وذلك خلال السنوات 2012، 2013، 2014 لتوفر البيانات المتعلقة بالعالم اللازمة في حساب المؤشر لهذه السنوات فقط. وكانت النتائج كالتالي:

جدول (4.7): نتائج مؤشر الميزة النسبية الفلسطينية الظاهرة
(مقارنة بالعالم) حسب تصنيف SITC خلال الفترة (2012-2014م)

السنة / أبواب التصنيف	2012	2013	2014
0	2.48	2.61	2.51
1	6.46	6.24	6.17
2	3.02	3.93	2.36
3	0.02	0.02	0.02
4	6.77	2.48	6.22
5	0.60	0.51	0.46
6	2.58	2.52	2.78
7	0.13	0.13	0.12
8	1.74	1.89	2.02
9	0.19	0.00	0.00

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال الجدول رقم (4.7) ظهرت النتائج التالية:

❖ **القطاعات التي تمتلك ميزة نسبية ظاهرة**

- 0 "الأغذية والحيوانات الحية".
- 1 "المشروبات والتبغ".
- 2 "مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود".
- 4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية".
- 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة".
- 8 "مواد مصنعة متنوعة".

❖ **القطاعات التي لا تمتلك ميزة نسبية ظاهرة**

- 3 "وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة".
- 5 "المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة".
- 7 "الآلات ومعدات النقل".
- 9 "سلع ومعاملات غير مصنفة".

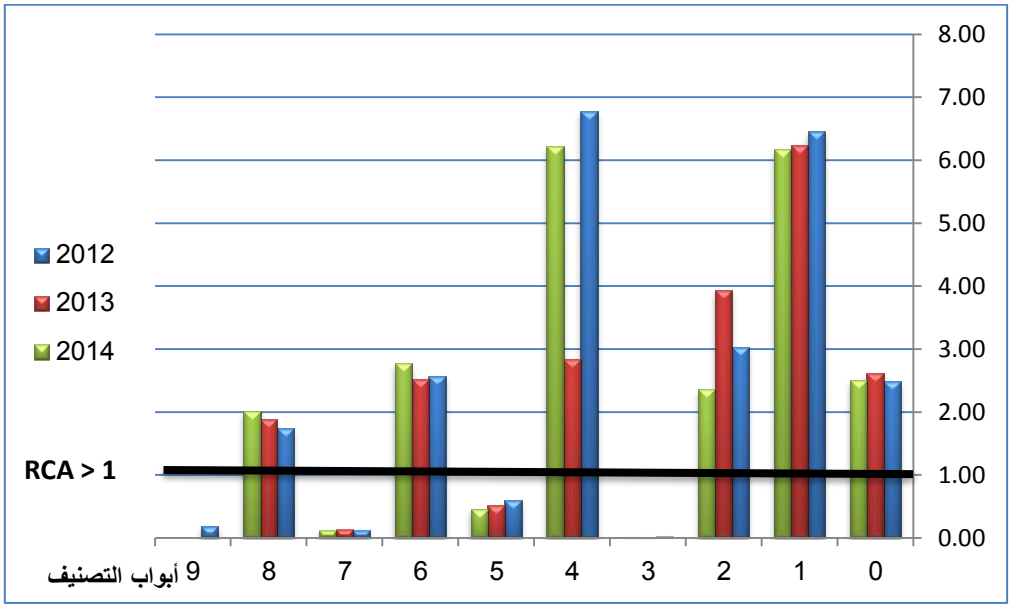

شكل (4.2): نتائج مؤشر الميزة النسبية الفلسطينية الظاهرة (مقارنة بالعالم) حسب تصنيف SITC

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويظهر الشكل رقم (4.2) أن الميزة النسبية الظاهرة في أقوى درجاتها في الباب 1 "المشروبات والتبغ" والباب 4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية". أما أدنى قيمة للميزة النسبية الظاهرة فتتعلق بالباب 8 "مواد مصنعة متنوعة" وذلك للقطاعات التي تمتلك ميزة نسبية ظاهرة.

ولاختبار النتائج العملية لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة سنقوم بإجراء **اختبار One Sample T Test** لجميع أبواب التصنيف كالتالي:

أولاً: اختبار T للباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
f0	39.017	2	.001	1.53333	1.3642	1.7024

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t موجبة فهذا يعني أن المتوسط أكبر من 1 وهذا يدل على أن صادرات الباب 0 تتمتع بميزة نسبية ظاهرة.

ثانياً: اختبار T للباب 1 "المشروبات والتبغ"

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
b1	60.548	2	.000	5.29000	4.9141	5.6659

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t موجبة فهذا يعني أن المتوسط أكبر من 1 وهذا يدل على أن صادرات الباب 1 تتمتع بميزة نسبية ظاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: اختبار T للباب 2 " مواد خام غير صالحة للأكل "

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
c2	4.621	2	.044	2.10333	.1451	4.0616

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t موجبة فهذا يعني أن المتوسط أكبر من 1 وهذا يدل على أن صادرات الباب 2 تتمتع بميزة نسبية ظاهرة.

رابعاً: اختبار T للباب 3 " وقود معدني "

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
m3	-576.378-	2	.000	-.9821000-	-.989431-	-.974769-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 1 وهذا يدل على أن صادرات الباب 3 لا تتمتع بميزة نسبية ظاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: اختبار T للباب 5 " المواد الكيميائية "

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
k5	-11.337-	2	.008	-.4757000-	-.656243-	-.295157-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 1 وهذا يدل على أن صادرات الباب 5 لا تتمتع بميزة نسبية ظاهرة.

سادساً: اختبار T للباب 6 " المواد المصنعة "

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
manuf6	20.696	2	.002	1.62667	1.2885	1.9649

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t موجبة فهذا يعني أن المتوسط أكبر من 1 وهذا يدل على أن صادرات الباب 6 تتمتع بميزة نسبية ظاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: اختبار T للباب 7 " الآلات ومعدات النقل "

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
tran7	-158.181-	2	.000	-.8722000-	-.895924-	-.848476-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 1 وهذا يدل على أن صادرات الباب 7 لا تتمتع بميزة نسبية ظاهرة.

ثامناً: اختبار T للباب 8 " مواد مصنعة متنوعة "

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
mis8	10.919	2	.008	.88333	.5353	1.2314

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t موجبة فهذا يعني أن المتوسط أكبر من 1 وهذا يدل على أن صادرات الباب 8 تتمتع بميزة نسبية ظاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعاً: اختبار T للباب 9 " سلع ومعاملات غير مصنفة "

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
co9	-14.983-	2	.004	-.9374333-	-1.206636-	-.668231-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 1 وهذا يدل على أن صادرات الباب 9 لا تتمتع بميزة نسبية ظاهرة.

نستطيع من خلال نتائج اختبار T لأبواب التصنيف السابقة أن نثبت صحة الفرضية القائلة بأنه تتمتع أبواب تصنيف SITC بميزة نسبية ظاهرة في الأراضي الفلسطينية عدا الأبواب المتعلقة بالمواد الكيميائية، والخاصة بالآلات ومعدات النقل.

ولمزيد من التوضيح حول السلع التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة فإن الصادرات الفلسطينية تزداد في القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا البسيطة، وتنخفض في القطاعات التي تتطلب مستوى عالٍ من التكنولوجيا. وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (4.9) فإن السلع التي تحتاج تكنولوجيا بسيطة وتعتمد على الموارد المحلية ولها ارتباطات أمامية وخلفية وتأثيرات على بقية القطاعات التصديرية تمتعت بميزة نسبية ظاهرة وذلك مثل منتجات الحجر والرخام ومنتجات الباب 1 "المشروبات والتبغ" والباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" والباب 2 "مواد خام غير صالحة للأكل" والمواد المصنعة في البابين 6 و8.

ويوضح الجدول رقم (4.8) قيمة الصادرات الفلسطينية لجميع أبواب التصنيف ونسبتها من الصادرات الكلية خلال عام 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.8): قيمة الصادرات الفلسطينية خلال عام 2014م.

الباب	قيمة الصادرات	النسبة %
0	**145,307,544**	**15.40**
1	**46,858,215**	**4.97**
2	**83,265,732**	**8.82**
3	2,198,302	0.23
4	**28,107,502**	**2.98**
5	46,868,854	4.97
6	**328,844,446**	**34.85**
7	37,582,528	3.98
8	**224,684,266**	**23.81**
9	0	0.00
الإجمالي	**943,717,389**	**100.00**

(المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة Comtrade)

يتضح من خلال الجدول بأن نسبة صادرات السلع التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة بلغت حوالي 90.82% من إجمالي قيمة الصادرات.

كما تمتاز بعض قطاعات هذه الأبواب كالأحذية والجلود والحجر والرخام والفواكه والخضروات بتراكم المعرفة بسبب انتقالها من جيل إلى آخر في شكل منشآت عائلية صغيرة ومتوسطة (الاستراتيجية الوطنية للتصدير، 2014-2018م).

كما أن انخفاض متوسط التكاليف في إنتاج بعض السلع يقود إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول، ففلسطين تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج الحجر والرخام؛ لأنه ينتج بكميات كبيرة وهذا يؤدي إلى انخفاض متوسط التكاليف وبالتالي انخفاض أسعاره في السوق العالمية وبالتالي زيداه تصديره.

وبالمقابل تنخفض الصادرات الفلسطينية في القطاعات التي تحتاج إلى مستوى عالٍ من التكنولوجيا، والتي لا يتوفر لها موارد محلية كمدخلات إنتاج ومتوسط تكلفتها مرتفع وذلك كمنتجات الباب 3 و5 و7 و9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال النتائج السابقة نستطيع أن نثبت صحة الفرضية القائلة بأنه **تتمتع أبواب تصنيف SITC بميزة نسبية ظاهرة في الأراضي الفلسطينية عدا الأبواب المتعلقة بالمواد الكيميائية، والخاصة بالآلات ومعدات النقل.**

نستطيع القول بأن نتائج هذه الدراسة اتفقت مع كل من: دراسات Paltrade, 2014 المتعلقة بالتبادل التجاري بين فلسطين وكل من الأردن والسعودية والإمارات، واتفقت أيضاً مع الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014-2018م، واتفقت مع دراسة الجعفري وداوود 2011م في جزء واختلفت معها في جزء آخر والمتعلق بالسلع المصنعة، حيث أن السلع المصنعة في دراسة الجعفري خلال المدة (1996-2002م) لم تتمتع بميزة نسبية ظاهرة.

✓ **الفرضية الرابعة: يوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك رئيس.**

المؤشر المستخدم: كثافة التجارة Trade Intensity Index (TII)

واضع المؤشر: وضع وطور مفهوم مؤشر كثافة التجارة كل من Brown 1949 و Kojima1964.

مفهوم المؤشر: يوفر مؤشر كثافة التجارة منهجاً مناسباً لوصف التوزيع الجغرافي لتجارة بلد ما، ولتحليل قوة العلاقات التجارية الثنائية بين الدول (Edmonds & Li, 2010).

كما يعرف بأنه حصة صادرات الدولة التي تذهب إلى الشريك، مقسومة على حصة الصادرات العالمية التي تذهب إلى هذا الشريك (Chandran, 2010).

ويقيس هذا المؤشر أيضاً كثافة التجارة بين بلدين؛ للاطلاع على مسار التجارة خلال مدة معينة، وتوجه هذا البلد مع شركائه التجاريين خلال هذه المدة (Khan, 2012).

دالة المؤشر: $$TII = \frac{x_ij / x_it}{xwj/xwt}$$

حيث: x_ij / x_it: حصة صادرات البلد i الموجهة نحو البلد j.

xwj/xwt: حصة الصادرات العالمية w الموجهة نحو البلد j (Chandran, 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و + ∞، وإذا كان المؤشر أكثر من 1 فعندها تكون أهمية سوق التصدير j أعظم للبلد مما هي عليه بالنسبة للعالم، وإذا كانت القيمة صفر فإن كثافة التجارة هنا لا شيء. ويشير أيضاً إلى ما إذا كان بلد ما يصدر أكثر كنسبة مئوية إلى بلد محدد مما يصدره العالم في المتوسط (الجعفري وداوود، 2011م، ص 27).

ويستخدم مؤشر كثافة التجارة منطق مماثل لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA ولكن للأسواق بدلاً من المنتجات (World Bank, 2013).

النتائج العملية لمؤشر كثافة التجارة (TII) في الأراضي الفلسطينية

تم استخدام الصيغة السابق ذكرها في حساب مؤشر كثافة التجارة في الأراضي الفلسطينية، وتم حساب المؤشر للسنوات التالية (2000، 2005، 2010 – 2014م). وتم اختيار مجموعة من الدول الشريكة وهم: الاحتلال الإسرائيلي، الأردن، مصر، السعودية، الإمارات، بريطانيا، هولندا، وتركيا.

وتم اختيار هذه الدول لاعتبارات عديدة أهمها: الموقع والترابط الجغرافي، الاتفاقيات التجارية التي تربطنا مع بعض الدول، حجم الصادرات الكبير الموجه للدول المختارة، والرغبة في دراسة طبيعة العلاقة مع بعض الدول واستكشاف مدى إمكانية تقوية هذه العلاقات مستقبلاً.

جدول (4.9): نتائج مؤشر كثافة التجارة في الأراضي الفلسطينية

خلال الفترة (2000-2014م)

الدولة / السنة	إسرائيل	الأردن	مصر	السعودية	الإمارات	بريطانيا	هولندا	تركيا
2000	**162.85**	**32.11**	0.173	**10.21**	0.65	0.015	0.004	0.083
2005	**195.64**	**50.65**	0.247	**1.07**	0.45	0.106	0.531	0.319
2010	**213.61**	**52.93**	**2.122**	**1.37**	**1.68**	0.047	0.177	0.068
2011	**208.80**	**50.72**	0.382	**1.75**	**1.00**	0.060	0.225	0.041
2012	**199.30**	**64.52**	0.534	**1.62**	**1.26**	0.087	0.103	0.082
2013	**224.02**	**52.73**	0.063	**1.06**	0.51	0.091	0.121	0.243
2014	**213.12**	**56.78**	0.089	**1.28**	0.93	0.095	0.439	0.242

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما هو متوقع فإن قيمة المؤشر أكبر بكثير من الواحد الصحيح في جميع السنوات فيما يتعلق بإسرائيل، وتليها الأردن. وهذا يدل على كثافة التجارة مع كل من إسرائيل والأردن، وهذا يعني بأن حصص الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل والأردن أعلى بكثير من صادرات بقية العالم لهذين البلدين في المتوسط. وكما يظهر الجدول أيضاً بأن هناك كثافة تجارية أيضاً مع السعودية حيث تجاوزت القيم خلال سنوات الدراسة الواحد الصحيح، أما فيما يتعلق بالإمارات فقد كان هناك كثافة تجارية منذ عام 2010 واستمرت حتى عام 2012، ومن ثم تراجعت في عام 2013م ولكنها بدأت تزداد كثافة في عام 2014م. وفيما يتعلق بباقي الدول لم يكن هناك كثافة تجارية بينها وبين الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

ولاختبار النتائج العملية لمؤشر كثافة التجارة سنقوم بإجراء **اختبار One Sample T Test** لمجموعة الدول الشريكة كالتالي:

أولاً: إسرائيل

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
israel	26.830	6	.000	201.47714	183.1023	219.8520

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t موجبة فهذا يعني أن المتوسط أكبر من 1 وهذا يدل على أن هناك كثافة تجارية بين فلسطين وإسرائيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الأردن

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
jordan	13.608	6	.000	50.49143	41.4121	59.5708

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t موجبة فهذا يعني أن المتوسط أكبر من 1 وهذا يدل على أن هناك كثافة تجارية بين فلسطين والأردن.

ثالثاً: مصر

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
egypt	-1.761-	6	.129	-.484286-	-1.15706-	.18849

- القرار: بما أن قيمة sig أكبر من 0.05 لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يعني أنه لا توجد كثافة تجارية بين فلسطين ومصر.

رابعاً: السعودية

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
saudi	1.278	6	.248	1.62107143	-1.4817000-	4.7238429

- القرار: بما أن قيمة sig أكبر من 0.05 لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يعني أنه لا توجد كثافة تجارية بين فلسطين والسعودية، رغم أن القيم تجاوزت الواحد الصحيح في كل السنوات، لكن هذه الزيادة غير دالة معنوياً.

خامساً: الإمارات

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
uae	-.447-	6	.671	-.07429-	-.4812-	.3326

- القرار: بما أن قيمة sig أكبر من 0.05 لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يعني أنه لا توجد كثافة تجارية بين فلسطين الإمارات.

سادساً: بريطانيا

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
britain	-75.880-	6	.000	-.928429-	-.95837-	-.89849-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 1 وهذا يعني أنه لا توجد كثافة تجارية بين فلسطين والأردن.

سابعاً: هولندا

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
holland	-10.752-	6	.000	-.771429-	-.94698-	-.59588-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 1 وهذا يعني أنه لا توجد كثافة تجارية بين فلسطين وهولندا.

ثامناً: تركيا

- الفرضية الصفرية: $\mu = 1$
- الفرضية البديلة: $\mu > 1$

One-Sample Test

	Test Value = 1					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
turkey	-20.254-	6	.000	-.846000-	-.94821-	-.74379-

- القرار: بما أن قيمة sig أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، وبما أن قيمة t سالبة فهذا يعني أن المتوسط أقل من 1 وهذا يعني أنه لا توجد كثافة تجارية بين فلسطين وتركيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نستطيع من خلال نتائج اختبار T لمجموعة الدول الشريكة السابقة أن نثبت صحة الفرضية القائلة بأنه يوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك رئيس وهو "إسرائيل".

يتوافر لفلسطين عدد قليل من العلاقات التجارية المكثفة، فخلال الفترة 2008 – 2010م كان لفلسطين علاقات تجارية مع ست بلدان وهي: إسرائيل والأردن والكويت والسعودية والجزائر والإمارات، ولكن العلاقات كانت باتجاه الشريك الرئيس "إسرائيل" حيث كان حجم العلاقات التجارية مع إسرائيل يزيد عن 80% من حجم التجارة الفلسطينية، ويليها كثافة العلاقة مع الأردن (الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014– 2018م).

كما أن غالبية عمليات الاستيراد والتصدير التي تتم بين السوق الفلسطيني والأسواق الخارجية تكون عبر المرافق الإسرائيلية التي تتحكم بحركة هذه التجارة، كما أن العمليات التجارية التي تتم داخل السوق الفلسطيني سواء بين الضفة وغزة أو بين مناطق الضفة تمر عبر الطرق والممرات التي تسيطر عليها إسرائيل (Paltrade, 2008).

ويوضح الجدول رقم (4.12) نسبة الصادرات الفلسطينية حسب مجموعات الدول خلال الفترة (2010–2014) للتعرف على التركيب الجغرافي للصادرات الفلسطينية.

جدول (4.10): نسبة الصادرات المرصودة للسلع في فلسطين حسب مجموعات الدول خلال الفترة 2010 – 2014م

مجموعة الدول	2010	2011	2012	2013	2014
إسرائيل	**84.86**	**86.35**	**81.70**	**87.31**	**83.87**
الدول العربية	11.45	9.92	13.91	9.37	11.93
الدول الأوروبية	1.71	2.05	1.97	1.52	2.25
الدول الآسيوية	0.21	0.26	0.19	0.51	0.48
الدول الأمريكية	1.65	1.42	2.18	1.24	1.39
باقي دول العالم	0.11	0.01	0.05	0.04	0.07
الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

(تم إعداده بواسطة الباحثة بالاعتماد على كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (2012–2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

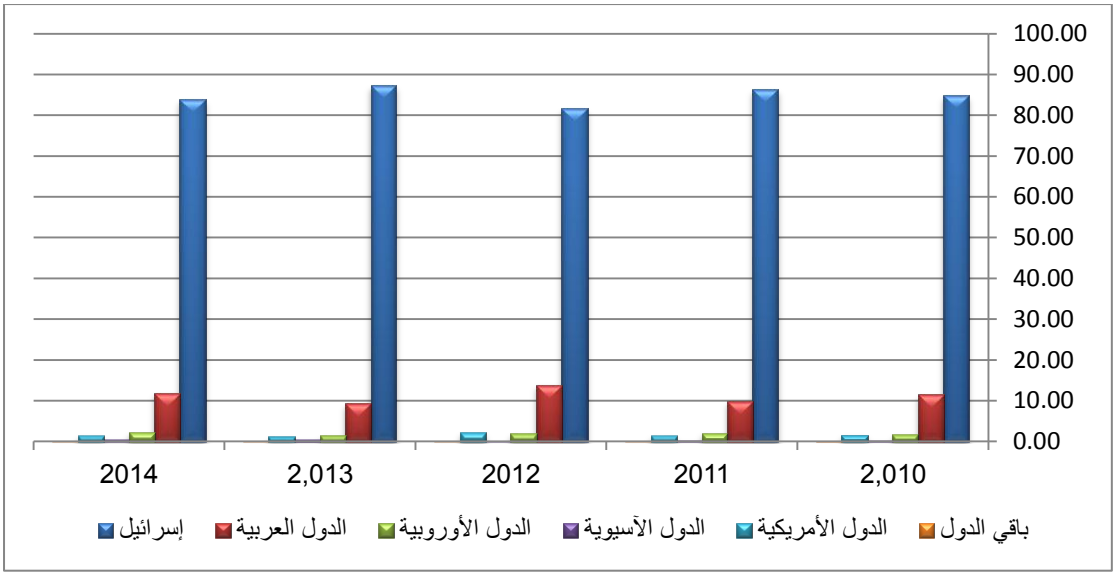

شكل (4.3): نسبة الصادرات المرصودة للسلع حسب مجموعات الدول

يتضح من خلال الشكل بأن إسرائيل هي الشريك التجاري القسري الرئيس للأراضي الفلسطينية، تليها الدول العربية بنسبة تتراوح بين 9 – 11%، وبالنسبة لباقي الدول فإن نسبة الصادرات الفلسطينية التي تذهب إليها منخفضة جداً وهي أقل من 3 % من إجمالي الصادرات.

وسبب هذا الاحتكار التجاري لصالح إسرائيل هو أن إسرائيل عملت على السيطرة على الموارد الاقتصادية الفلسطينية وعلى الأسواق والمعابر الفلسطينية منذ عام 1967، وفي الفترات الأولى للاحتلال قطعت إسرائيل العلاقة التجارية بين قطاع غزة ومصر وأبقت العلاقة مع الأردن، لذلك انحسرت تجارة الأراضي الفلسطينية مع إسرائيل والأردن، وكان النصيب الأكبر لإسرائيل وكان الميزان التجاري دائماً مختلاً لصالح إسرائيل (سرداح، 2012م).

كما كان لتوقيع بروتوكول باريس 1994 أثراً في تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل؛ حيث أن البنود الواردة في الاتفاقية إجرائية تتعلق في تسيير التبادل التجاري الذي توافق عليه إسرائيل ولا يضر بالمصلحة الاقتصادية الإسرائيلية، ويدلل على ذلك:

- مراقبة إسرائيل للمعابر، وهذا يحد من حرية التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي، وأيضاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال وضع القيود الأمنية المتعددة على التجارة الخارجية والداخلية الفلسطينية حسب المصلحة الإسرائيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يجب حصول المنتجات الفلسطينية المصدرة إلى السوق الإسرائيلية على موافقة من معهد المواصفات الإسرائيلي، وهي عقبة في وجه الصادرات غير المرغوب فيها وخصوصاً الزراعية.
- ترك الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيلي.
- عدم التزام الجانب الإسرائيلي بكل النصوص المتفق عليها، ولم يسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم في صنع القرار الاقتصادي بما يتلاءم مع الخطط والبرامج وأولويات التطوير (نصر الله، 2003م).

كل ما سبق أدى إلى انحسار التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل، ولكن بحسب نتائج مؤشر كثافة التجارة فإنه بإمكان الأراضي الفلسطينية تفعيل تجارتها مع الدول العربية وتنويع الشركاء وبخاصة الأردن والسعودية حيث أثبتت نتائج المؤشر بأنه هناك كثافة تجارية مع هاتين الدولتين.

من خلال النتائج التي حصلنا عليها يمكن أن ثبت صحة الفرضية القائلة بأنه **يوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك رئيس** ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي.

واتفقت نتائج الدراسة مع الدراسات التالية: سمور 2013م، سرداح 2012م، الجعفري وداوود 2011م، الجعفري 2000م، دراسة الجعفري ولافي 2005م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ **الفرضية الخامسة: يمكن للصادرات الفلسطينية أن تتخصص في أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية**

المؤشر المستخدم: تخصص الصادرات Export Specialization Index (ESI)

مفهوم المؤشر: يقيس مؤشر تخصص الصادرات نصيب السلعة j في مجموع صادرات البلد i بالمقارنة مع نصيب السلعة فيما تتلقاه السوق k من واردات. السوق k عبارة عن بلد أو مجموعة من البلدان.

دالة المؤشر: $ESI = \frac{x_ij/x_it}{Mk_i/Mkt}$

حيث: x_ij/x_it: نصيب السلعة من صادرات البلد i.

Mk_i/Mkt: نصيب السلعة في الواردات في سوق معينة k.

قيمة المؤشر: القيمة التي تزيد عن 1 تمثل تخصصاً في هذا السوق، والقيمة التي تقل عن 1 فإنها تشير إلى مثبطات نسبية؛ حيث لا يستورد البلد أو مجموعة البلدان كميات ضخمة من مجموعة السلع للبلد قيد الدراسة.

شرح المؤشر: تفسير هذا المؤشر مماثل لتفسير الميزة النسبية الظاهرة؛ حيث أنه يقيس الإمكانيات التجارية بين البلد المعني ومجموعة من البلدان (الجعفري وداوود، 2011م).

بمعنى آخر يبحث هذا المؤشر عن أسواق يمكن للبلد موضع الدراسة أن يقتحمها، وفي نفس الوقت تكون هذه الأسواق بحاجة منتجات هذا البلد. وكلما زادت قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح فهذا يزيد إمكانية أن يتخصص البلد المعني في هذه الأسواق.

النتائج العملية لمؤشر تخصص الصادرات (ESI) في الأراضي الفلسطينية

تم استخدام الصيغة السابق ذكرها في حساب مؤشر تخصص الصادرات في الأراضي الفلسطينية، وتم حساب المؤشر للسنوات التالية (2000، 2005 ،وتم أخذ المتوسط للسنوات 2010 – 2014م). وتم اختيار مجموعة من الشركاء التجاريين وهم: إسرائيل، الأردن، مصر، السعودية، الإمارات، وتركيا.

وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.11): نتائج مؤشر تخصص الصادرات فيما يتعلق بمجموعة من الشركاء التجاريين خلال الفترة (2000-2014م)

الدولة	السنة	الكـــــــــــــــــــود									
		0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
إسرائيل	2000	18.06	11.77	44.56	977.24	10.91	107.58	69.24	518.76	45.56	1,305.27
	2005	52.89	14.99	66.62	553.12	8.89	158.71	110.38	671.58	52.82	85.94
	2010-2014	36.72	11.13	14.60	6,839.62	11.79	159.25	62.75	573.31	37.74	-
الأردن	2000	8.66	3.40	9.29	52.73	9.86	2.70	4.42	54.13	3.58	-
	2005	31.32	8.24	13.06	197.69	12.48	31.94	14.69	141.69	11.15	80.10
	2010-2014	25.44	-	3.71	-	9.17	42.43	11.93	104.49	7.98	-
مصر	2000	33.98	-	-	-	-	-	13.66	147.40	8.47	-
	2005	-	-	-	-	36.73	–	22.15	199.33	8.75	-
	2010-2014	-	-	-	-	-	-	-	-	15.10	-
السعودية	2000	56.09	-	34.70	-	37.93	97.99	33.31	-	46.11	-
	2005	214.24	-	-	-	30.24	-	81.68	1453.66	80.04	-
	2010-2014	161.75	-	38.30	-	48.99	289.48	104.27	-	75.18	-
تركيا	2000	-	-	-	-	-	-	54.69	-	-	–
	2005	-	-	581.87	-	-	-	154.02	-	-	-
	2010-2014	54.56	-	188.08	-	-	-	143.05	-	-	-
الإمارات	2000	32.07	–	31.23	-	19.19	-	39.07	-	62.16	–
	2005	119.60	–	103.64	–	19.73	148.23	126.72	1311.31	136.29	-
	2010-2014	109.09	-	47.45	-	35.29	285.28	156.01	-	152.71	-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير نتائج مؤشر تخصص الصادرات وبحسب الجدول رقم (4.11) بأن السوق الإسرائيلية هي السوق الأول للصادرات الفلسطينية في جميع أبواب التصنيف الدولي الموحد SITC. وهذه نتيجة متوقعة بسبب طبيعة العلاقة بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتحكم إسرائيل في التجارة الخارجية الفلسطينية من خلال تحكمها بالمعابر وحرية دخول وخروج السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وكذلك ربط الاقتصاد الفلسطيني باتفاقيات تراعي المصلحة الاقتصادية الإسرائيلية فقط دون النظر لمصالح واحتياجات الاقتصاد الفلسطيني.

ولكن وبحسب الجدول يظهر أن المؤشر حقق قيماً أعلى من الواحد الصحيح في دول أخرى غير إسرائيل. فنجد أن الأردن حقق ذلك في جميع أبواب التصنيف، والسعودية حققت نتائج إيجابية في الأبواب 0 و4 و6 و8، والإمارات حققت ذلك في الأبواب 0 و2 و4 و6 و8، أما مصر فقد حققت قيمة أكبر من الواحد الصحيح في الباب 8 طول فترة الدراسة، وتركيا حققت ذلك في الباب 6.

ونلاحظ من خلال هذه النتائج بأن السلع التي يمكن أن نصدرها إلى الأسواق الخارجية هي السلع التي تتمتع بمزايا نسبية ظاهرة كما في الباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" و1 "المشروبات والتبغ" و 2 "مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود"، و4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية"، و6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة"، و8 "مواد مصنعة متنوعة". أما السلع التي لا تتمتع بمزايا نسبية ظاهرة فقد أظهر الجدول رقم (4.7) بأنها غير مؤهلة لأن تصبح سلعاً تصديرية نقتحم بها الأسواق العالمية.

ومن خلال نتائج المؤشر يمكن القول بأن الصادرات الفلسطينية ستتخصص في الدول التي حققت أعلى قيماً للمؤشر كما هو موضح بالجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.12): الأسواق التي ستتخصص بها الصادرات الفلسطينية وفق مؤشر تخصص الصادرات

الكود	الوصف	ترتيب الدول التي ستتخصص بها الصادرات الفلسطينية
0	الأغذية والحيوانات الحية	1.السعودية 2.الإمارات 3.الأردن
1	المشروبات والتبغ	الأردن
2	مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	1.تركيا 2.الإمارات 3.السعودية 4.الأردن
4	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	1.السعودية 2.الإمارات 3.الأردن
6	السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة	1.تركيا 2.الإمارات 3.السعودية 4.الأردن 5.مصر
8	مواد مصنعة متنوعة	1.الإمارات 2.السعودية 3.مصر 4.الأردن

ويتضح من خلال الجدول بأن الباب 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة" حقق أفضل النتائج، وحظي بالعديد من الأسواق؛ وهذا يتفق مع نتائج المؤشرات السابقة حيث أن الباب 6 حقق أعلى قيمة في الصادرات الفلسطينية خلال فترة الدراسة (2000-2014)، كما اقترب هذا الباب من التركز بحسب نتائج مؤشر تركز الصادرات، وتمتعت منتجاته بميزة نسبية ظاهرة.

من خلال النتائج التي حصلنا عليها يمكن أن نثبت صحة الفرضية القائلة بأنه **يمكن للصادرات الفلسطينية أن تتخصص في أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية.**

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الجعفري وداوود 2011م فيما يتعلق بمؤشر تخصص الصادرات، كما اتفقت مع نتائج دراسة مسيف 2000م والتي بينت أنه يمكن لمصر أن تستورد جميع الصادرات الفلسطينية من المجموعة السادسة "السلع المصنعة" دون إحداث أثر أو ثقل على إجمالي واردات مصر من هذه المجموعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الفصل الرابع

تناول الفصل الرابع الدراسة العملية، حيث تم تحليل خمسة مؤشرات كمية للتجارة الخارجية وهي: مؤشر تركز الصادرات ECI، مؤشر التجارة داخل الصناعة IIT، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA، مؤشر كثافة التجارة TII، مؤشر تخصص الصادرات ESI.

وتوصلت الدراسة العملية إلى الآتي:

- تمتاز الصادرات الفلسطينية بالتنوع، وهذا التنوع له آثار إيجابية تتمثل في خلق فرصة أكبر للتجارة، ويبعد الدولة عن التعرض إلى أزمات الأسعار وتقلب الإيرادات.
- تميز صناعة الحجر والرخام في الأراضي الفلسطينية، من حيث قيمة صادراتها للخارج، ومساهمتها في التشغيل.
- صادرات السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني.
- تتمتع القطاعات التالية: 0 "الأغذية والحيوانات الحية"، و1 "المشروبات والتبغ"، و2 "مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود"، و4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية"، و6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة"، و8 "مواد مصنعة متنوعة" بمزايا نسبية ظاهرة، ولقد بلغت نسبة صادرات هذه القطاعات حوالي 90.82 % من إجمالي صادرات الأراضي الفلسطينية عام 2014. في حين لا تمتلك القطاعات التالية ميزة نسبية ظاهرة: 3 "وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة"، و5 "المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة"، و7 "الآلات ومعدات النقل"، و9 "سلع ومعاملات غير مصنفة".
- يوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك رئيس وهو "الاحتلال الإسرائيلي"، ولكن هناك فرصة لتنويع الشركاء التجاريين بحسب نتائج مؤشر كثافة التجارة.
- يمكن للصادرات الفلسطينية التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة أن تتخصص في أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية، مثل السعودية، تركيا، الإمارات، الأردن، ومصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.5 النتـــــــائج

1.1.5 نتائج الجانب النظري

- اتباع إسرائيل سياسة ممنهجة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، وتحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى سوق استهلاكي للبضائع الإسرائيلية، والعمل على تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
- يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع التجارة ثم القطاع الصناعي.
- انخفاض نسبة مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة؛ وذلك بسبب انخفاض مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن الإجراءات الإسرائيلية المتبعة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني.
- هناك عجز دائم ومستمر في الميزان التجاري الفلسطيني؛ بسبب الاعتماد المفرط في تغطية الطلب المحلي من الخارج، وضعف تغطية الصادرات للواردات.
- حوالي 90% من العجز في الميزان التجاري مع الجانب الإسرائيلي.
- تسيطر إسرائيل على حوالي 80% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية.
- يحتل الباب 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة" حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية SITC المرتبة الأولى في الصادرات الفلسطينية بنسبة 35.6%، في حين استحوذ الباب 8 "مواد مصنعة متنوعة" على المرتبة الثانية بنسبة 20.5%، ويأتي الباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" في المرتبة الثالثة بنسبة 13.78% من إجمالي قيمة الصادرات.
- استحوذ الباب 3 "وقود معدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة" على المرتبة الأولى في الواردات الفلسطينية بنسبة 30.7%، والباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" على المرتبة الثانية بنسبة 18.17%، والباب 6 "السلع المصنعة" على المرتبة الثالثة بمعدل 17.26% من إجمالي قيمة الواردات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لم تحقق الاتفاقيات الاقتصادية التي تم توقيعها مع الاحتلال ودول الجوار ودول العالم الأهداف المرجوة منها؛ فلم تعمل على تصحيح الخلل الهيكلي في البنى الاقتصادية الفلسطينية، ولم تحد من التشوهات في الميزان التجاري الفلسطيني والذي مازال مختلاً بشكل مروع لصالح إسرائيل.

2.1.5 نتائج الجانب التحليلي

- تمتاز الصادرات الفلسطينية بالتنوع، وذلك حسب نتائج مؤشر تركز الصادرات حيث كانت قيم المؤشر لجميع أبواب التصنيف SITC دون 0.5. في حين حقق الباب 6 "السلع المصنعة" والباب 8 "مواد مصنعة متنوعة" أعلى قيم للمؤشر.
- تميز صناعة الحجر والرخام في الأراضي الفلسطينية، وارتفاع مساهمة هذا القطاع في إجمالي الصادرات، وارتفاع مساهمته في التشغيل.
- تجارة السلع المصنعة وخاصة الباب 8 "مواد مصنعة متنوعة" والباب 6 "السلع المصنعة" لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني، ولها القدرة على اقتحام أسواق جديدة بحسب نتائج مؤشر التجارة داخل الصناعة.
- تتمتع القطاعات التالية: 0 "الأغذية والحيوانات الحية"، و1 "المشروبات والتبغ"، و2 "مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود"، و4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية"، و6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة"، و8 "مواد مصنعة متنوعة" بمزايا نسبية ظاهرة، ولقد بلغت نسبة صادرات هذه القطاعات حوالي 90.82 % من إجمالي صادرات الأراضي الفلسطينية عام 2014. في حين لا تمتلك القطاعات التالية ميزة نسبية ظاهرة: 3 "وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة"، و5 "المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة"، و7 "الآلات ومعدات النقل"، و9 "سلع ومعاملات غير مصنفة".
- يوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك رئيس وهو "الاحتلال الإسرائيلي" بحسب نتائج مؤشر كثافة التجارة، وتعتبر هذه نتيجة طبيعية جراء سلسلة الإجراءات والاتفاقيات التي عمد إليها الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 لربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بحسب نتائج مؤشر كثافة التجارة هناك كثافة تجارية بين فلسطين وكل من الأردن والسعودية، وبالتالي هناك إمكانية لتفعيل التجارة مع هاتين الدولتين، وبالتالي تنويع اتجاهات التجارة الخارجية الفلسطينية.
- يمكن للصادرات الفلسطينية التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة في القطاعات سابقة الذكر أن تتخصص في أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية، مثل السعودية، تركيا، الإمارات، الأردن، ومصر، وبالتالي أمامها فرصة لتفعيل الاتفاقيات التجارية مع هذه الدول، وتوقيع اتفاقيات جديدة من شأنها الازدهار بقطاع التجارة الخارجية الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.5 التوصيـــــــــــــات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات التي تراها الباحثة مناسبة لمعالجة مشكلة الدراسة ومنها:

1.2.5 توصيات خاصة بالحكومة الفلسطينية

- التخلص بشكل تدريجي من التبعية المميتة للاقتصاد الإسرائيلي، والحد من الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني من خلال: العمل على إلغاء بروتوكول باريس الاقتصادي أو إعادة النظر في هذا الاتفاق من قبل مجموعة من الاقتصاديين وذوي الخبرة بما يتوافق مع مصلحة الاقتصاد الفلسطيني، والعمل على إقرار مبدأ التعويض الإسرائيلي عن الإغلاقات المتكررة للمعابر.
- تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الدول العربية ودول العالم وذلك لتعظيم الاستفادة من هذه الاتفاقيات، ومحاولة دمج الاقتصاد الفلسطيني في المحيطين الإقليمي والعالمي.
- الضغط على إسرائيل من خلال استغلال العلاقات الدولية والتعاطف مع القضية الفلسطينية للحد من سياسة الإغلاقات المتكررة وضمان حرية انتقال السلع والأفراد.
- المطالبة بإعادة بناء ميناء ومطار في قطاع غزة؛ وذلك لعظم دورهما في النهوض بقطاع التجارة الخارجية.
- تفعيل سياسة تشجيع الصادرات وخاصة في المنتجات التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة.
- تعزيز مختلف أشكال الدعم للمنتجات المحلية لتعزيز قدرتها التنافسية كتخفيض قيمة الضرائب عليها، وفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة التي لها بدائل محلية ذات جودة مقبولة من أجل ضبط كمية الواردات وتقليل العجز في الميزان التجاري.
- العمل على تأهيل وتطوير البنية التحتية "العمل على إيجاد حلول لمشكلة الكهرباء، والعمل على إصلاح الطرق الموجودة، وتعبيد طرق جديدة" بما يخدم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة.
- الاستغناء عن الوسيط الإسرائيلي لتسويق وترويج المنتجات الفلسطينية في الخارج، واستبدالها بشركات تسويق فلسطينية تقوم بهذه المهمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مشاركة القطاع الخاص في وضع السياسات والخطط الاستراتيجية من أجل تسهيل تنفيذها.
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الأراضي الفلسطينية وخاصة في القطاعات التصديرية.
- محاولة تصنيع وتطوير منتجات ذات صبغة فلسطينية "علامة تجارية فلسطينية" مثل تصنيع منتجات الزيتون والبلح، وصناعة الأحذية والملابس، مستفيدين من الدعم العربي والعالمي للقضية الفلسطينية في تسويق هذه المنتجات.

2.2.5 خاصة بالقطاع الخاص والجهات غير الرسمية

- الاهتمام بالعنصر البشري والذي يعتبر الأساس في العملية الإنتاجية، من خلال تدريبهم بشكل مستمر وتحفيزهم بالمكافآت والترقيات.
- زيادة حجم إنتاج السلع التي تتمتع بمزايا نسبية ظاهرة، وتدريب العاملين في هذه القطاعات؛ لتحسين جودة المنتج الفلسطيني، ورفع تنافسيته في مواجهة السلع المستوردة.
- إنشاء مراكز الأبحاث والدراسات لتوفير الخبرات الفنية والعلمية.
- إنشاء مصارف وصناديق متخصصة تدعم القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- العمل على نشر ثقافة استهلاك المنتج المحلي من خلال حملات الدعاية والإعلان في مختلف الوسائل الإعلامية كالإذاعة والتلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي.
- تفعيل دور مؤسسة المواصفات والمقاييس لمنح شهادات الجودة حسب المقاييس الدولية؛ وذلك لتحسين صورة المنتج المحلي لدى المستهلك، وتطبيق أنظمة رقابة حديثة ومتطورة على الجودة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.5 آفاق البحث

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن هناك حاجة ملحة إلى مزيد من البحث حول موضوع التجارة الخارجية الفلسطينية وتقييم أدائها من خلال دراسات تفصيلية لكل مؤشر من مؤشرات التجارة الخارجية على حدا، لذا ترى الباحثة فتح آفاق علمية جديدة منها:

1. تقييم أداء الصادرات الفلسطينية باستخدام مؤشر تركز الصادرات.
2. تقييم أداء الصادرات الفلسطينية باستخدام مؤشر التجارة داخل الصناعة.
3. تقييم أداء الصادرات الفلسطينية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.
4. تقييم أداء الصادرات الفلسطينية باستخدام مؤشر كثافة التجارة.
5. تقييم أداء الصادرات الفلسطينية باستخدام مؤشر تخصص الصادرات.
6. تقييم أداء الصادرات الفلسطينية باستخدام مؤشر الترابط والتوافق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجـــــــــــع

أولاً: المراجع العربية

ابراهيم، أحمد. (2008م). أهمية التجارة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي 1994-2002. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (70)، جامعة بغداد.

ابراهيم، بلقلة. (2009م). *آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر.

أحمد، عبد الرحمن يسري. (1996م). *تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها*، مصر: مطبعة الدار الجامعية.

أحمد، عبد الرحمن يسري. (2000م). *قضايا اقتصادية معاصرة*. مصر: الدار الجامعية.

أحمد، هناء. (2007م). *دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980-2005*. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة تشرين، سوريا.

الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014-2018.

الأسطل، محمد. (2014م). *العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996 - 2012)*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الأونكتاد. (1998م). *تجارة السلع الفلسطينية في التسعينيات الفرص والتحديات*.

البراوي، راشد. (1976م). *تطور الفكر الاقتصادي*. ط1. مصر: دار النهضة العربية.

بكري، كامل. (2003م). *الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)*. مصر: الدار الجامعية الجديدة.

بهلول، مها. (2015م). *المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية (1995-2012)*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

بيضور، توفيق سعيد. (1994م). *الاقتصاد السياسي الحديث*. ط3. بيروت: المؤسسة الجامعية.

الجعفري، محمود. (2000م). *التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية*. معهد ماس.

الجعفري، محمود، وداوود، يوسف. (2011م). *إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة*. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد.

الجعفري، محمود، ولافي، دارين. (2005م). *المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية*. معهد ماس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *التجارة الخارجية المرصودة*، 2015.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الحسابات القومية*، 2015.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *كتاب فلسطين الإحصائي السنوي*، 2012.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *كتاب فلسطين الإحصائي السنوي*، 2013.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *كتاب فلسطين الإحصائي السنوي*، 2014.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *كتاب فلسطين الإحصائي السنوي*، 2015.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *مسح القوى العاملة الفلسطينية*: التقرير السنوي 2014.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز*، 2013.

جويد، رائد. (2013م). النظرية الحديثة في التجارة الخارجية. *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية*، *6* (17).

حاتم، سامي عفيفي. (1993م). *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم*. ط2. الدار المصرية اللبنانية.

حاتم، سامي عفيفي. (1992م). *النظرية الاقتصادية*. ط1. مصر: الدار المصرية اللبنانية.

الحرازين، ريهام. (2015م). *تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013)*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

حسين، عبد المحسن، وحرز، طلال. (2005م). *دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية "الواردات والصادرات"*. وزارة الاقتصاد الوطني.

حشيش، عادل أحمد. (1998م). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. مصر: دار الجامعة الجديدة.

الخالدي، رجا. (2015م). *مساعي انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية تقييم التجربة واستخلاص الدروس*. معهد ماس، فلسطين.

خضر، حسان. (2005م). *مؤشرات أداء التجارة الخارجية*. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

خلف، حسن فليح. (2004م). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

خليل، أحمد خليل. (1997م). *معجم المصطلحات الاقتصادية*. لبنان: دار الفكر اللبناني.

داودي، الطيب. (2010م). *مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي- الاشتراكي- والإسلامي*. ط1. الأردن: مكتبة المجتمع العربي.

الداية، وائل، وتنيرة، محمد. (2016م). *التجارة الخارجية في قطاع غزة*. معهد ماس، فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الراعي، محمد. (2003م). *الصناعات التحويلية في فلسطين تحليل ورؤية نقدية*، وزارة الاقتصاد الوطني.

رزق، ميراندا زغلول. (2010م). التجارة الدولية. مصر.

رهبان، عبد الرؤوف. (2013م). الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها. *مجلة جامعة دمشق، 29* (3).

زعرب، عبد المعطي. (2005م). *التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية*. وزارة الاقتصاد الوطني.

زكي، رمزي. (1998م). *الاقتصاد السياسي للبطالة*. مجلة عالم المعرفة، (266)، الكويت.

ساحة، مصطفى. (2011م). *أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر*. (رسالة ماجستير غير منشورة). معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

سرداح، خليل. (2012م). *الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

سليمان، معتصم. (2002م). *فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى*. معهد ماس.

سمور، إبراهيم. (2013م). *أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني دراسة حالة القطاع الصناعي 1994-2012*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

السواعي، خالد. (2008م). دور الصادرات في النمو الاقتصادي (دراسة حالة منطقة غرب آسيا). *الجامعة الأردنية، 35* (2).

أبو شرار، علي عبد الفتاح. (2007م). *الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات*. ط1. عمان: المسيرة للنشر والتوزيع.

شعبان، عبد الحميد. (2012م). *فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني*، رام الله، فلسطين.

الشوربجي، مجدي. (2007م). *العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان*. بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر.

الصعيدي، عبد الله. (1996م). *الاقتصاد السياسي*. ط2. الإمارات.

الصقار، فؤاد محمد. (1997م). *جغرافية التجارة الدولية*. ط3. الإسكندرية: منشأة المعارف.

الصوراني، غازي. (2006م). *الاقتصاد الفلسطيني الواقع والآفاق*. غزة: وزارة الاقتصاد.

العارضة، ناصر. (2000م). *التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية: واقعها وآفاقها المستقبلية*. معهد ماس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العارضة، ناصر؛ والجعفري، محمود؛ والزاغة، عادل. (2002م). *السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة*. معهد ماس.

العبادلة، علي. (2015م). *محددات تدفق التجارة الخارجية الفلسطينية (نموذج الجاذبية 1995- 2013)*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

عبد الرحمن، عزمي، ودراغمة، عبد الله. (2003م). *منظمة التجارة العالمية WTO والواقع الفلسطيني*. وزارة الاقتصاد الوطني.

عبد العظيم، حمدي. (1996م). *اقتصاديات التجارة الدولية*. مكتبة زهراء الشرق.

عبد القادر، دربال، وعلي، سدي. (2013م). *إمكانيات التكامل بين دول مجموعة D8 على أساس المزايا النسبية الظاهرة، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي*، اسطنبول، تركيا.

عبد القادر، السيد متولي. (2011م). *الاقتصاد الدولي*: النظرية والسياسات. ط1. الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون.

العبدلي، عابد. (2005م). تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية. *مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر*، (27).

عمر، حسين. (1998م). *التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق*. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.

عورتاني، هشام، وآخرون. (1994م). *الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية والإسرائيلية "قراءة في النص"*. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

عوض، طالب، وباكير، عامر. (2008م). *التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية*. الجامعة الأردنية، الأردن.

عوض الله، زينب. (2003م). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. مصر: الفتح للطباعة والنشر.

عوض، محمد طالب. (2004م). *التجارة الدولية*: نظريات وسياسات. الأردن: دار وائل للنشر.

أبو عيدة، عمر. (2013م). أداء الصادرات الفلسطينية، وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة (1994- 2011). *مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 15* (1).

العيسوي، ابراهيم. (1989م). *قياس التبعية في الوطن العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. لبنان.

غزالة، عهد. (2005م). *تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار*. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرا، مرام. (2012م). *دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية (1995-2011)*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

قدو، بديع جمال. (2009م). *التسويق الدولي*. ط1. مصر: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

قريبي، ناصر الدين. (2014م). *أثر الصادرات على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر-*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة وهران، الجزائر.

القريشي، مدحت. (2008م). *تطور الفكر الاقتصادي*. ط1. الأردن: دار وائل للنشر.

مختار، رنان. (2009م). *التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي*. ط1. الجزائر.

المرزوك، خالد. (2013م). *الأساليب الحديثة في التجارة الدولية*. جامعة بابل.

مسغوني، منى. (2005م). *علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ورقلة، الجزائر.

مسيف، مسيف. (2000م). *التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية: واقعها وآفاقها المستقبلية*. معهد ماس.

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. (2016).

مقداد، محمد، وقفة، بشير. (2010م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. ط1. غزة، فلسطين.

مركز التجارة الفلسطيني Paltrade. (2014م). *دراسة تقييمية لأثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري بين فلسطين والإمارات العربية المتحدة*، فلسطين.

مركز التجارة الفلسطيني Paltrade. (2014م). *دراسة تقييمية لأثر كل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقية التجارية الثنائية والتفاهمات بين المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين على التبادل التجاري بينهما*. فلسطين.

مركز التجارة الفلسطيني Paltrade. (2014م). *دراسة تقييمية وورقة موقف: التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة العربية السعودية*. فلسطين.

مركز التجارة الفلسطيني Paltrade. (2008م). *المعيقات الإسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار الوضع السياسي الراهن*. فلسطين.

النجار، فريد. (2002م). *تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى*. مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

نجية، دلامي. (2012م). *دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر.

نصر الله، عبد الفتاح. (2003م). *التجارة الخارجية الفلسطينية تحليل ورؤية نقدية*. وزارة الاقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نعيمة، زير مي. (2011م). *التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

النقيب، فضل. (1997م). *الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع*. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

هوشيار، معروف. (2006م). *تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري*. ط1. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

هيكل، عبد العزيز فهمي. (1986م). *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية*. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

الوادي، محمود، والعيساوي، كاظم. (2007م). *الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي*. ط1. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

وزارة الاقتصاد الوطني، التقرير السنوي 2015.

وصاف، سعيدي. (2002م). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الباحث*. (1). جامعة ورقلة.

وهيب، انتصار. (2009م). *منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الواقع والمعوقات والآفاق"*. بغداد.

الويزة، قطاف. (2014م). *التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Bonaglia, F. & Fukasaku, K. (2003). *Export diversification in low- income countries: An international challenge after Doha***,** Working paper No. 209, OECD Development Center.

Bouare, O. (2009). *An evaluation of David Ricardo's Theory of Comparative Costs: direct & indirect critiques*. Journal of economic development, Volume 34, Number 1, South Africa.

Caetano, J. & Galego, A. (2007). *In Search for the determinants of Intra-industry trade within an Enlarged Europe,* South-Eastern Europe Journal of Economics, University of Evora.

Case, K; Fair, R & Oster, Sh. (2009). *Principles of Economics*. (9th ed.).

Campbell R. (1993). *Economic: Principles, Problems, and Policies*. (11th ed.). U.S.A: McGraw- Hill.

Chandran, S. (2010). *Trade Complementarity & Similarity between India & Asian Countries in the Context of the RTA.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Dogruel, A.S., & Teke, M. (2011). *Trade Liberalization & Export Diversification in Selected MENA Countries***.** Topics in Middle Eastern & African Economies, Vol. 13.

Edmonds, Ch. & Li, Y. (2010). *A new Perspective on China trade growth: Application of a new index of bilateral trade intensity.*

Hesse. (2008). *Export Diversification and Economic Growth*. World Bank.

Husted & Melvin. (2010). *International economics***.** (8th ed.). prentice hall.

Jones, R. (1961). *Comparative Advantage and The Theory of Tariffs***.**

Karaalp, H., & Yilmaz, N. (2013). *Comparative Advantage of Textiles and clothing: Evidence for Bangladesh, China, Germany and Turkey*.

Khan, J. A. (2012). *India Pakistan Trade Relation***.** Journal of Business & management, Volume 5, Issue 3.

Kilic, R. (2002). *Absolute and Comparative Advantage: Ricardian Model***.**

Kim, S. (2012). *South Korea's Trade Intensity With ASEAN Countries and Its Changes Over Time*. International Review of Business Research Papers, Vol.8., No.4.

Krueger, A. O. (1980). *Trade Policy as an input to development*. American Economic Review.

Leamer, E. (1995). *The Heckscher-Ohlin Model in Theory & practice*.

Matthee M., & Naude W. (2008). *Export diversity & regional growth in developing country context: Empirical evidence.* Regional Studies Association International Conference, Prague.

Meilak, Ch. (2008). *Measuring Export Concentration: The implication for small states*. Bank of Valletta Review, No.37.

Ng, E. (2008). *Is natural resources abundance beneficial or detrimental to economic development?*. Department of Economics, University of Western Ontario, Canada.

Reynolds, R. L. (2000). *History of economic Thought*.

Schumacher, R. (2012). *Adam Smith's theory of absolute advantage and the use of doxography in the history of economics*. University of Potsdam, Germany. Erasmus Journal for Philosophy and Economics, volume 5.

Serin, V., & Civan, A. (2008). *Revealed Comparative Advantage and Competitiveness: A Case Study for Turkey towards the EU*. Journal of Economic & Social Research.

Sawyer & Sprinkle. (2009). *International Economics*, (3rd ed.) Prentice hall.

WITS *"World Integrated Trade Solution*". (2013). The World Rank, Version L.

www.manaraa.com